

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية
تخصص: الاتصال، العولمة وضبط النزاعات

الموضوع:

احتجاجات جانفي 2011 في الجزائر دراسة في الأسباب والتداعيات

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تحت إشراف الأستاذ:

عبد الناصر جابي

اعداد الطالب:

بركات رمزي

اعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ: خليفة بوراس.....رئيسا.....أستاذ محاضر أ/م وع ع س.
الأستاذ: عبد الناصر جابي:.....مشرفا مقرر.....أستاذ محاضر أ/جامعة الجزائر 2.
الأستاذ: ماضي مصطفى.....عضوا مناقشا.....أستاذ مساعد ب/ جامعة الجزائر 2.
الأستاذ: تاحي طارق.....عضوا مناقشا.....أستاذ مساعد ب/ م وع ع س.

السنة الجامعية: 2011-2012

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية
تخصص: الاتصال، العولمة وضبط النزاعات
الموضوع:

احتجاجات جانفي 2011 في الجزائر: دراسة في الأسباب والتداعيات

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تحت إشراف الأستاذ:

عبد الناصر جابي

مكتبة المدرسة الوطنية
العليا للعلوم السياسية
المكتبة 2-
رقم الجرد: 40 mem

إعداد الطالب:

بركات رمزي

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ: خليفة بوراس..... رئيسا..... أستاذ محاضر / م و ع ع س.
الأستاذ: عبد الناصر جابي..... مشرفا ومقررا..... أستاذ محاضر / جامعة الجزائر 2.
الأستاذ: ماضي مصطفى عضوا مناقشا..... أستاذ محاضر / جامعة الجزائر 2.
الأستاذ: تاحي طارق..... عضوا مناقشا..... أستاذ مساعد ب / م و ع ع س.



السنة الجامعية: 2011 - 2012

كلمة شكر

- ❖ الشُّكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخراً.
- ❖ كما لا يفوتني شكر الأستاذ المشرف د. عبد الناصر جابي، على نصائحه وملاحظاته القيمة.
- ❖ كما أخص بالشكر الأستاذة الفاضلة سكيمة دامية على توجيهاتها و متابعتها المنهجية المفيدة.

الإهداء

إلى والديّ الحبيبين عرفاناً بحقهما عليّ .

إلى خطيبتي وزوجتي المستقبلية على دعمها ومساعدتها الدائمة لي.

إلى أختيّ الكريمتين.

إلى جميع أساتذتي ومن علمني، وجميع زملائي منذ بداية مشواري
الدراسي .

ملخص الدراسة

نحاول من خلال هذه الدراسة تقديم وصف وتحليل لأسباب إحتجاجات جانفي 2011 بالجزائر التي جاءت في سياق إقليمي خاص (أحداث "الربيع العربي")، ثم مختلف الآثار التي تترتبت عنها، دون إغفال التطرق -ولو بصفة مختصرة- إلى مختلف الحركات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ 1962، محاولين تحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة للبلاد التي أدت إلى تحريك مثل هذا النوع من الإحتجاجات. وتأتي العوامل الاجتماع-اقتصادية (socio-économique) في الغالب في مقدمة الأسباب الظاهرية المفسرة لظاهرة الإحتجاجات الاجتماعية كارتفاع الأسعار-خصوصا تلك المتعلقة بأسعار المواد الأساسية-، وتدني القدرة الشرائية للفرد الجزائري بالمقارنة مع دول الجوار بالإضافة إلى مشاكل البطالة، السكن، الإجرام، والانتحار؛ وهي العوامل و الظروف المتوفرة في المجتمع الجزائري خلال فترة الأحداث بالنظر إلى الأرقام و الإحصائيات الرسمية الوطنية منها و الدولية. لكن هذا لا يمنع وجود عوامل تفسيرية أخرى، كالأوضاع السياسية العامة في تلك الفترة و التي تميزت بوجود صراعات في هرم النظام السياسي الجزائري خرجت في أحيان كثيرة إلى العلن، بالإضافة إلى وجود حالة من الركود والغلق السياسي كنتيجة حتمية لغياب معارضة حقيقية قادرة على إفراز نخب وطنية تمارس النقد البناء بفعل تجميد اعتماد أحزاب سياسية منذ التسعينيات و غياب فضاء عمومي للتعبير الحر، و بالتالي نحن هنا بصدد استعمال التحليل المركب بهدف مساعدتنا للوصول إلى مختلف الظروف المحيطة بأحداث جانفي 2011 .

كانت هناك بعض الروايات الإعلامية التي تحدّثت عن أن الأحداث مفتعلة، بسبب جملة من الإجراءات والتدابير التي أقرتها وزارة المالية وكان من المفروض أن تدخل حيّز التنفيذ في بداية سنة 2011، ومن بينها الزامية الفوترة في جميع التعاملات الاقتصادية و التجارية، إضافة إلى اعتماد الدّفع عن طريق الصكوك في جميع المعاملات التي تفوق خمس مائة دينار (500000 دج)، وتهدف هذه الإجراءات الجديدة من طرف الحكومة في مجملها إلى تنظيم السوق في الجزائر، والحدّ من مختلف الظواهر السلبية التي تعيق تحسين الأداء الاقتصادي كالسوق الموازية والتهرب الضريبي عن طريق ما يسمى -التعامل بالشكارة- .

فهذه الإجراءات الحكومية التي لا تخدم مصالح بعض اللوبيات الاقتصادية و التجارية قد تكون سببا دافعا لافتعال أزمة من طرف كبار المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر من منتجين و مستوردين و حتى موزعين في بعض المواد الأساسية لدفع الشارع إلى الواجهة و استخدام الشارع كورقة ضغط على الحكومة لحملها على التراجع عن هذه الإجراءات تحت الضغط الشعبي، وحملها على التراجع عن هذه الإجراءات.

والمتتبع لطريقة تعامل السلطة السياسية مع الأحداث يلاحظ الحذر الكبير الذي واجهت به السلطة السياسية الأحداث إلى درجة التساهل سواء كان ذلك تحت ضغط عامل المفاجأة و غياب التوقع، أم كان ذلك خيارا استراتيجيا ينم عن دراية و إحاطة بطبيعة الموقف؟، فجميع الإجراءات المزمع دخولها حيز التطبيق مطلع السنة الجديدة قد تم التراجع عنها و لم تطبق إلى اليوم بل امتد الأمر إلى تجميد تدابير أخرى سارية التطبيق مثل قانون المرور و قرارات الطرد و تهديم البنايات الفوضوية و الهشة، هذا من جهة ، و من جهة أخرى نجد ان الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية و أجهزة الأمن المختلفة اختارت التعامل الدفاعي و التفاوضي عوضا عن التعامل القمعي مثلما كان عليه الحال في أحداث سابقة (أحداث منطقة القبائل 2001، ومسيرة القبائل في العاصمة 2001).

هذه الوضعية المتمسمة بالاحتقان على المستوى الداخلي، والتطورات الإقليمية المجاورة ممثلة في أحداث تونس و مصر و لاحقا مختلف الدول العربية دفعت السلطة السياسية في الجزائر إلى استخدام سلاح الريع البترولي مستفيدة من ارتفاع أسعار البترول و ذلك من خلال عملية شراء السلم الاجتماعي في مختلف صورها سواء كان ذلك عن طريق القروض البنكية ذات الفوائد المنخفضة أو آليات الدعم المختلفة الصيغ (الوكالة الوطنية ولدعم و تشغيل الشباب مثلا)، إضافة إلى رفع أجور موظفي مختلف القطاعات العمومية بأثر رجعي، وذلك كله سعيا لتطويق الوضع و السيطرة عليه في ظل سياق محلي و إقليمي معين.

و إذا جننا إلى مراحل تعامل السلطة السياسية مع الأحداث نجد أنها تميزت بمرحلتين:

المرحلة الأولى كانت أثناء الأحداث، وتمثلت في جملة الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لتخفيض أسعار المواد الأساسية في محاولة منها لتأكيد فرضية الأسباب الاجتماع-اقتصادية للأحداث، كنتيجة للارتفاع الفاحش لأسعار المواد الأساسية؛

و **المرحلة الثانية** من التعامل أعقبت فترة الاحتجاجات وتزامنت مع تسارع الأحداث على المستوى الإقليمي (سقوط النظام التونسي والمصري، وانتقال عدوى ما اصطاح عليه ثورات الربيع العربي إلى دول أخرى مثل ليبيا، سوريا واليمن)، مما شكل ضغطا على النظام السياسي الجزائري. وكان التقاء هذه العوامل مجتمعة عاملا محركا بالنسبة للسلطة السياسية في الجزائر حتى لا تخرج الأوضاع عن مجال التحكم و السيطرة، وكانت بداية المبادرة بإقرار جملة من الإصلاحات السياسية التي تهدف إلى إعطاء حركية للمشهد السياسي الجزائري، والتي تم التمهيد لها بخطوة أولى تمثلت في رفع حالة الطوارئ بتاريخ 24 فيفري 2011، وجاءت الخطوط العريضة لهذه الإصلاحات متضمنة في خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ 16 أفريل 2011، و الذي على إثره تم تشكيل لجنة-(برئاسة عبد القادر بن صالح)- مهمتها تلقي اقتراحات وآراء من رؤساء الأحزاب والشخصيات الوطنية حول الإصلاحات ثم رفع تقريرها إلى رئاسة الجمهورية، وعلى اثر ذلك تم إقرار إصلاحات سياسية شملت تعديل قانون الأحزاب السياسية وقانون

الانتخابات لإصدار قانون يتعلق بتمثيل النساء في المجالس المنتخبة، وأخرى تم تأجيلها لغاية انتخاب برلمان جديد مثل موضوع تعديل الدستور.

من هنا تبرز أهمية احتجاجات جانفي 2011 التي أحدثت حراكا محليا شعبيا مستفيدة من الأحداث الإقليمية المجاورة، بالرغم من ان الفجائية و العنف وسرعة الانتشار وغياب التأطير و الشعارات كانت السمات الأبرز لهذه الأحداث بشكل يجعلها اقرب الى أعمال شغب منها الى احتجاجات.

Synthèse d'étude

A travers cette étude, nous tentons de présenter une description et une analyse des raisons des protestations du mois de janvier 2011, intervenues dans un contexte général particulier (événements du printemps arabe) et leurs impacts, sans omettre de souligner, même sommairement, les différents mouvements sociaux vécus par l'Algérie depuis 1962, en indiquant comment les conditions économiques, sociales et politiques du pays, toutes confondues, ont pu déclencher ce type de protestations. Parmi les raisons apparentes des événements, la hausse des prix des produits de base sur le marché international, la dégradation du niveau de vie du fait de la pauvreté et du chômage et la crise de logement, problèmes dont la société algérienne continue de souffrir, mais cela n'occulte en rien l'existence d'autres causes tel que le contexte politique caractérisé par l'enfermement politique et la guerre pour l'accès au pouvoir.

Certaines anecdotes ont rapporté que les événements furent générés par une série de procédures et de mesures arrêtées par le Ministère des finances et qui devaient entrer en vigueur au début de l'année 2011, tel que l'obligation de facturation et le paiement par chèques dans les transactions excédant 500.000DA, et tendant à l'organisation du marché en Algérie, à l'atténuation des différents aspects négatifs tel que le marché parallèle –la fraude fiscale- la corruption pouvant être un motif qui aurait poussé les victimes de ces mesures à sortir dans la rue et à exercer une pression sur le gouvernement pour le faire revenir sur ces mesures.

Celui qui observe le traitement des événements par le pouvoir politique constaterait que l'application de ces mesures a été gelée, d'où l'émergence de plusieurs interrogations, mais cela n'a pas empêché le front social de bénéficier ultérieurement du contexte local issu des événements outre les événements territoriaux voisins, et ce grâce à la satisfaction de certains des besoins sociaux.

Le rapport du pouvoir politique avec les événements s'est effectué à deux niveaux, un rapport direct lors des événements portant sur une série de mesures économiques prises par le gouvernement afin de baisser les prix des produits de base tentant ainsi d'imposer l'anecdote officielle depuis le début des événements qui indique que la raison de ces protestations réside dans la hausse effroyable des prix des produits de base. Quant au rapport indirect, il a suivi la période des émeutes et coïncide avec l'accélération des événements au niveau territorial (chute du régime tunisien et égyptien et le déplacement du printemps arabe vers les autres pays tel que la Lybie, la Syrie et le Yémen), ce qui a exercé une pression sur le climat politique algérien qui ne s'est toujours pas débarrassé des effets des émeutes de janvier 2011. Tous ces facteurs réunis ont amené le pouvoir politique en Algérie à décréter une série de réformes politiques, évitant ainsi les risques d'un dérapage, ces réformes politiques ont influé sur la situation politique en Algérie de manière inhabituelle depuis l'interruption du processus électoral en 1992. Les grandes lignes de ces réformes étaient inscrites dans le discours du président de la République le 16 avril 2011, le premier pas étant la levée de l'état d'urgence le 24 février 2011 puis l'annonce de réformes politiques portant modification de la loi relative aux partis politiques et du code électoral afin de promulguer une loi relative à la représentation des femmes dans les assemblées élues, à l'ouverture de l'audio-visuel aux privés et à l'amendement de la Constitution.

- L'on ressent l'importance des émeutes de janvier 2011 caractérisées par la violence, l'affrontement et l'absence de pacifisme car elles ressemblaient plus à des soulèvements qu'à de simples protestations vu un certain nombre de facteurs, notamment la catégorie sociale ayant conduit le mouvement (génération d'urgence dont l'âge ne dépasse pas 20 ans) outre l'absence de revendications claires.

Abstract

Throughout this study, we will expose a description and try to make an analyze of the main reasons leading to the riots in January 2011, that occurs in a particular regional context (Arab Spring events) and the impacts that it caused. Moreover we will enumerate the different social movements in Algeria since 1962, explaining how such economic, social, political conditions of the country, and what happens at the regional scale could provoke such riots. Among these reasons we could find the increase in basic food stuffs prices in the international market and the decrease of the living standard because of poverty, unemployment, and housing crisis. Those problems still exist in Algeria, however other causes do exist such as: the political situation which is prevailed by its closure and the fights for gaining more power.

Certain postulates suggest that it was knowingly provoked because of some procedures and measures that were adopted by the ministry of Finance, and were supposed to become effective by the beginning of 2011 such as: obligation to issue an invoice that exceeds 500.000 DZD. The aforementioned measures aimed to organize the Algerian market and put an end to the different negative phenomena like: black market, tax avoidance, corruption. These decisions might have caused involved people in such illegal activities to incite people to revolt and put pressure on the government so as to force it to withdraw its procedures.

The observer of the political scene will realize that the enforcement of the procedures has been frozen, that is why making us wonder about the goals behind such a decision. However, that didn't preclude the society from gaining some benefits from the situation.

The reaction of the political authorities towards the events happening on its territory was split into two levels:

Firstly: a direct reaction that occurred during the events, consisting in a set of economic procedures and measures taken by the government in order to decrease the basic food stuffs prices, so as to impose the official position postulating that the reasons for this riots is the rise in prices.

Secondly: an indirect reaction following the riots, while the events at the regional level were going faster (decline of the Tunisian then Egyptian regime, and the Arab Spring in Libya, Syria and Yemen), that put pressure on the Algerian political system which still didn't get rid of the repercussions of January 2011's riots. All the mentioned factors urged the Algerian political authorities to take control so as to avoid that the situation becomes out of control, by deciding a set of political reforms in a way that Algeria have not known since the end of the elections process of 1992. The reforms outlines were mentioned in the President's speech given on April 16th, 2011: raise the state of emergency on February 24th, 2011 and deciding to amend the law of political parties, and electoral law so as to promulgate a law on representing women in the elected assemblies, allowing the opening of the audiovisual field to private societies and amending the constitution.

We could perceive the sensitivity of January 2011's riots which were far from being peaceful for many reasons among which, the fact that its leaders (their age didn't exceed 20 years old) in addition to the absence of precise demands.

فهرس المحتويات

1.....	مقدّمة
15.....	الفصل الأول: ماهية الحركات الاحتجاجية في الجزائر
16.....	تمهيد:
17.....	المبحث الأول: مفهوم الاحتجاجات وبعض المفاهيم المشابهة.
17.....	المطلب الأول: تعريف الاحتجاج.
18.....	المطلب الثاني: تعريف الحركة الاجتماعية:
20.....	المطلب الثالث: مفهوم الثورة.
22.....	المبحث الثاني: مداخل دراسة الاحتجاجات:
22.....	المطلب الأول: المدخل الاقتصادي
22.....	المطلب الثاني: المدخل الاجتماعي
23.....	المطلب الثالث: المدخل السياسي
23.....	المطلب الرابع: المدخل النفسي
24.....	المبحث الثالث: أهم الاحتجاجات في الجزائر بعد 1962:
32.....	خلاصة الفصل
33.....	الفصل الثاني: واقع احتجاجات جانفي 2011 والتعامل معها
34.....	تمهيد:
34.....	المبحث الأول: التعريف بالأحداث
34.....	المطلب الأول: كرونولوجيا الأحداث:
38.....	المطلب الثاني: في السياق المحلي:
43.....	المطلب الثالث: السياق الدولي
44.....	المبحث الثاني: أسباب اندلاع الاحتجاجات.
44.....	المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية:

46.....	المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية.
46.....	المطلب الثالث: الأسباب السياسية.
47.....	المبحث الثالث: المواقف تجاه الأحداث:
47.....	المطلب الأول: الموقف الرسمي.
55.....	الفصل الثالث: انعكاسات احتجاجات جانفي 2011
56.....	تمهيد:
56.....	المبحث الأول: على الصعيد الاقتصادي:
60.....	المبحث الثاني: على الصعيد الاجتماعي:
62.....	المبحث الثالث: على الصعيد السياسي:
66.....	الفصل الرابع: السياق الإقليمي لاحتجاجات جانفي بالجزائر (ثورات الربيع العربي)
67.....	تمهيد:
67.....	المبحث الأول: أحداث تونس
67.....	المبحث الثاني: أحداث مصر
92.....	خاتمة
97.....	قائمة المراجع

مقدمة



من الظواهر التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي ظاهرة الاحتجاجات، وذلك لما لها من تأثير عميق على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات. هذه الظاهرة ليست مرتبطة بظهور هذا العلم، بل هي موجودة كممارسة منذ ظهور الإنسان، وتطورت بتطور أشكال التجمعات الإنسانية من الأسرة إلى العشيرة إلى القبيلة إلى غير ذلك من الأشكال، إلى أن وصلنا إلى الاحتجاجات على مستوى الدول، وهي الظاهرة الذي اهتم علم الاجتماع السياسي بدراستها والبحث في مؤشرات وأسابها والفاعلين فيها، وما تفرزه من تداعيات على مختلف الأصعدة.

ولعل ما يجعل الظاهرة الاحتجاجية في الجزائر جديرة بالدراسة والبحث هو تميزها في بلد له من الخصوصية ما يجعل من الاحتجاجات فيه مختلفة عن نظيرتها في بقية المجتمعات، حتى في تلك التي تجمعها معها خصائص مشتركة. وقد تناولت عديد الدراسات هذه الظاهرة في الجزائر ضمن مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر، بما في ذلك مرحلتي قبل وبعد استعادة الاستقلال في 1962. لكن يمكن اعتبار احتجاجات 05 أكتوبر 1988 أهم الاحتجاجات عرفتها الجزائر المستقلة، لما كان لها من تأثيرات وانعكاسات عميقة على الدولة الجزائرية، بحيث أعقبتها تحولات في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، إلى غير ذلك من التأثيرات الممتدة إلى يومنا هذا. غير أن الجزائريين استرجعوا جزءا من ذكريات هذه الأحداث مطلع سنة 2011 من خلال احتجاجات جانفي 2011 التي شملت مختلف الولايات الجزائرية، بيد أن الطرف المحلي والإقليمي الذي جاءت فيه احتجاجات جانفي 2011، يختلف عن ذلك الذي اندلعت فيه احتجاجات أكتوبر 1988 هذا ما استدعى تخصيص هذه الدراسة للبحث في ظروف وأسباب احتجاجات جانفي 2011 وما خلفته من انعكاسات، كما هو شأن جميع الظواهر الاحتجاجية.

أولاً: مشكلة الدراسة

تنبور مشكلة هذه الدراسة في تحليل الظروف المحيطة باحتجاجات جانفي سواء محليا أو دوليا، وذلك بغية الاقتراب من فهم الأسباب المختلفة التي أدت إلى وقوع هذه الاحتجاجات في هذا الوقت بالذات، وكيفية تعامل السلطة السياسية معها، ثم أهم الانعكاسات و التبعات التي ترتبت عن الاحتجاجات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة أهم الأسباب والخلفيات المتعلقة باحتجاجات جانفي 2011.
- الاقتراب من تفسير ظاهرة الحركة الاحتجاجية في الجزائر، وذلك من خلال اختبار عدد من الفرضيات التي تتضمن علاقات ارتباطية (إيجابية وسلبية) بين الاحتجاجات وعدد من المتغيرات المفسرة لها (التنمية الاقتصادية، والتعبئة الاجتماعية، وعدم العدالة التوزيعية، والتعبئة الاقتصادية).

الإشكالية الرئيسية:

إنطلاقاً من أهداف الدراسة، فإن هذا البحث يحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف يمكن تفسير احتجاجات جانفي 2011؟ وما هي تداعياتها على النظام السياسي الجزائري؟

التساؤلات الفرعية :

- ما مدى تأثير البيئة الداخلية (الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي) في تحريك أحداث جانفي 2011؟
- إلى أي مدى أثرت التحولات في البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) في أحداث جانفي 2011؟
- كيف كان رد فعل السلطة السياسية تجاه احتجاجات جانفي 2011 خلالها وبعدها؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية، وتتمثل الاعتبارات العلمية فيما يلي:

- يعتبر مفهوم الاحتجاجات أحد المداخل المهمة في تحليل النظم السياسية في الوطن العربي، وفي الجزائر تحديداً. فمن خلاله يمكن التعرض لطبيعة المجتمع وطبيعة النظام السياسي، وكذا النخب ومدى تمثيلها لمختلف القوى والتيارات الفاعلة في المجتمع، وطبيعة المؤسسات السياسية، وحدود قدرتها على التكيف مع التغيرات المجتمعية؛ بحيث تستوعب وتستجيب لمطالب المجتمع أو المدخلات بتعبير دافيد أستون دون اللجوء إلى استخدام العنف¹.
- ففي حالة عدم التجاوب مع تطلعات المجتمع سوف ينعكس ذلك على نظرة المواطنين إلى النظام السياسي، وربما ينعكس ذلك أيضاً على مشروعيته، بعبارة أخرى أن النظام الذي يعجز عن تلبية مطالب واحتياجات المواطنين يصبح لا يعبر عن هؤلاء، مما يؤدي إلى تآكل المشروعية، وقد يعبرون عن ذلك بالاحتجاج ضد رموز هذا النظام ومؤسساته وسياساته.

¹- كلما كان النظام السياسي قادراً على الاستجابة لمطالب المجتمع وبيئته الداخلية كلما كان العنف أقل.

كما أن درجة الاحتجاج وشدته تعتبران مؤشراً لأداء النظم السياسية وفعاليتها، ومن ثم درجة شرعيتها، فهو الوجه الآخر لتدهور شرعية النظم القائمة سواء في الوطن العربي أو في الجزائر. وفي هذا الإطار، نلاحظ أن النظم السياسية العربية والنظام تعاني من ظاهرة تآكل المشروعية، بعد أن فشلت في ما يسمى بشرعية الانجازات، واتسعت الهوة بينها وبين المواطنين، وهو ما نلاحظه في المواعيد الانتخابية، حيث تشهد العملية الانتخابية تلاعباً وتزويراً من قبل الإدارة الحكومية، بالإضافة إلى عزوف المواطنين عن الانتخاب اقتناعاً منهم بأن نتائج التصويت قد حسمت سلفاً لمرشحي النظام سواء تعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية أو التشريعية أو المحلية (البلدية والولائية)¹.

الاعتبارات العملية:

أما عن الاعتبارات العملية، فإن أهمية الدراسة تتبع من كونها تعالج موضوعاً حيوياً، يتمثل في زيادة أحداث العنف والاحتجاجات في الدول العربية، والذي أطلقت عليه تسميات عديدة من قبيل الثورات العربية²، والربيع العربي³، وذلك بداية من 2011 إلى اليوم. والنظام السياسي الجزائري باعتباره جزءاً لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي، بحيث يؤثر ويتأثر بما يحدث حوله، حسب تعبير الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في خطابه بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2011. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزايد ظاهرة الاحتجاجات في الجزائر كوسيلة مفضلة يلجأ لها المواطنون من أجل لفت المسؤولين في مختلف المواقع في الدولة لجملة المطالب التي ينتظرون منهم تلبية، لدرجة أنه لا يمر يوم إلا وتطالعنا وسائل الإعلام المختلفة - وخصوصاً المكتوبة منها (نظراً لوجود صحافة مكتوبة يستحسن أن نسميها خاصة- مستقلة، عكس السعي البصري الذي تقرر فتحه في خضم الإصلاحات السياسية التي شرع فيها بعد احتجاجات جانفي 2011)- عن عدة حالات احتجاج عبر مختلف ولايات (محافظات) الجزائر⁴.

وتبدو العلاقة متداخلة بين الأزمات والمشكلات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية في الجزائر؛ وعلى رأسها حالة التبعية، وأزمة التنمية الاقتصادية، ومشكلة العدالة الاجتماعية، وأزمة الديمقراطية، من جانب. وبين ظاهرة الاحتجاجات من جانب آخر. والملاحظ أنه، وفي كثير من الأحيان لا يتم التعامل بفاعلية مع أي من المشكلات السابقة بل غالباً ما تؤجل مواجهتها أو يتم التعامل معها بصورة جزئية وشكلية، الأمر

¹- يمكن الحديث هنا عن الانتخابات التشريعية 2007 (17 ماي) وامتناع المواطنين عن التصويت.

²- هناك اختلاف بين الثورة والاحتجاج الخ

³- هناك من يحتج على تسمية الربيع العربي على اعتبار أنها مشتقة من ربيع براغ 1968

⁴- إنتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة خروج المواطنين إلى الشارع، وقطع الطريق الوطني بالمتاريس وحرق العجلات المطاطية، مما يتسبب في فوضى عارمة وتعطيل مصالح باقي المواطنين، ولا يتوقف الاحتجاج لآ بعد حضور السلطات المحلية والتفاوض مع المحتجين!

الذي يؤدي إلى تعقد أبعادها وتجذرها، وزيادة مخاطرها ودرجة حدتها مع مرور الوقت. وهذا ما قد يفسر لنا سبب تجدد الاحتجاجات في كل مرة في الجزائر، بغض النظر عن عاملي الزمان والمكان. وتأسيساً على ذلك، تبدو أهمية رصد وتحليل ظاهرة الاحتجاجات بقصد الوقوف على أسباب الظاهرة وانعكاساتها. وتعتبر هذه مقدمة أساسية لاقتراح استراتيجيات وأساليب فعالة لاستيعابها وتقليصها، على اعتبار أن التحليل العلمي لظاهرة ما يُعدُّ ضرورياً لتطوير حلول فعالة لها. ومهما يكن من أمر، فإن هذه الدراسة تعالج موضوعاً حيويًا يمثل جزءاً من خصائص مرحلة الانتقال التي يمر بها النظام الجزائري، إذ لا يوجد اتفاق عام بعد حول شكل النظام السياسي والاقتصادي وطبيعة النظام الاجتماعي المنشود، وبالتالي هناك العديد من القضايا المحورية التي لم تحسم بعد، وهذا الوضع من شأنه فتح الباب أمام التوتر والعنف.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة بعدين رئيسيين يجسدان نوعين من البحوث في العلوم الاجتماعية: الأول، بعد استكشافي (البحوث الاستكشافية) وهو يسعى إلى رصد ظاهرة الاحتجاجات في الجزائر وتحديد الأهمية منها (جانفي 2011) وتحديد معالمها بحيث يمكن الوقوف على حجم الظاهرة ودرجة شدتها. أما الجانب الثاني، فهو تفسيري (البحوث التفسيرية) وهو يهدف إلى تفسير الظاهرة موضع الدراسة، أي محاولة وضع تفسيرات لتجدد الظاهرة في الجزائر في كل مرة.

وانطلاقاً من الاتجاهات النظرية السائدة في تفسير ظاهرة الاحتجاجات وفقاً لجملة من المتغيرات كالتنمية الاقتصادية، والتعبئة الاجتماعية، وعدم العدالة التوزيعية، والتبعية الاقتصادية، والأزمات السياسية، قمنا بصياغة عدد من الفرضيات على النحو التالي:

- 1- أن هناك علاقة عكسية (سلبية) بين التنمية الاقتصادية والاحتجاجات؛ أي كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية ومستواها انخفضت الاحتجاجات، والعكس صحيح.
- 2- أن هناك علاقة طردية (إيجابية) بين عدم العدالة التوزيعية والاحتجاجات.
- 3- أينما وجدت الديمقراطية انخفضت نسبة الاحتجاجات.

رابعاً: حدود الدراسة

1- الإطار الجغرافي للدراسة

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الاحتجاجات داخل إطار النسق السياسي الجزائري وتحديدًا احتجاجات جانفي (يناير) 2011، أين شهدت البلاد موجة احتجاجات لم تشهدها منذ أكثر من 20 سنة من حيث الامتداد والتزامن. فقد أعادت إلى الأذهان أحداث أكتوبر 1988، وكشفت عن حقيقة مؤداها أن الأسباب

التي أدت إلى خروج الشباب ذات يوم من أكتوبر 1988 لازالت قائمة، وهي نفسها التي دفعت بالشباب إلى الاحتجاج العنيف في 2011.

2- الإطار الزمني للدراسة:

تغطي هذه الدراسة فترة زمنية محددة وهي مدة الاحتجاجات التي دامت من 03 إلى غاية 07 جانفي 2011، ثم ما تلاها من تداعيات وردود أفعال لازالت إلى يومنا هذا. واختيار هذه الفترة لم تحده اعتبارات تحكّمية مسبقة، بقدر ما اقتضته عوامل موضوعية، علمية وعملية منها: حداثة هذه الفترة، فضلاً عن تزامن هذه الأحداث مع اندلاع الثورات العربية في تونس، مصر وليبيا واستمرارها في اليمن وسوريا، ومدى تأثير البيئة الإقليمية في ما شهدته الجزائر في تلك المرحلة. لا يوجد النظام الجزائري في جزيرة معزولة، بل يتوسط مجموعة من الدول شهدت تحولات سياسية عميقة، فقد سقطت ثلاثة أنظمة سياسية تقع بجوارها الجزائر، وشهدت وصول تيارات سياسية جديدة إلى السلطة في تونس والمغرب، ومن ثم فلا بد أن تلقي هذه الأحداث بظلالها على الجزائر!

4- الإطار التحليلي للدراسة:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الاحتجاجات، التي مارسها المواطنون أو قطاعات وتنظيمات، من خلال سعيهم إلى حمل المسؤولين في مختلف مواقع المسؤولية للتجاوب مع مطالبهم المتمثلة في إيجاد حلول لمشاكلهم الاجتماعية، وعلى رأسها أزمة السكن والبطالة، في وقت عجزت الأحزاب السياسية والجمعيات عن القيام بدور الواسطة بين المواطنين وبين الدولة. وبدلاً من ذلك، تحولت هذه الوسائط إلى وسائل لخدمة مصالح نخبها وقياداتها، ولم تعد تُعبر عن طموحات المواطنين، حيث انضمت إلى شبكات المصالح الواسعة التي أسسها النظام الجزائري.

كما أن النخب هي الأخرى انقسمت إلى قسمين: الأول لا يهتم إلا بالظواهر السلبية، وبالتالي ابتعد عن وظيفة النقد البناء والإصلاح لصالح وظيفة النقد الهدام أو النقد لأجل النقد على حد تعبير أرسطو؛ والقسم الآخر تحول إلى ما يسمّيه الإيطالي غرامشي بلنخب الموظفة لدى البنى الفوقية، أي مثقفون يعملون لصالح السلطة الحاكمة، فأصبحوا بمثابة موظفين لديها، وبالتالي تخلوا عن وظيفتهم بفعل الرقابة الذاتية التي أصبحوا يمارسونها على أعمالهم ووظائفهم حتى لا يكونوا في موضع المواجهة مع النظام. وتتخلى النخب المثقفة عن وظيفتها التنويرية للمجتمع وفقاً للمنظومة المجتمعية والثقافية التي تحكم هذا المجتمع، ويصبح النظام السياسي نظام زبائني وظيفته توزيع الریوع والامتيازات على الحاشية والمقربين دون أن يمتد ذلك إلى عامة أفراد الشعب.

4- مصادر المعلومات

اعتمدت الدراسة على مصادر عدة لرصد وتجميع المعلومات والبيانات خلال الفترة موضع البحث. فبخصوص **الفصل الأول**، اعتمدنا في غالبية على كتب علم الاجتماع السياسي في سعينا إلى توضيح مفهوم الاحتجاج وبعض المفاهيم المشابهة له كالحركة الاجتماعية والثورة، بالإضافة إلى استعراض أهم الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر بعد 1962، بالإضافة إلى بعض الدراسات الاجتماعية والأمنية التي ساعدتنا في إبراز أهم مداخل دراسة الاحتجاجات ومختلف أساليبها.

أما **الفصل الثاني**، فقد اعتمدنا على الصحف الوطنية والدولية والانترنت كمصدر للمعلومات في تلك الفترة، بالإضافة إلى دراسة حول الأحداث أعدها الدكتور عبد الناصر جابي قارنها مع تلك التي وقعت في أكتوبر 1988. كما استعنا بنتائج التربص الميداني الذي قمنا به على مستوى مقرّ التلفزيون الجزائري خصوصاً فيما يتعلق بأسلوب التلفزيون في التعامل مع الأحداث، وردّ فعل المواطنين تجاه الأحداث.

و في **الفصل الثالث**، اعتمدنا على قرارات مجلس الوزراء الذي اجتمع يوم 07 جانفي 2011، بالإضافة إلى خطاب رئيس الجمهورية لشهر أبريل 2011، الذي تضمّن الخطوط العريضة للإصلاحات التي شرع فيها لاحقاً، مع العودة إلى الجرائد وكذا مواقع شبكة الانترنت لإثراء المعلومات وتحليلها.

وأما **الفصل الرابع** فاعتمدنا فيه بالأساس على بعض إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر و التي أعدها مجموعة من المؤلفين من مختلف البلدان العربية وأصدرها المركز شهر فيفري 2012، و التي اخترنا منها كتابين الأول خصص للثورة التونسية، أين تطرق المساهمون في هذا العمل إلى أهم أسباب ما حدث في تونس والسياقات التي جاءت فيها، وأما الثاني فتطرق فيه مجموعة أخرى من المؤلفين للثورة المصرية من حيث دوافعها واتجاهاتها وتحدياتها التي لا تزال تواجهها، وقد اضطررنا لمحدودية المراجع و صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات إلى الاكتفاء بهذا العدد القليل من المراجع كما و نوعاً و هو يمكن تصنيفه في إطار الصعوبات التي واجهتنا خلال البحث.

خامساً : مناهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجية مركبة تتمثل في المزوجة بين المنهج الوصفي من خلال الوصف والتحليل والتفسير المنظم لاحتجاجات جانفي 2011 بالجزائر، وما واكبها من ظروف محلية وإقليمية بهدف الوصول إلى الحقائق حول طبيعة الأحداث؛ وبين منهج دراسة الحالة، على اعتبار أن الدراسة تركز على حالة احتجاجية محددة هي احتجاجات جانفي 2011، بالإضافة إلى اعتماد المقارنة في بعض المباحث مثلما هو الشأن مع المبحث الثالث من الفصل الرابع لما كنا بصدد مقارنة احتجاجات الجزائر الأخيرة مع ما حدث في تونس و مصر.

سادساً: الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة حول الحراك الاجتماعي في الجزائر، يمكن أن نذكر الدراسات التي قام بها الدكتور ناصر جابي مثل: "الجزائر، الدولة والنخب"، حيث خصّص جزءاً منه لدراسة الحركات الاحتجاجية في الجزائر، خلال فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، بالإضافة إلى كتب ودراسات أخرى لنفس الباحث، سيتم الإشارة إليها في وقتها.

لكن الدراسات التي تطرقت لاحتجاجات جانفي 2011 نادرة نظراً لعوامل عديدة كالجدة و الزخم الكبير من الأحداث الأخرى التي غطت على احتجاجات الجزائر، فإذا ما استثنينا الورقة البحثية التي أعدها الدكتور عبد الناصر جابي حول احتجاجات جانفي 2011 ضمن إصدارات المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية بعنوان: "الحركات الاحتجاجية في الجزائر"، أين قارن بينها وبين تلك التي شهدتها الجزائر في أكتوبر 1988، وأشار أيضاً إلى السياق الذي جاءت فيه محلياً وإقليمياً، بالإضافة إلى دراسة أخرى لسليم شدة بعنوان: " **P'Algérie dans le «Printemps Arabe», entre espoirs, initiatives et blocages**" أين تمّ التطرق فيها إلى احتجاجات جانفي 2011 ضمن إطار أحداث الربيع العربي، وعمل على إبراز خصوصية الحالة الجزائرية بالمقارنة مع الحالتين التونسية والمصرية، وذلك لعدة عوامل متعلقة بالأساس بطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي تتعدّد به مراكز صنع القرار بين الرئاسة والجيش، ومصالح الأمن، وكذلك نظراً لبعض الظروف التي مرّ بها المجتمع الجزائري ممثلة في العشرية السوداء (ما يزيد عن 200 ألف قتيل)، وأحداث الربيع الأمازيغي في 2011 (132 قتيل)، بالإضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية الموجودة السائرة في فلك السلطة، وعدم اعتماد أحزاب جديدة طيلة العشرية الأخيرة وحالة الغلق التي تميّز الفضاء العمومي والسياسي واختراق المعارضة وإضعافها وتقسيمها مثلما حدث للتنسيقية الوطنية من أجل التغيير التي نشأت مباشرة بعد احتجاجات جانفي 2011 ودعت إلى مسيرات كل سبت طيلة شهري فيفري ومارس للمطالبة بإسقاط النظام، غير أنها لم تلق التجاوب المنتظر بسبب وجود بعض الأحزاب المحسوبة على السلطة وكذا عدم اتفاق تشكيلاتها على آليات العمل، كما أن معظم الاحتجاجات تم احتوائها واستيعابها من خلال استخدام النظام السياسي في الجزائر لعائدات النفط (الريع البترولي) لشراء السلم الاجتماعي في انتهاج لسياسة الهروب إلى الأمام، وبالتالي يتضح من خلال كل هذا أن هذه الدراسة ذات طبيعة مقارنة بين الحالة الجزائرية والحالتين التونسية والمصرية في إطار أحداث الربيع العربي، وهو الإطار الذي استفدنا منه كثيراً خلال التعرض إلى السياق الإقليمي الذي جاءت فيه الأحداث.



سابعاً: تقسيمات الموضوع

بالإضافة إلى المقدمة التي تتضمن تحديداً لمشكلة الدراسة وأهميتها ومنهجية تناولها وحدودها الزمنية والجغرافية والموضوعية، تتضمن الدراسة ثلاث فصول، وفي الأخير الاستنتاجات التي انتهت إليها الدراسة.

الخطة المقترحة لدراسة الموضوع:

مقدمة

الفصل الأول: في ماهية ظاهرة الاحتجاجات في الجزائر

المبحث الأول: تعريف الاحتجاجات وبعض المفاهيم المشابهة

المطلب الأول: تعريف الاحتجاجات وبعض أساليبها.

المطلب الثاني: تعريف الحركة الاجتماعية.

المطلب الثالث: مفهوم الثورة.

المبحث الثاني: مداخل دراسة الاحتجاجات

المطلب الأول: المدخل الاقتصادي

المطلب الثاني: المدخل الاجتماعي

المطلب الثالث: المدخل السياسي

المطلب الرابع: المدخل النفسي

المبحث الثالث: أهم الاحتجاجات في الجزائر بعد 1962

الفصل الثاني: واقع احتجاجات جانفي 2011 والتعامل معها

المبحث الأول: التعريف بالأحداث

المطلب الأول: كرونولوجيا الأحداث

المطلب الثاني: السياق الداخلي

المطلب الثالث: السياق الخارجي

المبحث الثاني: أسباب الاحتجاجات

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية

المطلب الثالث: الأسباب السياسية

المبحث الثالث: المواقف تجاه الأحداث

المطلب الأول: موقف الحكومة

المطلب الثاني: موقف الأحزاب السياسية

المطلب الثالث: موقف الشعب من خلال التلفزيون العمومي

الفصل الثالث: انعكاسات احتجاجات جاتفي 2011

المبحث الأول: على الصعيد الاقتصادي

المبحث الثاني: على الصعيد الاجتماعي

المبحث الثالث: على الصعيد السياسي

الفصل الرابع: السياق الإقليمي لاحتجاجات الجزائر (ثورات الربيع العربي)

المبحث الأول: أحداث تونس

المبحث الثاني: أحداث مصر

خاتمة

مببرات اختيار الموضوع :

أ- المبررات الموضوعية

موضوع البحث يعد من المواضيع الراهنة، التي لا يزال الجدل قائما حولها إلى اليوم سواء على مستوى الطبقة السياسية من خلال التقرير الصادر مؤخرا عن اللجنة البرلمانية للتحقيق حول ارتفاع أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع وندرتها مطلع 2011، أو على مستوى الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال تواصل الإضرابات والاحتجاجات ولو أن حدثها ودرجتها ليست بتلك التي ميزت أحداث جانفي 2011 .

فقد دفعت هذه الأحداث السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير والقرارات التي عادة ما تصنف في إطار ما يسمى شراء السلم الأهلي، حيث شرعت السلطة في إصلاحات سياسية وأعلنت عن قرارات اقتصادية، يمكن النظر إليها كتغذية استرجاعية في إطار ما يعرف بالتحليل النظمي للظواهر السياسية.

إضافة إلى هذا فإنه من الضرورة بما كان أخذ العبرة من تلك الأحداث خصوصا في ظل الأوضاع الإقليمية الجديدة التي أفرزت واقعا مغايرا لما قبل ثورات الربيع العربي يشجع الثورات و العنف و التدخل الأجنبي، وهو الأمر الذي كان دافعا لدراسة الأسباب و الظروف التي أدت أو ساعدت في اندلاع أحداث جانفي بهدف الاقتراب من فهمها.

ب- المبررات الذاتية

لقد اخترنا هذا الموضوع بالنظر إلى القسم الذي انتمي إليه ألا وهو قسم علم الاجتماع السياسي الذي يعنى بدراسة مثل هذه الظواهر الاجتماعية وتأثيرها على البني الاجتماعية والسياسية والعكس، أي دراسة العلاقة بين الواقع الاجتماعي والسياسة، هذا من الناحية العامة، وأما عن اختيار الجزائر كحالة فهو راجع إلى عامل الانتماء و المحيط الذي يؤثر في توجهات الباحث واختيار مواضيع البحث.

أهمية الموضوع:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو البحث عن الأسباب والعوامل التي أدت إلى إندلاع أحداث جانفي 2011 وما صاحبها من تداعيات وردود أفعال، في الداخل والخارج، وتقديم تفسير علمي لها، انطلاقاً من اختبار جملة الفرضيات التي وقع الاختيار عليها.

المشكلة البحثية:

الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في بداية 2011 جاءت في سياق داخلي و خارجي خاص و كانت مفاجئة الى حد ما، فبالرغم من ان الجزائر عرفت ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية مرات عديدة قبل جانفي 2011 و بنسب أعلى إلا أن الأوضاع لم تنفجر، أي ان نفس الأسباب التي تم التسويق لها إعلاميا كانت متوفرة من قبل و لكنها لم تؤدي اندلاع احتجاجات اجتماعية، و هو الأمر الذي بنا إلى إعادة تشكيل المشهد العام للبلد(الوصف) بغرض محاولة الوصول الى الأسباب الحقيقية للأحداث، و عليه ارتكز عملنا هذا على سؤال رئيسي حول حقيقة ما حدث في الجزائر في شهر جانفي 2011 و الذي تفرعت عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثل الأربعة فصول التي تضمنها العمل.

السؤال الرئيسي للبحث هو:

- كيف يمكن تفسير احتجاجات جانفي 2011 بالجزائر؟

التساؤلات الفرعية هي:

- ما هي الأسباب والعوامل التي أدت إلى إندلاع احتجاجات جانفي 2011؟ (هل هي أسباب اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية؟)
- أين يمكن تصنيف هذه الاحتجاجات؟ (هل هي احتجاجات عفوية أم أعمال شغب مفتعلة؟)
- ماهي الآثار والتداعيات التي خلفتها احتجاجات جانفي 2011؟
- ما هو مدى تأثير التحولات الخارجية في احتجاجات الجزائر 2011؟

حدود المشكلة:

أ- المجال الموضوعي:

إن إشكالية البحث تنطوي على تحديد أهم أسباب الاحتجاجات، والتداعيات التي خلفتها سواء على الصعيد الاجتماعي، السياسي، والاقتصادي.

ب- المجال الزمني:

يعالج هذا البحث الأحداث التي اندلعت خلال الأسبوع الأول من شهر جانفي 2011، و أهم ما لحقها من تبعات.

جـ المجال المكاني:

تعالج المذكرة أحداث جانفي 2011 أسبابها وتداعياتها، بالإضافة الى تأثيرات بعض الأحداث الإقليمية على الجزائر.

الفرضيات :

الفرضية المحورية المقترحة هي :

- كلما غاب الاتصال والعدالة الاجتماعية، زادت نسبة حدوث الاحتجاجات.
- والفرضيات الفرعية الممكنة عن الفرضية المحورية هي :
- كلما غابت الديمقراطية ارتفعت نسبة العنف الاجتماعي.
- كلما زاد الفقر والحرمان ازداد حجم الغليان الاجتماعي.
- يساهم استئراء الفساد المستشري في تغذية أسباب الاحتجاجات.
- تتبنى الأنظمة الإصلاح كلما اتسعت رقعة الاحتجاجات وزادت حدتها.

الإطار النظري:

باستخدام الاقتربات التالية :

- اقتراب صناعة القرار للتعرف على العوامل، والمتغيرات المساهمة في ردود فعل السلطة السياسية تجاه الأحداث .
- الاقتراب أنسقي أو النظامي لتحليل النظام السياسي الجزائري وردود فعل البيئة الداخلية وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى البيئة الدولية .

الإطار المنهجي:

- بإتباع المنهج التاريخي في تتبع تطور الأحداث من جهة، ومن جهة أخرى عودة سريعة لاستعراض أهم الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر بعد استرجاع السيادة الوطنية في 1962.
- استخدام منهج دراسة الحالة بتركيز البحث على أسباب أحداث جانفي 2011 وتداعياتها.
- استخدام المنهج المقارن عند التطرق لثورتي تونس و مصر وتأثير ذلك على الجزائر.

تحديد المفاهيم:

من خلال التطرق لجملة من التعاريف، مثل :

- الإحتجاجات.
- الحركة الاجتماعية.
- الثورة.

المسألة الأولى

ماهية الحركات الاحتجاجية في الجزائر

الفصل الأول

ماهية الحركات الاحتجاجية في الجزائر

تمهيد:

ليتسنى لنا الخوض في موضوع احتجاجات جانفي 2011 في الجزائر لابد من التطرق أولاً إلى مفهوم الاحتجاج وبعض المصطلحات المشابهة له حتى نتمكن من التفريق بينه وبين الحركة الاحتجاجية والانتفاضة والثورة، ثم ننتقل إلى أهم مداخل تفسير الاحتجاجات، وبعد ذلك نتعرض لأهم المحطات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال 1962 حتى لا يأتي حديثنا عن احتجاجات جانفي 2011 في الجزائر مفصلاً عن سياقه التاريخي، وحتى يتسنى لنا في الختام تصنيف احتجاجات جانفي 2011 بالشكل المناسب.

وسيتم التعرض في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، المبحث الأول خصصناه لتعريف الاحتجاج وبعض المفاهيم المشابهة كالانتفاضة والثورة، وفي المبحث الثاني استعرضنا أشكال الحركات الاحتجاجية ما بين التقليدية والحديثة. أما في المبحث الثالث فقد سلطنا الضوء على أهم الاحتجاجات في الجزائر منذ الاستقلال، مع وضع خلاصة في نهاية كل فصل.

المبحث الأول: مفهوم الاحتجاجات وبعض المفاهيم المشابهة.

المطلب الأول: تعريف الاحتجاج.

أ- لغة: احتجاج حسب معجم المعاني وجمعها احتجاجات، عبر عن احتجاجه أي عن استنكاره، "توّالت الاحتجاجات من مختلف المحافل الدولية على الممارسات الصهيونية بالأراضي الفلسطينية المحتلة".

كما تعني أيضا كلمة احتجاج حسب معجم المعاني دائما اعتراض واستنكار، «اضرب المحامون احتجاجا على قرار السلطات»، وأيضا احتجاج رسمي بمعنى بيان مكتوب يتضمن اعتراضا على حالة راهنة ومطالباً بتغييرها¹.

احتج: [ح ج ح]. (فعل: خماسي لازم متعد بحرف). احتجبت، أحتج، احتج، مصدر احتجاج.

1- "احتج بكلامه": اتخذته حجة.

2- "ظل المتهم يحتج بحججه على براءته": يقدم حججا.

3- "احتج العمال على سوء المعاملة ونقص الأجور": أي رفعوا احتجاجا مستنكرين سوء المعاملة. "احتجت النقابات على الزيادة في أسعار المواد الغذائية"².

ب- اصطلاحا:

الاحتجاج هو وسيلة الضعفاء للتأثير على السلطة الحاكمة. وهو يكمل وسائل أخرى للتأثير مثل الأحزاب (سن القوانين) والمرافعة القضائية أمام المحاكم. والاحتجاج الجماهيري هو تعريفا وسيلة غير مؤسساتية لمحاولة التأثير على السلطة. منذ سنوات الستين للقرن هناك تغير جذري في قراءة المظاهرات الاحتجاجية. إذ أصبح الاحتجاج الجماهيري إحدى الوسائل الشرعية للتأثير واعتبر انه جزء من حرية التعبير³.

و بالعودة إلى تاريخ ظهور مفهوم الاحتجاج نجده قديما فتاريخ الحركات الاحتجاجية يعود إلى تلك التي قادها الفلاحون الألمان عام 1525، وتلك التي حدثت في اسبانيا عام 1526، وإن كان تاريخ اهتمام

¹ - معجم المعاني، "احتجاج"، أخذت بتاريخ 2011/12/28، من الموقع التالي:

http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&

² - المكان نفسه.

³ - أحمد سعدي، "في مفهوم الاحتجاج"، مجلة عدالة، العدد: 6، نوفمبر 2004، ص 1.

المؤرخين والباحثين بالاحتجاجات كظاهرة جديدة بالدراسة يعود إلى عام 1960، حيث توصل رينيه بعد دراسة للمجتمع الفرنسي ما بين 1596-1715 إلى وجود 525 حالة احتجاج فرنسية في مقاطعة واحدة.

كما أن أول من استخدم مصطلح الاحتجاج وأشار إلى فكرته هو الكاتب الأمريكي "دافيد هنري ثوراو" في مقاله الشهير: "العصيان المدني" الذي نشر سنة 1849، الذي كتبه عقب امتناعه عن دفع الضرائب احتجاجا على العبودية والقمع والاضطهاد والحرب التي كانت تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد المكسيك، كما أن كارل ماركس هو الآخر لجأ إلى هذه الفكرة لما حاول تنظيم حملة لإقناع الأوربيين بعدم دفع الضرائب خلال الثورة التي اجتاحت أوروبا 1848¹.

يشير (Eric Neveu) في كتابه (sociologie des mouvements sociaux) إلى أن مجموعة من أشكال الاحتجاج تشكل لنا المعنى المشترك لفكرة الحركة الاجتماعية²، وهذه الأخيرة أي الحركة الاجتماعية تتكون من أشكال الفعل الجماعي المتضافرة لصالح قضية ما³، أي أن توافر مجموعة من العوامل على رأسها الإرادة الجماعية والجهود المنظمة والقضية في فعل ما تنتج لنا حركة اجتماعية، ف (Neveu) تعرض إلى الاحتجاجات من خلال الحركة الاجتماعية وبالتالي هذا ما يقودنا إلى وجود تقاطع بين الاحتجاجات والحركة الاجتماعية ويدفعنا إلى استعراض مفهوم الحركة الاجتماعية، وهو موضوع المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تعريف الحركة الاجتماعية:

يعتبر (ALAIN TOURAN) أحد علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة الحركات الاجتماعية، وقد عرفها على أنها مكون منفرد ومهم للمشاركة السياسية⁴، أي أنه بهذا يصنفها ضمن أشكال المشاركة السياسية⁵، هذه الأخيرة التي تتعدد وتتنوع آلياتها من الانتخابات إلى الانخراط في العمل الحزبي والنشاط الجمعي، بالإضافة إلى تأثير وسائل الإعلام بطريقة غير مباشرة من خلال ما تفرضه من

¹ - مروة شبل عجيبة، معالجة الصحافة المصرية و مواقع الاحتجاجات على شبكة الإنترنت، دراسة تحليلية مقارنة، القاهرة، ص.3.

² - Eric Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux*, édition :4, éditions la Decouverte, Paris, 2004, P.9

³ - Ibid., P.10

⁴ - Idem

⁵ - المشاركة السياسية: حسب معجم العلوم الاجتماعية تدل على المساهمة أو التعاون في أي وجه من أوجه النشاط، في الاقتصاد للدلالة على المشاركة في العمل ثم الربح، أو في إدارة مشروع ما في المجال السياسي، للدلالة على إشراك المواطن في مناقشة القضايا العامة بطريقة مباشرة أو باختيار من يمثلونه في المجالس النيابية بالانتخابات التشريعية والمحلية.

مواضيع، ضمن إطار ما يسمى بآليات المشاركة السياسية المقبولة أو المشروعة، أو مثلما يسميها "ميرتون" الوظائف البناءة للمشاركة السياسية¹

بالإضافة إلى الآليات السابقة هناك أشكال أخرى للمشاركة السياسية وهي التي تهتمنا أكثر لارتباطها بموضوعنا وهي الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات وأعمال الشغب والعنف أو ما يسميه "ميرتون" بالوظائف الهدامة للمشاركة السياسية، والمعبر عنها في أعلى مستوياتها بالانقلابات العسكرية وفي أدناها بالاحتجاجات².

غير أن النظرة إلى هذه الآلية كوسيلة للحصول عن مختلف المطالب تختلف تبعا لطبيعة الأنظمة، ففي الأنظمة الديمقراطية ينظر لها على أنها وسائل سلمية للتعبير والتبليغ وتدخل في إطار الحريات العامة، وغالبا ما تؤدي إلى تطوير النظام ليساير التطور التاريخي للمجتمع، أما في النظم غير الديمقراطية فهذه الممارسات تعد وسائل عنف تستعمل لإثارة الفوضى والمساس بالأمن العام والاستقرار³ لذا فغالبا ما يتم منعها والتعامل معها بعنف من طرف الأنظمة المغلقة مما يجعلها ظاهرة مرضية مكرسة للأزمات في هذه البيئة نظرا لعدم التجاوب مع جملة المدخلات (inputs)، بل وكثيرا ما يتحايل عليها⁴.

و أما (Erik Neveu) فيرى أن تعريف الحركة الاجتماعية يتحدد انطلاقا من وجود خصم (un adversaire)، فإذا تجمعت مجموعات من أجل رفع الأجر أو انتخاب قانون، فهذا النشاط الاحتجاجي لا يمكن أن ينتشر إلا ضد خصم محدد: صاحب العمل، الإدارة، السلطة السياسية.

ويصل (Neveu) إلى نتيجة مفادها أن الحركات الاجتماعية هي متغير ثابت في الحياة الاجتماعية وظاهرة لا تتوقف عن التغير في الوقت ذاته⁵.

إذن فالاحتجاجات جزء من الحركة الاجتماعية وآلية من آلياتها التي تلجأ إلى استعمالها متى رأت ضرورة لذلك، كما أن الاحتجاج يعبر عن مرحلة معينة قد تتطور إذا توفر لها شرط الهيكل والاستمرارية

¹ - شريفة ماشطي، المشاركة الديمقراطية أساس الفعل الاجتماعي، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2010، ص10.

² - المكان نفسه.

³ - Philippe Braud, *Sociologie politique*, (9em édit), éditions l'extenso, Paris, 2008, PP. 489, 490, 492.

⁴ - حسين عبد العزيز، الثورات العربية تلمل اجتماعي يلامس السياسي، قراءات العرب، أخذت بتاريخ 2011/03/21، من الموقع التالي: www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab Daily/2011/03/03/21-03/P06.pdf

⁵ - Erik Neveu, *Loc.cit*

لتصبح حركة اجتماعية. لكن هل يكتمل البناء بتحول الاحتجاجات إلى حركات اجتماعية ويتوقف نمو المراحل أم أن هناك مراحل أخرى؟.

هذا ما سنحاول معرفته في المطلب الثالث من خلال التطرق إلى مفهوم الثورة.

المطلب الثالث: مفهوم الثورة

جاء في لسان العرب¹ لابن منظور في كلمة الثورة أنها مثْلان الشيء تَوْرًا وتَوْرًا وتَوْرًا وتَوْرًا: هاج؛ وتَوْرَتُهُ، وتَوْرُ الغَضَبِ: جَدَّتُهُ.

وَيَقْتَلِبُ: رُحَى تَسْكُنُ هَذِهِ التَّوْرَةُ، وَهِيَ الْهَيْجُ.

والثَّائِرُ الغَضْبَانُ، وَيُقَالُ لِلغَضْبَانِ أَهْيَجَ مَا يَكُونُ ثَائِرًا ثَائِرُهُ وَفَارًا فَائِرُهُ إِذَا غَضِبَ وَهَاجَ غَضَبَهُ، هَذَا عَنِ الْمَعْنَى اللُّغَوِيَّةِ.

وأما اصطلاحاً فقد عرفها جميل صليبا في معجمه الفلسفي على أنها تغيير جوهري في أوضاع المجتمع لا تنبع فيه طرق دستورية، والفرق بينها وبين الانقلاب أن الثورة يقوم بها الشعب بهدف تغيير النظام السياسي، الاجتماعي، أو الاقتصادي، بينما الانقلاب يقوم به بعض رجال الدولة لإعادة توزيع السلطة السياسية بين هيئات الحكم المختلفة، ومن أشهر الثورات السياسية والاجتماعية في التاريخ: الثورة الأمريكية 1776، الثورة الفرنسية 1789، والروسية 1917².

كما جاء في موسوعة علم الاجتماع لإحسان محمد الحسن أن الثورة هي ذلك التغيير الجذري في البني المؤسسية في المجتمع، وقد تكون الثورة عنيفة دموية كما قد تكون سلمية، وتكون الثورة فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية³، ويخضع ذلك لاعتبارات عديدة كالإطار الذي تقوم فيه الثورة كالثورة الاجتماعية، الصناعية، التكنولوجية، الثقافية، أو الزراعية، وقد تنسب الثورة أيضا إلى الشريحة التي تقوم بها كثورة العسكر، العمال، أو ثورة الطلبة⁴.

¹ - أخذت بتاريخ 2010/11/15 من الرابط:

<http://www.baheth.info/web/all.jsp?select=all&search=%D9%85%8F%D8%AB%D9%90%D9%8A%D8%B1>

² - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص 381، 382.

³ - إحسان محمد الحسن، موسوعة العلوم الاجتماعية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص 217.

⁴ - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007، ص 99، 100.

فالثورات الاجتماعية مثلا تؤخذ وقتا أطول من الثورات السياسية التي تستهدف النسق السياسي وإيديولوجيته، ثم تليها الثورة الاجتماعية التي تتصارع فيها مكونات المجتمع من طبقات وأحزاب ومؤسسات وشرائح لتغير العلاقات الظالمة السائدة وإرساء مكانها دعائم العدل والمساواة على حد تعبير الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر¹.

وأما عن أهم الأسباب التي تدفع إلى قيام الثورة، فقد لاحظها أرسطو في فكرة عدم الرضا والرغبة في المساواة الكلية أو الجزئية فبالرغم من أن المذاهب والاتجاهات السياسية المختلفة تعترف بحقوق الأفراد في المساواة إلا أن الواقع يوضح أنها عند التطبيق تحيد عن هذه المساواة لذا فإن أرسطو في كتابه الشهير (السياسة) يرى أن الطبقة الأدنى قد تثور سعيا منها لتحقيق المساواة بينها وبين الطبقة الأعلى، وهذه الأخيرة قد تثور أيضا كلما شعرت بتهديد مكانتها وتميزها وتفوقها².

وعليه فإن الثورة تشكل المرحلة الأعلى لتطور الحركة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تتخذ من الاحتجاجات السلمية أو العنيفة وسيلة للمشاركة السياسية، وفي حالة عدم التجاوب معها قد تتطور لتصل إلى حد الثورة والمطالبة بالتغيير الجذري على حد معنى الثورة، وهو ما يمكن ملاحظته مع الثورات العربية اليوم التي تبدأ غالبا في شكل اعتصامات وإضرابات تحمل مطالب معينة لكن طريقة التعامل معها من الأنظمة السياسية القائمة يشكل نقطة التحول فيها، إذ رأينا كيف تحولت المطالب الاجتماعية التي حملها المحتجون التونسيون، والمتمثلة أساسا في تحقيق العدالة من خلال محاسبة الشرطة التي اعتدت على محمد البوعزيزي إلى مطالب سياسية تطالب برحيل النظام القائم والثورة عليه وذلك بسبب رد الفعل القمعي الذي قوبل به المحتجون، وهو الأمر الذي قد يساعدنا لاحقا في تفسير طريقة تعامل السلطة السياسية في الجزائر مع احتجاجات جانفي 2011 بشكل لم يكن مألوفا من قبل الشيء الذي أبقاها في إطار احتجاجات لم تصل إلى درجة الثورة على شاكلة ما وقع في بلدان الربيع العربي، وعليه فإن طريقة التعامل مع الاحتجاجات قد تعد عاملا مساعدا في تفسير المسار الذي ستتخذه الاحتجاجات.

لكن قبل هذا ينبغي التعرف إلى المداخل النظرية التي تساعدنا في دراسة الاحتجاجات وتقديم أسباب حدوثها، وهو مضمون المبحث الموالي.

¹ - مولود زايد الطيب، المرجع السابق، ص. 101، 100.

² - المكان نفسه.

المبحث الثاني: مداخل دراسة الاحتجاجات

فيما يتعلق بمدخل دراسة الأزمات الاحتجاجية نجد أن الباحثين كل حسب تخصصه قد طوروا مجموعة من المداخل التي يمكن من خلالها دراسة الاحتجاجات وتفسيرها أو حتى التنبؤ بها.

ومن أهم هذه المداخل نجد:

المطلب الأول: المدخل الاقتصادي

وهو المدخل الذي يحدد فيه علماء الاقتصاد مفهوم الأزمة من خلال مجموعة من المعايير والمؤشرات ذات الطابع الاقتصادي مثل: التضخم والبطالة والكساد وعجز الميزانية¹، فمن خلال نسبة التضخم العام ونسبة البطالة إلى نسبة السكان، ومؤشرات الكساد، وحالة الميزان التجاري (رابح أو خاسر)، بمعنى حالة مختلف المؤشرات الاقتصادية نستطيع تحديد أسباب الأزمة الاحتجاجية وفهم أبعادها، ويمكن التوضيح أكثر من خلال العلاقة التالية: كلما زادت المشاكل الاقتصادية كثرت مظاهر الاحتجاجات، أي أن الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية تكون فيها نسبة حدوث الاحتجاجات والأزمات أعلى من تلك التي تتمتع بوضع اقتصادي مريح.

المطلب الثاني: المدخل الاجتماعي

هو الآخر يفسر الأزمة أو الحركة الاحتجاجية انطلاقا من عوامل أو مسببات اجتماعية كعدم تحقق المساواة داخل المجتمع، ونقص الحوافز والدوافع داخل المجتمع².

فعلماء الاجتماع يركزون في تحليلاتهم للاحتجاجات على الأسباب والدوافع الاجتماعية التي يلخصها مفهوم واحد هو غياب العدالة والمساواة الاجتماعية، أي أن ازدياد الفوارق الاجتماعية اتساعا داخل المجتمع بفعل اندثار الطبقة المتوسطة، ومشاكل البطالة والسكن تعزز من التناقض بين ما تنص عليه القوانين والمواثيق من تقديس لمبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية وحقوق المواطن وبين ما هو موجود على أرض الواقع، وهنا تقع الأزمات حينما لا يوافق الخطاب الرسمي الواقع الاجتماعي.

¹ - مروة شبل عجيبة، المرجع السابق، ص.3.

² - المكان نفسه.

المطلب الثالث: المدخل السياسي

فيرجع من خلاله علماء السياسة الاحتجاجات إلى بعض الظواهر السياسية تتعلق بأداء النظام السياسي كفضل القيادة السياسية أو عدم قدرتها على الوفاء بالوعد التي قطعتها على الناخبين في الحملات الانتخابية¹.

ففي هذا المدخل الشرعية والمشروعية، بمعنى نسبة القبول والرضا الشعبي حول أداء النظام السياسي من جهة والأسس القانونية التي يستند عليها هذا النظام للبقاء في السلطة هي عوامل أساسية لتفسير الأزمات الاحتجاجية التي تعترض حياة النظام السياسي، فكلما ارتفعت نسبتا الشرعية والمشروعية تجاه النسق السياسي انعكس ذلك على قلة الاحتجاجات نظرا لوجود رضى وقبول حول عملية الأداء، فالأنظمة التي تتمتع بقدر من الاستقرار السياسي وتتجذر فيها مبادئ الحرية والتداول السلمي على السلطة وفقا لانتخابات حرة ونزيهة من المنطقي أن يترتب على هذا الاستقرار السياسي استقرار اجتماعي، وأما إن كان النسق السياسي يعاني من الهشاشة وللا استقرار والأزمات السياسية لمتواصلة فإن هذا الأمر ينعكس على المجتمع مباشرة من خلال اهتزاز ثقة الأفراد في قيادتهم السياسية ومدى قدرتها على التجاوب مع جملة المطالب التي ينتظرون تحقيقها، وبالتالي سنكون في هذه الحالة أمام حالة عدم توافق بين قائمة المدخلات وجملة المخرجات الشيء الذي سيؤدي منطقيا إلى الاحتجاج ضد النسق والثورة ضده.

المطلب الرابع: المدخل النفسي

أما حسب المدخل النفسي فالأزمة هي ناتجة عن انهيار كيان الأفراد وشعورهم بانعدام أهميتهم نتيجة لدوافع غريزية أو تأثير قوى اجتماعية غير واعية مما يجعلهم في حالة من الرفض والاحتجاج والعصيان على ما هو قائم².

فالشعور بالتهميش والإقصاء والحرمان يولد أزمات اجتماعية كالعنف متمثلا في الجرائم والاحتجاجات وحتى الإرهاب، أو ثقافية كالاغتراب ومشكل الانتماء والولاء، فهذا الشعور النفسي غير السوي إذا ما انتشر في مجتمع ما سيدخله في أزمات ومشاكل متواصلة والتي تعد ظاهرة الاحتجاجات إحدى صورها.

¹ - المرجع نفسه، ص.4.

² - المكان نفسه.

فالغناات الاجتماعية المبعدة من العملية الإنتاجية والتي لا تساهم في المجال السياسي وتكتفي بمهن توصف بالهامشية في المدن، وتعتقد أن الدولة قد تخلت عنها بل أنها تمارس ضدها القمع والقهر والعنف أحيانا تشكل فئة الشباب المهمش أو الهامشي الذي يلجأ إلى تخريب ممتلكات الدولة في كل حركة احتجاجية ويحلم بالهجرة إلى خارج الوطن¹ ولو عن طريق قوارب خشبية نسبة غرقها أعلى من نسبة نجاتها أو ما يعرف بظاهرة الحرقاة التي ازدادت في الجزائر بشكل كبير، والتي تعود إلى ظاهرة أخرى قريبة منها وهي الحقرة (mépris)، وكذا إلى حالة اليأس التي سيطرت على نسبة من الشباب الجزائري خلال السنوات الأخيرة.

لكن حتى نفهم طبيعة احتجاجات جانفي 2011 لا بد أن لا نكتفي بالمداخل النظرية لدراسة الظاهرة بل لا بد من العودة إلى تطور الظاهرة الاحتجاجية في الجزائر بعد استعادة الاستقلال في 1962، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الأخير من هذا الفصل حتى نمهد للحديث عن احتجاجات جانفي 2011 في الفصل الموالي.

المبحث الثالث: أهم الاحتجاجات في الجزائر بعد 1962

شهدت الجزائر منذ الاستقلال عدة حركات احتجاجية قام بها عمال وطلبة وموطنون، اتخذت أشكالاً متنوعة من إضرابات إلى مظاهرات بل حتى إلى عنف سياسي وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم الاحتجاجات منذ 1962 في الجزائر وصولاً إلى احتجاجات جانفي 2011 .

1- الحركة النقابية

تاريخ الحركات النقابية الجزائرية مرتبط باطنياً بالإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA الذي تأسس أثناء الثورة التحريرية لتوعية الطبقة العمالية بالقضية الوطنية تحت الإدارة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني، وبعد الاستقلال كان الإتحاد يبحث عن تأكيد استقلاله الذاتي عن الدولة ووسائل السلطة ودعم مبادئه الاجتماعية والاقتصادية الرسمية المعترف بها، لكن في مؤتمر 1969 فرضت السلطة السياسية إرادتها ملحقة النقابة بحزب الدولة، فأصبح الإتحاد العام للعمال الجزائريين وسيلة مميزة للسلطة من أجل الترويج لخطابها السياسي في صفوف الطبقة الشغيلة. وقد أصبح الكثير من مسيري النقابات إطاراً بالدولة والحزب الواحد لكن هذه المراقبة لم تمنع الطبقة العمالية من قيادة إضرابات مهمة ذات طابع

¹ مجلة الباحث الاجتماعي، عبد الحليم مهور باشة، الدولة وتهميش الشباب في الجزائر، جامعة سطيف: عدد 10، 10 سبتمبر 2010،

اقتصادي في سنة 1977¹، ركزت حول المطالبة بتحسين ظروف العمل المباشرة دون أن تكون لها طموحات سياسية أو اجتماعية وقبل مرحلة الانتكاسة التي دخلتها الحركة العمالية المطالبة أصبحت مطالب المضربين أكثر راديكالية وأطول من حيث مدتها الزمنية فضلاً عن عدد المشاركين، أكثر طولاً من حيث مدتها وأوسع مشاركة مما ميزها عن تلك الإضرابات التعبيرية التي كانت سائدة في هذه الفترة والتي كانت قصيرة المدة وضعيفة من حيث المشاركة العمالية فيها وانعدام التفاوض كمرحلة في عمر الإضراب، وسادت الإضرابات الأداة كعكس للإضراب التعبيري ب بروز المفاوضات العمالي كمحطة هامة في سيرورة الإضراب رغم هذا فشلت الحركة العمالية في إقامة تحالفات داخل عالم الشغل وخارجة مع قوى قريبة منها، ولم تكن التعددية النقابية في بداية الثمانينات - الفترة التي كانت فيها الحركة العمالية المطالبة في حالة ضعف - عاملاً مساعد لها²، حيث بادر الموظفون- أساتذة وعمال القطاعات الصحية والإدارة العمومية حتى عمال بعض المؤسسات الصناعية والعمومية - بتكوين نقابات مستقلة عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين غير أنها لم تستطع حتى الآن حل مشاكلها كتلك المتعلقة بالجوانب التنظيمية وحققها من المشاركة في العملية التفاوضية رغم قوة تمثيلها فلجأت في السنوات الأخيرة (بداية من سنة 2000) إلى الكثير من الحركات الاحتجاجية الجزرية كإضرابات طويلة مثل ما قام به أساتذة الجامعات³، وأساتذة التعليم بمراحله المختلفة (الإعدادي والمتوسط والثانوي)، على مدى فترات متقطعة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر خلال السنوات الماضية كلها، وكذلك إضرابات الأطباء وأعوان السلك الطبي بمختلف درجاتهم⁴.

2- الحركة الطلابية

شكلت الحركة الطلابية التي كانت محصورة في عدد قليل من المدن الجامعية الكبرى حتى بداية السبعينيات إحدى بؤر الحركات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع حيث طرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية التي كانت لها وجهات نظر مغايرة لتلك التي تملكها السلطة⁵، فمنذ استعادة الاستقلال والنخبة السياسية تحاول احتواء أو استرجاع الحركة الطلابية، والمناوشات الأولى للحركة حدثت خلال المؤتمر السادس للإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين الذي عبرت من خلاله عن رفضها التام لأية وصاية

¹- Samir Larabi, *Algérie: impuissance des mouvements populaires*:

<http://www.cetri.be/spip.php?article1468>

²- ناصر جابي، الجزائر: الدولة و النخب. الجزائر: منشورات الشهاب، 2008، ص ص، 99-100.

³- المكان نفسه.

⁴- العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر. الجزيرة: 11 فيفري 2011، أخذت من الرابط:

<http://www.sadi9i.com/news>

⁵- ناصر جابي، المرجع السابق، ص 101.

أو اتصال بالسلطة السياسية حيث اعتقلت الشرطة رئيس المؤتمر وفي اليوم الموالي لإنقلاب 19 جوان 1956 خرج الطلاب إلى الشوارع إحتجاجا على هذا الانقلاب، وامتدت هذه إحتجاجات إلى مدن أخرى وهنا بدأت المواجهات بين الحركة الطلابية والنظام الجديد حيث تعرض الطلاب لجميع أنواع التعذيب والقمع والتوقيف، الإحتجاج كان أكثر في صفوف الطلبة نظر لتردد الإتحاد العام للعمال الجزائريين من المشاركة في هذه إحتجاجات، ويمكن إرجاع سبب فشل الحركة الطلابية خاصة في انعزالها عن القوى الاجتماعية وعن المجتمع بحد ذاته.¹

أما في مرحلة التعددية بداية من 1989 فيمكن القول أن الحركة الطلابية بعد الاعتراف بالتعددية فقدت الكثير من قوتها رغم ظهور الكثير من التنظيمات الطلابية التي برزت تحت سيطرة التيار السلفي مما جعل الكثير من الحركات الاجتماعية الجديدة لا تعول عليها خاصة عندما تنازلت عن موقع القيادة ويمكن إرجاع أسباب ذلك للتدهور الكبير لمكانة الطالب جراء ضعف البرامج مما أدى إلى ضعف التكوين الشيء الذي أثر على مستوى الطلبة و على دورهم الفاعل في المجمعن بالإضافة إلى البطالة وانسداد الأفق المهنية الاجتماعية وخصوصية التيارات الدينية المرتبطة أساسا بالفكر السلفي الذي يعتمد على قواعده الشعبية دون أن يمنح دور للطبقة المثقفة.²

3- الحركة النسوية

خرجت المرأة الجزائرية للتعليم بعد الاستقلال بقوة، أما ما يتعلق بالعمل فقد عرفت حضوضا أقل مقارنة بالرجل وما زاد من حضوضها لدخول سوق العمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ بداية التسعينات مما استدعى إعادة النظر في شروط خروج المرأة للعمل، حيث عملت في بعض المهن ضعيفة التأهيل وغير القارة³، ومن هنا بدأ الاهتمام بالعمل النقابي النسوي للدفاع عن حقوق هذه الفئة العمالية الجديدة التي كانت مفقودة في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية فحصلت على شبه اعتراف بشرعية الحركة والمطالب النسوية رغم التجربة الجموعية الطويلة التي لم تعترف بها حتى التيارات الفكرية المساندة إيديولوجيا للمرأة والتي كانت ترى أن تحول المرأة مرهون بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية ومع التعددية لم تستطيع الحركة النسوية أن تكسب قوة أكثر داخل المجتمع رغم تعدد أشكالها التنظيمية لفشلها في الانخراط بين الطالبات - رغم الكثرة العددية للإناث في الجامعات - وإهمالها لعالم المرأة الريفي لعدم مغادرتها العاصمة التي أنشأت فيها، غير أنه بدأت في السنوات الأخيرة 2008/2007

¹- IZEDAREN Fayçal، « Les étudiants face au pouvoir politique en Algérie, « Analyse socio-historique de l'action étudiante », Doctorant en sociologie, Institut Maghreb Europe, Université Paris VIII, P.16 .

²- ناصر جابي، المرجع السابق، ص ص 102، 103.

³- المرجع نفسه، ص 103.

تظهر علامات الاهتمام بانخراط المرأة العاملة داخل هياكل الإتحاد العام للعمال الجزائريين، فتم إنشاء هيكل نقابي خاص بالمرأة¹.

4- الحركة الثقافية الأمازيغية

برزت هذه الحركة كشكل من أشكال الحركات الاجتماعية بمناسبة تنظيم محاضرة في جامعة تيزي وزو، وبسبب منع السلطات الولائية الكاتب مولود معمري من إلقاء محاضراته حول الشعر الأمازيغي بجامعة تيزي وزو في 10 مارس 1980 تحول الأمر إلى حركة اجتماعية شملت كامل الولاية ثم امتدت إلى منطقة القبائل ككل، بحيث انه وفي اليوم الموالي لإلغاء المحاضرة تجمع الطلبة وقرروا تنظيم مسيرة في شوارع المدينة والنقطة المهمة التي يمكن استخلاصها من هذه المسيرة هي أنها أول مظاهرة تخرج عن الطابع الشرعي وتجري خارج التنظيمات التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني والإتحاد العام للعمال الجزائريين والإتحاد الوطني للشباب الجزائري ولأول مرة نسمع بشعارات تطالب "بحرية التعبير والحرية الديمقراطية"، الطلبة لم يجدوا مسيراتهم السلمية الأولى كافية فقرروا مقاطعة الدراسة ابتداء من 13 مارس وأخذت الحركات الاحتجاجية في التوسع إلا أن جاء دور العاصمة التي كانت مسرح للمظاهرات في 7 أبريل، وفي 16 أبريل شهدت منطقة القبائل إضراب عام شل كامل الولاية، وفي 20 أبريل اقتحم أعوان الدرك الوطني الإقامة الجامعية بحسناوة وقاموا بالاعتداء على الطلبة مما خلف حوالي 400 أو 500 جريح²، وتم اعتقال الطالبات وكانت بمثابة أول مواجهة عنيفة تعرفها البلاد منذ الاستقلال بين المواطنين والسلطة. واستمرت المظاهرات والإضرابات والمواجهات العنيفة التي شلت كامل بلاد القبائل لفترة طويلة من الزمن استعمل فيها النظام أقصى درجات العنف وقمع الحركة بشراسة وسجن المئات من النشطاء خاصة من طلاب الجامعات والثانويات وعرفت هذه الحركات "بالربيع الأمازيغي" واستطاع حزبا المنطقة - جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية - الربط بين مختلف الاهتمامات الوطنية وعبرت الحركة الثقافية الأمازيغية عن نفسها من خلال المئات من الجمعيات والحركات كحركة العروش ولجان الأحياء والنقابة الوطنية لعمال التربية والتكوين والإتحاد الديمقراطي للعمال³.

¹- المكان نفسه .

²- Didier Le Saut et Marguerite Rollinde, *Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb*, Karthala-Institut Maghreb-Europe, Université Paris 8, 1998, PP.137,138.

³- ناصر جابي، المرجع السابق، ص 109.

كما عرفت منطقة القبائل بعد عقدين من ذلك بمناسبة الاحتفال بذكرى الربيع القبائلي حركة احتجاجية شعبية عنيفة وواسعة سميت بحركة "الربيع الأسود" في أبريل 2001 وقد انفجرت هذه الاحتجاجات بعد مقتل الشاب "ماسينيسا قرماح" يوم 18 أبريل 2001 على يد قوات الدرك الوطني - وصفه وزير الداخلية آنذاك بأنه شاب منحرف لتبرير استعمال العنف معه - وكانت المظاهرات والمواجهات عنيفة قبلت بعمليات قمع شرسة من قبل قوات الأمن والدرك الوطني راح ضحيتها ما لا يقل عن 70 شاب بالإضافة إلى مئات الجرحى والموقوفين. مما أدى إلى انسحاب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ذي القاعدة الشعبية الأمازيغية من الحكومة في ماي 2001، كما كان من نتائجها تشكيل تنظيم شعبي جديد عرف باسم "تنسيقية العروش" في جويلية 2001 الذي ضم أبرز العائلات في منطقة القبائل وممثلين عن الفعاليات البربرية المختلفة خاصة منظمات المجتمع المدني حيث حاول زعماء العروش الضغط على السلطة من خلال مظاهرات 14 جويلية 2001 في العاصمة التي لم تواجهها قوات الأمن بأمر من وزارة الداخلية في محاولة لامتناس الغضب الشعبي، وتسببت في حرق وتدمير واجهات عدد من المحلات والمؤسسات العمومية والخاصة¹، وأدى ذلك إلى حظر المسيرات في العاصمة وهو القرار الذي مازال ساريا إلى يومنا هذا.

5- الحركة الإسلامية

تطورت الحركة الإسلامية في منتصف السبعينيات في فضاء الجامعة وكان نشاطها متمركز على حملة دعائية للفكر الإسلامي، حيث كانوا يبحثون عن وسيلة لإضعاف مختلف التيارات الشيوعية إلى أن استبدل السلفيون (التيار الراديكالي للحركة الإسلامية) إستراتيجيتهم وقرروا الاستثمار في تمرد شباب أكتوبر 1988، حيث نجحوا في إدارة هذه الحركات والخصام الاجتماعي لصالحهم كخيار لنظام مؤهل ومع مجيء الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) أصبح الإسلاميين القوة السياسية الأولى في البلاد بعد اكتساحهم أغلبية المجالس المحلية خلال انتخابات جوان 1990²، وفي سنة 1992 تقرر إلغاء الانتخابات وإعلان حالة الطوارئ واعتقال ونفي قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومن هنا أخذ الصراع بين الإسلاميين و السلطة القائمة منحى آخر دخلت البلاد على إثره في موجة من العنف وعدم الاستقرار الأمني و السياسي والاقتصادي دامت ما يزيد عن العشر سنوات و لا زالت أثارها قائمة إلى اليوم.

¹ - العياشي عنصر، المرجع السابق.

² - المرجع نفسه.

6- أحداث 5 أكتوبر 1988 :

تعتبر من أهم الأحداث وأعنف الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر حيث كانت بمثابة انتفاضة اجتماعية كبرى من شباب ناظم على الظروف الاجتماعية في جل الميادين ولعل أبرز الأسباب التي فجرت هذه الأحداث هو فشل السياسة التنموية إن لم نقل غيابها كليا، بحيث ان اعتماد الدولة على عائدات البترول في عمليات استيراد كل شيء بشكل مفرط أدى الى تبعية شاملة للخارج في تلبية مختلف الحاجيات و ذلك اعتمادا أيضا بصفة كاملة على عائدات النفط، وبالتالي و مع أول انخفاض لسعر البترول وتراجع للدولار سنة 1986 أدى ذلك إلى تأثير سلبي ومباشر على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين مما ساهم في استفحال ظاهرة البطالة ونقص السكن وسوء الخدمات الصحية والتعليم وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وندرة في مختلف المواد، إضافة إلى وجود أسباب سياسية أيضا كوجود احتكار للحكم آنذاك من طرف واحد ممثل في جبهة التحرير الوطني التي تحولت من جبهة تجمع مختلف تيارات الحركة الوطنية خلال ثورة التحرير إلى حزب (حزب جبهة التحرير الوطني) بعد استعادة الاستقلال و منعت أية أحزاب أخرى من الظهور والمشاركة في الحكم و ما تبع ذلك من غياب للتعددية والتداول السلمي على السلطة وحرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية¹، خصوصا في ظل واقع دولي متغير آنذاك طبعه تفكك الاتحاد السوفيتي وتحطيم جدار برلين و موجة الديمقراطية و اللبرالية التي بدأت تجتاح العالم، بالإضافة إلى عوامل أخرى لا يتسع المقام لذكرها كلها و يمكن هنا الرجوع الى الدراسات في هذا الشأن.

لكن هذه الاحتجاجات التي تميزت بعنف و حقد من المحتجين تجاه كل ما يرمز إلى الدولة-(هناك خلط بين مفهوم الدولة و السلطة سواء لدى الشعب أو المسؤولين)- قوبلت بقمع عنيف من طرف الجيش الجزائري مما أسفر عن وقوع عدد كبير من الضحايا قدر بأكثر من 500 قتيل حسب التقديرات الرسمية، فضلا عن آلاف الجرحى والمسجونين وتخريب هياكل الدولة وأجهزتها ومقرات الحزب الحاكم آنذاك، إضافة إلى المؤسسات العمومية فدفعت تلك الأحداث السلطة لإجراء إصلاحات سياسية أهمها إنهاء سيطرة الحزب الواحد وإصدار دستور جديد اعترف بحق التعددية الحزبية، وتحرير مجال الإعلام، وفك القيد عن حرية التنظيم الاجتماعي والمهني²، وتحرير التجارة الخارجية وهي النقاط التي تضمنها الدستور الجديد لسنة 1989.

¹ - نفيسة رزيق، عملية الترسخ الديمقراطي و إشكاليات النظام الدولاتي المشكلات و الأفاق: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

السياسية، جامعة الجزائر 2008/2009، ص ص، 43-45.

² - العياشي عنصر، المرجع السابق.

و في الألفية الجديدة وبعد احتجاجات الربيع الأمازيغي 2001 جاءت احتجاجات أخرى ضمن إطار متشابه (أقلية)، وهي أحداث منطقة وادي ميزاب (غرداية) التي استمرت فيها المواجهات بشكل متقطع خلال سنتين تقريبا 2008-2010 بين سكان من أصول إثنية ومذهبية متباينة - العرب المالكيين والأمازيغ الإباضيين- حدث ذلك بالرغم من أن هؤلاء السكان تعايشوا في سلم ووثام مئات السنين، ولم تحدث بينهم نزاعات مثل تلك التي عرفتها المنطقة خلال الفترة المذكورة¹. ويجمع المتتبعون للأحداث بما في ذلك العقلاء من سكان المنطقة ذاتها على أن تضافر عوامل خارجية منها تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتنافس بين تيارات وأحزاب سياسية للسيطرة على المنطقة، وصراع الأجنحة داخل مؤسسات النظام حول النفوذ، وتوظيف عناصر التباين والاختلاف العرقي والمذهبي ضمن تلك الصراعات، بالإضافة إلى التمييز الذي مارسه ممثلو النظام على المستوى المحلي بين سكان المنطقة كانت وراء تفجير الأوضاع وتفاقمها. تلك الأحداث التي ذهب ضحيتها عدد من الأشخاص وتسببت في خسائر مادية قدرت بمليارات الدنانير (حرق مئات المنازل، السيارات، والمتاجر)، بالإضافة إلى خلق جو من عدم الأمن و الاحتقان سوف يدوم لمدة طويلة مما قد يهدد النسيج الاجتماعي للمنطقة بالتفكك، وقد اتهمت الحكومة بالتقصير وعدم التدخل في الوقت المناسب، وسوء الإدارة والانحياز لطرف على حساب آخر في تعاملها مع تلك الأزمة التي استمرت لفترة طويلة نسبيا. ولم تقتصر أعمال العنف والتخريب على الفرقتين المتنازعتين من السكان، بل كانت السلطات المحلية وقوات الأمن طرفا رئيسيا فيها، كما كانت الأموال العمومية ضحية لها².

و يمكن القول إجمالاً أن الحركات الاحتجاجية في الجزائر جذوة مشتعلة باستمرار وازدادت حدتها بعد التعافي من الأزمة الأمنية بداية من سنة 2000 حيث لا يكاد يمر يوم تقريبا إلا وتكون هناك مواجهات بين المواطنين وأعداء الأمن وما يتخلل ذلك من إغلاق للطرق وتخريب للمنشآت العامة والخاصة ولكن هذه الحركات في غالبها تكون ذات امتداد محلي ولا تصل إلى المستوى الولائي أو الجهوي مما يسهل من إمكانية عزلها والسيطرة عليها، لكن دون إيجاد حلول جذرية للأسباب المفجرة لها، وغالبا ما تحظى تلك الاحتجاجات التي تحدث في الولايات الكبرى والعاصمة خصوصا بصدى أوسع ومتابعة أكبر سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مثلما هو الشأن مع احتجاجات ديار الشمس بحي المدنية بالعاصمة مثلا.

كما أن شهر سبتمبر على سبيل المثال الذي يعد شهر الدخول الاجتماعي في الجزائر غالبا ما يكون التوقيت الأمثل لمختلف قطاعات المحتجين من طلبة وعمال وموظفين، وعلى سبيل المثال شهد آخر شهر

¹ - العياشي عنصر، المرجع السابق.

² - المكان نفسه.

سبتمبر سبق احتجاجات جانفي 2011 أي (سبتمبر 2010) حوالي مئة وواحد وأربعين (141) احتجاج واعتصام محلي، من بينها سبعة (07) احتجاجات وطنية، وستة عشرة (16) إضراب ذو طابع وطني شكلت فيها مطالب السكن والشغل والرفع من الأجور الدافع الرئيسي لهذه الاحتجاجات، بالإضافة إلى أسباب تنموية أيضا كالطرق والماء والكهرباء والغاز¹، كما ان سنة 2010 عرفت لوحدها ما بين تسعة آلاف وعشرة آلاف احتجاج²

¹ - الخبر، عثمان لحياني، الجبهة حركت 141 احتجاج خلال شهر سبتمبر، أخذ من الربط:

<http://www.elkhabar.com/ar/watan/268485.html>

² - Le Monde diplomatique, les raisons d'un soulèvement, Ali chibani, 13 Janvier 2011 :www.Le Monde.fr.

خلاصة الفصل الأول

ما يمكن قوله في ختام الفصل الأول إن الجزائر تميزت بوجود نوع معين من الحركات الاحتجاجية وهو الحركات الكلاسيكية سواء كانت عمالية أو طلابية وحتى دينية وذلك منذ الستينيات وإلى غاية التسعينيات أين تراجعت الحركات الاجتماعية خلال فترة الأزمة الأمنية والإرهاب، لكن سرعان ما عادت إلى النشاط من جديد خصوصا من خلال أحداث 2001 بمنطقة القبائل والعاصمة والتي ميزها الطابع العنيف والمواجهة مع أجهزة الأمن ما جعل وزارة الداخلية تمنع المسيرات والمظاهرات على مستوى الجزائر العاصمة، و هي إحدى أهم النتائج السلبية لغياب حركات اجتماعية مؤطرة و منظمة، وهو الشيء الذي يساهم في ظهور احتجاجات عشوائية و غير منظمة لا تخدم أي طرف، فلا الشرائح الاجتماعية تحقق مطالبها و لا السلطة السياسية تستفيد من الاستقرار الاجتماعي الذي يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية، ففي الجزائر اليوم المطالب السائدة أصبحت قطاعية و معزولة مما يبعتها عن تحقيق أهدافها و يجعلها أداة تهديد للسلم و الأمن الاجتماعي و بالتالي عوضا عن تكون أداة بناء و تشييد.

ان الفجوة الموجودة بين درجة التوقع التي ارتفعت لدى الأفراد نتيجة انخفاض المديونية و ارتفاع أسعار البترول و وجود نوع من الاستقرار الأمني، و بين الواقع المعاش-الذي لم يتغير كثيرا-، أدت إلى وجود احتقان و عدم رضا عام حول أداء مؤسسات الدولة، ويظهر ذلك من خلال الاحتجاجات المستمرة التي تشهدها الجزائر تارة بفعل الظروف المعيشية وتارة بفعل نقص الخدمات الضرورية والمشاكل الاجتماعية التي يأتي السكن والبطالة في مقدمتها كما هو الحال مع احتجاجات ديار الشمس، وأحيانا أخرى في إطار نزاعات عروضية و إثنية كما هو الحال مع أحداث الأبيض سيدي الشيخ بالببيض وأحداث بريان بغرداية، وغالبا ما تبدأ هذه الاحتجاجات بقطع الطرق و الدخول في مواجهات مع القوى الأمنية ثم تنتهي بحملة اعتقالات في أوساط المحتجين دون أن تختفي أسباب الاحتجاج الذي سرعان ما يعود من جديد في حلقة مفرغة. لكن هل هذا ينطبق على احتجاجات جانفي 2011 في الجزائر؟ بمعنى هل تشبه احتجاجات جانفي الأخيرة احتجاجات الجزائريين اليومية التي تعودوا عليها؟ ذلك ما سنحاول معرفته من خلال التعرض إلى واقع هذه الاحتجاجات في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

واقع احتجاجات جاني 2011 والتعامل معها

تمهيد:

حتى نقرب من فهم ما وقع في جانفي 2011 لابد بداية من التعريف بها و ذلك من خلال استعراض كرونولوجيا الأحداث، أي كيف انطلقت وتواصلت ثم كيف توقفت، لنستعرض بعدها السياق العام الذي جاءت فيه الأحداث على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهو ما سنتطرق له في المبحث الأول وذلك كله بهدف وضع الاحتجاجات في إطارها العام من خلال الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الإجمالي للبلد لنحاول بعدها التوصل إلى أسباب هذه الاحتجاجات وهو ما سنخصه بالدراسة في المبحث الثاني، ثم في المبحث الثالث سوف نتعرض إلى كيفية التعامل مع الأحداث على المدى القريب والمتوسط من خلال السلطة السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والمواطنين.

المبحث الأول: التعريف بالأحداث

سنقوم بتعريف الأحداث ضمن عرض زمني لها، مع تقديم وصف عن الوقائع لبعض المناطق من خلال الملاحظة المباشرة، وكذا من خلال ما تناولته الصحافة المكتوبة خصوصا، ثم السياق العام المحلي، الإقليمي، والدولي الذي جاءت فيه الأحداث و ذلك حتى نجمع أكبر عدد ممكن من المعطيات التي تساعدنا للاقتراب من حقيقة الأحداث.

المطلب الأول: كرونولوجيا الأحداث

عرفت الجزائر مع بداية سنة 2011 احتجاجات عنيفة¹، حيث شهدت عدة ولايات (محافظات) جزائرية في جهات الوطن الأربعة أحداث شغب ومواجهات بين آلاف من الشباب الجزائري الغاضب أو أبناء الطوارئ - الوصف الذي أطلقه نشطاء سياسيين وقادة أحزاب معارضة بالجزائر² - وبين قوات الأمن، واستهدفت مراكز البريد و الشرطة و المؤسسات التربوية و البنوك من طرف الشباب الغاضب من ارتفاع أسعار مختلف المواد الاستهلاكية وخصوصا الأساسية منها كالزيت و السكر بالإضافة إلى تدني القدرة الشرائية بشكل كبير، و انتهجت هذه الاحتجاجات منذ البداية طريق العنف والتكسير والتخريب ولم تفرق

¹ - ناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، من الموقع التالي:

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/e62cf0d7-b405-4d61-92d3-5bddcd207e50>

² - بوعلام بوغمراسة، الجزائر.. احتجاجات ينقصها الزخم، جريدة الشروق اليومي، من الموقع التالي:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=11784&article=610850&feature>

بين عام أو خاص فلا المؤسسات التابعة للدولة سلمت ولا الهيئات الخاصة في شكل أعاد للأذهان انتفاضة أكتوبر 1988.

انطلقت الاحتجاجات في الأسبوع الأول من شهر جانفي وتحديدا في الخامس منه، وذلك بخروج عشرات الشبان من الأحياء الشعبية في العاصمة (باب الواد) و(بلكور) و(باش جراح) إلى الشارع¹، ثم سرعان ما امتدت إلى منطقة القبائل متجهة شرقا، نحو مدن عنابة وسكيكدة والطارف وسوق اهراس بأقصى الشرق الجزائري على الحدود التونسية وامتدت حتى الجنوب في مدينة ورقلة والجلفة والأغواط، لتنتشر بشكل أوسع في الغرب الجزائري شاملة مدن وهران، تلمسان ومعسكر وسيدي بلعباس بالرغم من أن بعض الصحف والمواقع الناطقة بالفرنسية في صورة (le quotidien d Oran) و (El Watan) وكذا موقع كل شيء عن الجزائر (TSA)، تحدثت أن بداية الاحتجاجات كانت من مدينة وهران قبل الخامس من شهر جانفي على خلفية بعض الإجراءات الجديدة في مجال التعاملات التجارية.

وقد أقدم الشباب الغاضب على غلق الطرق باستخدام العجلات المطاطية وإضرام النيران بالإضافة إلى تحطيم المحلات ومراكز البريد والبنوك، والاستيلاء على محتوياتها وهو الأمر الذي استلزم تدخل قوات الأمن من شرطة و درك كل حسب اختصاصه الإقليمي للحد من عمليات التخريب و السطو فحصلت مشادات بين الشبان و القوى الأمنية².

امتدت الاحتجاجات لمختلف أنحاء البلاد بشكل سريع، ففي ظرف ثلاثة أيام كانت الاحتجاجات موجودة في جهات الوطن الأربعة بشكل غير متوقع فكان الأمر متعلق بعدوى مرضية، و هو الأمر الذي يمكن تفسيره بانتشار التكنولوجيا خصوصا الهاتف النقال و الانترنت بحيث أن أخبار الأحداث كانت تتداول عبر هاتين الوسيطتين بسرعة كبيرة مما شجع على سرعة انتقالها، إضافة إلى وجود احتقان شعبي عام نتيجة للخلل الموجود بين التوقعات المأمولة و الإنجازات المحققة كما ذكرنا في الفصل السابق ، لكن حتى هذه المعطيات تبقى غير قادرة لوحدها على تفسير سرعة انتقال الاحتجاجات في ظرف قياسي، إذ أن نفس الظروف توفرت في عديد المرات قبل و بعد أحداث جانفي 2011 لكنها لم تؤد إلى احتجاجات مشابهة، وهو ما يعني وجود عوامل أخرى شجعت على سرعة الانتشار نعتقد ان بحثنا يفتقد الى وسائل و أدوات تمكنه من إثباتها.

¹ - موقع المعرفة، احتجاجات الجزائر 2010-2011، من الموقع التالي:

<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%2010-2011>

² - موقع المعرفة، نفس المرجع.

إن وصول الاحتجاجات إلى يومها الثالث الذي تزامن مع يوم الجمعة (7جانفي) جعل السلطات تبدي تخوفا من تحول حشود المصلين بعد انتهاء صلاة الجمعة إلى متظاهرين يملئون شوارع العاصمة فتتحول احتجاجات الأحياء البسيطة هذا اليوم إلى يوم احتجاجات شعبية عارمة مباشرة بعد صلاة الجمعة¹ في صورة قد تعيد إلى الأذهان المظاهرات الحاشدة التي كانت تنطلق من المساجد بداية التسعينيات، فتم على اثر ذلك تعزيز الوجود الأمني في مختلف الساحات العامة و المقرات الرسمية كما هو الشأن مع رئاسة الجمهورية و البنك المركزي و ساحة أول ماي بالقرب من وزارة الشباب و الرياضة نظرا لرمزية الساحة التي انطلقت منها مختلف المظاهرات في العاصمة عبر تاريخ الجزائر المستقلة للتصدي لأي محاولات استخدام المساجد كقواعد انطلاق لمظاهرات محتملة²، هذا ولم تأخذ الاحتجاجات هذا المنحى أو المسار نظرا لظروف متداخلة منها أن العنف والتخريب الذي طبع الاحتجاجات خلق استنكارا لدى مختلف شرائح المجتمع باعتبار المواطن البسيط هو المتضرر الأول من التخريب و العنف، كما أن الشباب الغاضب فضل التوقيت الليلي للاحتجاج و هي ظاهرة جديدة سببها انتشار كاميرات المراقبة في شوارع المدن الرئيسية التي يمكنها أن تتحول إلى أدلة إدانة ضد المحتجين إذا ما قررت السلطات المختصة تحريك الدعوى ضدهم، إضافة إلى أن المجتمع الجزائري لا يزال يعاني من تبعات العشرية السوداء التي جعلته متخوفا من تجارب أخرى غير محمودة العواقب.

كما تميزت الاحتجاجات الأخيرة عن سابقتها بمجموعة من الخصائص نتيجة لوجود ظروف معينة، فضعف التنظيم كان السمة الأبرز في هذه الاحتجاجات و كذا غياب الفئات الوسطى والمتعلمين عنها³، ففي مختلف حركات الجزائر الاحتجاجية عبر التاريخ كان الطلبة و العمال أكثر شرائح المجتمع تمثيلا فيها، غير أن احتجاجات جانفي الأخيرة تميزت بأن الفاعلين فيها كانوا في غالبيتهم من المراهقين و الأطفال و بدرجة أقل الشباب من ضحايا التسرب المدرسي و البطالة، والذين وجدوا أنفسهم على هامش المجتمع، ولعل هذا ما يعد عاملا مهما لتفسير توجه الاحتجاجات إلى مسار معين برز فيه العنف و النهب و غلق الطرقات و تحطيم المحلات التجارية و المؤسسات الرسمية في صورة عنف رمزي لجذب الانتباه

¹ - ناصر جابي، المرجع السابق.

² - موقع المعرفة، المرجع السابق.

³ - عروس زبير، الانتفاضة العسوية: الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية، مجلة السياسية الدولية، من الموقع

التالي: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/1679/%D9%85%>

والتعبير عن حالة الإحباط النفسي جراء المشاكل التي يعيشونها من تهميش و استبعاد من دائرة التنمية، وانعدام قنوات اتصال مع السلطة بإمكانها نقل معاناتهم وانشغالاتهم و تطلعاتهم في غد أفضل¹.

وهنا يبرز غياب الدور المفترض لمختلف مؤسسات المجتمع التي تخلت عن مهامها فنجد ضعف المنظومة التربوية التي تخلت عن مهمتها التربوية في المجتمع، بالإضافة إلى الإخفاق الكبير للأحزاب السياسية و الجمعيات في التعبير عن مشاكل المجتمع واستيعاب تطلعات الشباب بمختلف شرائحه في اطار قانوني و منظم يكفل لصانع القرار السياسي الاطلاع الدائم و الحقيقي ببيئته المحيطة، هذا بالرغم من أن وسائل الإعلام العمومية حاولت التأكيد على الطبيعة الاجتماعية للأحداث نافية أية خلفية سياسية لها بدليل غياب شعارات سياسية عن احتجاجات جانفي، فالمحتجون لم يربطوا المستويين الاقتصادي والاجتماعي بالمستويات السياسية²، لكن الملاحظ و المتتبع لاحتجاجات جانفي يجد أن الشعارات السياسية لم تغب عن المشهد العام للأحداث بل كانت حاضرة في هتافات الشباب، فمثلا نجد أن اسم رئيس الحكومة تردد كثيرا خلال احتجاجات الشباب الغاضب، كما أن القضايا الاجتماعية و الاقتصادية هي من صميم العمل السياسي و لا يمكن الفصل بين الظواهر هذه الظواهر لتعقد الحياة الاجتماعية اليوم، و بالتالي لا مجال لإغفال الحديث عن الجانب السياسي في الأحداث و كل محاولة لذلك تدخل في إطار توجيه الأحداث إلى وجهة معينة.

ومن أهم ما يلاحظ على احتجاجات جانفي 2011 غياب تام تقريبا لدور النخب على اختلافها سواء كفاعل اجتماعي أو سياسي والتي كان من المفروض أن توظف هذه الاحتجاجات وتستوعب الشباب المحتج³، فالاحتجاجات بقيت دون إطار منظم او جهة تتبنى مطالبها و توجهها الوجهة السليمة فكانت احتجاجات بكاء (عقونة) على حد تعبير احد الباحثين الاجتماعيين الجزائريين⁴، وهذا الغياب سببته عوامل عديدة، فالتهميش الذي عانت منه النخب واحتواء النظام السياسي للفئة المتبقية في شكل موظفين لدى البنى الفوقية على حد تعبير انطونيو غرامشي جعل من الدور الذي بإمكان النخب أن تمارسه في مثل هذه الحالات محدودا جدا، وهي ظاهرة لها أبعاد خطيرة بحيث تجعل استغلال وتعبئة الحشود (la foule) أمرا ممكنا وغاية في السهولة من أي طرف كان في غياب تام لمرجعيات ثقافية او دينية أو وطنية بإمكانها أن تؤثر ايجابيا، وهنا يكمن الخلل إذ يمكن استغلال وتعبئة الجماهير لأهداف وأغراض تخريبية، وذلك لسبب

¹ - ناصر جابي، مرجع سابق.

² - المرجع نفسه.

³ - توفيق بوقاعدة، موقع دويتشه فيله، الجزائر في مهب الاحتجاجات هل يتكرر سيناريو تونس و مصر؟، من الرابط التالي:

<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,14838181,00.html>

⁴ - عبد الناصر جابي، موقع ضفاف الابداع، محاولة تشريح حركة احتجاجية "عقونة" هل هناك فارس فعلا في الجزائر، من الرابط التالي:

منطقي وهو ان العاطفة هي غالبا ما يتحكم في الحشود وليس العقل والمنطق اللذان يعدان من ميزات النخب و الصفاة التي بإمكانها احتواء الغضب الشعبي وتوجيهه وجهة بنائية وليس تدميرية، وهو الأمر ذاته الذي يمكن ملاحظته أيضا في غياب معارضة حقيقية بإمكانها أن تكون البديل والطرف الثاني لعملية التداول على السلطة التي تعد صمام الأمان وأداة التوازن في الأنظمة الديمقراطية.

المطلب الثاني: في السياق المحلي

1- الوضع الاقتصادي

إن الوضع الاقتصادي للجزائر خلال سنة 2010 وبالأخص خلال الثلاثي الأخير من نفس السنة عرف نمو إيجابيا حسب تقرير صندوق النقد الدولي، وكذا تقارير محافظ بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر¹، ويرجع هذا النمو والانتعاش الاقتصادي إلى تواصل ارتفاع أسعار البترول خصوصا إذا علمنا أن المحروقات تشكل 97% من المداخيل، وقد تجاوز متوسط سعر النفط 80 دولار خلال سنة 2010، كما بلغت مداخيل تصدير المحروقات ما قيمته 56 مليار دولار بزيادة نسبتها 25% عن السنة الماضية فيما تراجعت الواردات بنسبة 10% وتدعم الميزان التجاري وسجل ميزان المدعوات فائض إجمالي قدره 15.58 مليار دولار مقابل 3.86 مليار دولار خلال سنة 2009².

و تحوز الجزائر على احتياطي صرف بلغ 150 مليار دولار نهاية سنة 2010 و(173 مليار دولار سنة 2011) حيث صنف معهد الصناديق السيادية السويسري الجزائر في المرتبة 11 عالميا والأولى عربيا من حيث مستوى وقيمة احتياطي الصرف³.

كما أن الجزائر وبفضل هذه العائدات المالية الهامة، وانخفاض المديونية تحولت إلى ورشة مفتوحة للأشغال والمشاريع الهامة التي أسندت مهمة إنجازها إلى مؤسسات وطنية وأخرى أجنبية (الترامواي،

¹ - موقع نماء، أداءات اقتصادية جيدة للجزائر خلال سنة 2010، أخذت من الموقع التالي:

<http://echo.hmsalgeria.net/article417.html>

² - عبد الله بن علي، احتياطات الصرف الجزائرية بلغت 155 مليار دولار مع نهاية 2010، أخذت من:

http://www.darelabhath.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=72:-155-2010-&catid=27:finance&Itemid=72

³ - أخذت من أنباء إنفو: موقع تحليلي إخباري موريتاني، <http://www.anbaa.info/spip.php?article7318>

⁴ - سي السعيد، وكالة سولا برس، الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، <http://arabsolaa.com/articles/view/7870>

الميترو، الطريق السيار شرق- غرب، طريق الهضاب، تجديد شبكة النقل بالسكك الحديدية، ومشاريع السكن).

كما سجلت الاستثمارات الأجنبية ارتفاعا قدر بنسبة 5،3 مليار دولار أين قدر حجم المشاريع بـ 11 مشروع مما ساهم في استحداث ما قيمته 3% من مناصب الشغل¹.

غير أن هذا حضور الاستثمارات الخاصة الوطنية منها و الأجنبية كانت له تأثيرات جانبية خصوصا في القطاعات المتعلقة بالمواد الأساسية كالزيت، السكر، الحليب، والقمح، وذلك راجع لكون هذه المواد أساسية في غذاء الفرد الجزائري وذات استهلاك واسع و بالتالي فهي سوق ذات عوائد تجارية كبيرة، بحيث لو نظرنا إلى قضية التجارة الخارجية التي رفعت الدولة عنها الاحتكار منذ سنة 1990 نلاحظ انها ادت الى بروز احتكار جديد هو احتكار الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب هدفهم الأول هو السيطرة على السوق بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح و لو على حساب القوانين، بدليل أنهم يتحركون كلما صدرت تشريعات أو قوانين جديدة تهدد مصالحهم أو تقلص من أرباحهم.

و لعل ما يدعم هذا الحكم تزامن قرب دخول بعض الإجراءات الحكومية الجديدة في مجال التعاملات التجارية الكبرى حيز التنفيذ مع موجة الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في جانفي 2011، وهي الإجراءات التي ورد بعضها في قانون المالية التكميلي لسنة 2010 بخصوص فرض مزيد من المراقبة على عمليات تحويل العملة الصعبة الى الخارج (تحويل أرباح الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر)، وكذا تلك المتعلقة بإرغام تجار الجملة على فوترة السلع التي يبيعونها وفرض العمل بالصكوك البنكية في التعاملات التي تفوق قيمتها 500 ألف²، كما تزامنت هذه الأحداث مع مجموعة من الإجراءات القانونية التي تهدف إلى القضاء على الأسواق الفوضوية و الموازية التي تنهك الاقتصاد الوطني نتيجة للتهرب.

هذه الإجراءات المتخذة جاءت بعد أن برزت فضائح الفساد المالي والاختلاس بشكل كبير في الجزائر والتي ازداد حجمها اتساعا منذ فضيحة بنك الخليفة أو ما اصطلح عليه الوزير الأول أو بفضيحة القرن و التي تلتها فضائح لا تقل عنه حجما مثل فضيحة البنك التجاري الصناعي، وفضيحة الشركة الأمريكية انداركو، وفضيحة سوناطراك، وفضيحة الطريق السيار شرق-غرب، فالعديد من التقارير والدراسات

¹ الجزائر: أصحاب البنوك أفرغوا البنوك من الأموال، من الموقع التالي:

<http://www.fkirina.com/spip.php?article1377>

الصادرة عن البنك الدولي ومراكز الدراسات الدولية والجزائرية راحت تتساءل عن سبب وجود نسبة كبيرة من الفقراء في الجزائر وهي واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز في العالم وعضو منظمة "أوبك" وراحت - الدراسات - تربط ذلك بانتشار الفساد في البلاد¹.

فبالرغم من الصدمة التي خلفتها قضية بنك الخليفة الذي كلف الخزينة العمومية ملايين الدولارات وتعهد السلطة في الجزائر بمعاينة المتورطين و اتخاذ إجراءات لمنع تكرار الأمر إلا أن فضائح أخرى ظهرت للعلن اعتبرها المراقبون أشد خطورة من سابقتها آخرها ما بات يعرف بفضيحة "سوناطراك" وهي فضيحة الرشوة والفساد التي تم اكتشافها بشركة سوناطراك العمومية النفطية؛ فشركة سوناطراك هي العمود الفقري للاقتصاد الجزائري باعتبار أن قطاع النفط والغاز يمثل أكثر من 97% من صادرات البلاد؛ بدخل سنوي لا يقل عن 40 مليار دولار. وتتعلق الفضيحة بمنح صفقات غير مشروعة وتبديد المال العام، والتحقيقات المعمقة التي فتحتها الشرطة القضائية والمخابرات الجزائرية، كشفت تورط بعض المسؤولين البارزين في الدولة وقلما ذكره موقع التلفزيون الألماني "دويتشه فيله" على شبكة الانترنت²، وهو ما أكدته تقرير ويكليكس عن الفساد في الجزائر الذي جاء فيه أن الفساد وصل إلى هرم النظام³، وفي نفس السياق ووصف جيلالي حجاج من منظمة الشفافية العالمية في تصريح لـ"دويتشه فيله" أن "الفساد بات يهدد أمن الدولة الجزائرية برمته"، مضيفاً أن "هذه الظاهرة تسببت في خسارة كبيرة للأموال العامة وللمشاريع التنموية التي أُطلقت منذ مطلع القرن الحالي، وهو ما أدى إلى فقدان ثقة الشعب في أجهزة الدولة"⁴ وهو ما تترجمه الاحتجاجات العنيفة والإضرابات التي تحدث باستمرار في عدد من المناطق الجزائرية وتحدث الصحف الجزائرية يومياً عنها، التي كان آخرها الإضراب الذي طال قطاع الصحة.

و على الصعيد الاقتصادي أيضاً إضافة إلى الإجراءات الحكومية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قرار بإزالة الأسواق الفوضوية قبل نهاية سبتمبر 2010 لمنع استغلال الأرصفة من قبل التجار العشوائيين والفوضويين، وذلك من خلال محاربة بؤر انتشار التجار غير الشرعيين وحتى التجار من أصحاب المحلات المستغلين للأرصفة في توسيع نشاطاتهم التجارية أو استغلالها لأغراض أخرى، وشملت التعلية إضافة إلى منع استغلال الأرصفة وتركها مساحات خاصة

¹- زينب مكي، فضيحة سوناطراك تعيد فتح ملفات الفساد في الجزائر، من الموقع التالي:

<http://www.moheet.com/2010/02/09/%D9%81%D8%B6%D>

²- زينب مكي، المرجع السابق.

³- ويكليكس خفايا و أسرار السياسة العالمية، http://wikileaks-a.blogspot.com/2010/12/blog-post_2780.html

⁴- زينب مكي، المرجع السابق.

للمارة وإزالة القطع الحديدية وواقبات الشمس المصنوعة من الزنك والموضوعة أعلى كل متجر، وبمجرد الشروع في تطبيق مضمون التعليمات، سجلت غالبية ولايات الوطن حركات احتجاجية مقاومة لتطبيق مضمون التعليمات.¹

2 - الوضع السياسي

أهم ما ميز الوضع السياسي للبلاد غداة اندلاع احتجاجات جانفي 2011 هو الشائعات القوية حول وجود صراع خفي في أعلى هرم النظام حول السلطة وذلك تزامنا مع الحالة الصحية لرئيس الجمهورية ومدى قدرته على القيام بمهامه و الذي من خلاله طرح موضوع الانتخابات والحديث عن انطلاق سباق الانتخابات الرئاسية 2014، أين تحدث الأمين العام للأفان عن اقتراح ترشيح الرئيس لعهدة رابعة وسبق ذلك حديث في سنة 2009 عن تأسيس حزب جديد تحت اسم (الجيل الحر) يرأسه شقيق الرئيس السعيد بوتفليقة ومن هنا بدأ الحديث عن توريث الحكم²، إضافة إلى أحاديث إعلامية مستمرة حول عدم رضا رئيس الجمهورية تجاه أداء الحكومة وتقصيرها في تنفيذ برنامجها مما زاد من احتمال و الذي رافقته أخبار حول إجراء تعديل حكومي، وهو الأمر الذي تم من خلال تعديل جزئي أهم ما ميزه تغيير على رأس وزارة الداخلية، وهو التغيير الذي تلى مقتل المدير العام للأمن الوطني بمكتبه في 25 فيفري 2010 في قضية المتهم فيها اطار سامي في الجيش الوطني الشعبي و يرأس وحدة الأمن الجوي للشرطة الجزائرية، و هو ما تم تفسيره على انه صراع عصب في أعلى هرم السلطة له علاقة بحسابات رئاسيات 2014.³

كما أن حزب الأغلبية (حزب جبهة التحرير الوطني) الذي هو حزب رئيس الجمهورية أيضا عرف موجة من التغييرات التي مست إطارات وقيادات في صفوفه الحزب العتيد، حيث اتهمها الأمين العام للحزب بأنها خرجت على مسار ومبادئ الحزب وقد حدثت بعض المناوشات في بعض قسامات الحزب، وظهر ما

¹ - محمد مسلم، أوامر بمطاردة تجار الأرصفة و الأسواق الفوضوية، من الموقع التالي:

<http://www.echoroukonline.com/ara/national/50956.html>

² - صحيفة يومية أون لاين، مشروعات توريث الحكم في 6 دول عربية تبخرت في عام واحد، من الموقع التالي:

http://alazma.com/site/index.php?option=com_content&view=article&id=31019:-

³ - العربي زيتوت، قناة الحوار: من قتل من، من الموقع التالي:

<http://www.youtube.com/watch?v=TKvVtFubRJs&feature=related-video&catid=236:qq-2010&Itemid=59>

يعرف بالحركة التقويمية أو التصحيحية التي اتهم أعضاؤها من جهتهم الأمين العام بالخروج عن سياسة الحزب.¹

ولعل هذه المعطيات تشير الى عدم استقرار وصراع حول السلطة بدأ مبكرا تمهيدا لانتخابات الرئاسة في 2014 خصوصا مع الحالة الصحية لرئيس الجمهورية الحالي التي قد لا تسمح له بخوض انتخابات جديدة بعد ثلاث عهديات رئاسية متتالية على رأس الدولة، وبالتالي فهذه الوضعية فتحت ابواب صراع السلطة مبكرا في ظل الأوضاع المالية الجد مريحة للجزائر، وهذا الصراع تتداخل فيه أطراف معلنة و أخرى خفية وهو موضوع آخر يحتاج أدوات بحث مختلفة و غير متوفرة لدينا في الوقت الحالي.

3 - الوضع الاجتماعي

ان الحديث عن الوضع الاجتماعي في الجزائر لا يمكن ان يكون ذو معنى و دلالة دون الحديث عن النسيج الاجتماعي الذي يشكل هذا البناء، فقد بلغ عدد سكان الجزائر في جويلية 2010 حسب الديوان الوطني للإحصائيات 36 مليون نسمة بزيادة قدرها 713000 نسمة، والتي يتوقع الديوان أن يبلغ تعدادهم 37 مليون نسمة في جانفي 2012، ويشكل السكان في سن النشاط الاقتصادي (من 15-59 سنة) ما نسبته 64.5% من جميع السكان، كما أن 25.3% من الشباب ما بين (15-24 سنة) موجودين خارج قوى العمل وخارج المدرسة، بمعنى أنهم في الشارع ودون تأطير²، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على تماسك المجتمع فهذه الأرقام الرسمية تشير بوضوح إلى أن أكثر من ربع الشباب الجزائري ما بين 15 و 23 سنة لا هم داخل اطار التكوين و لا هم في المدرسة و لا هم في سوق العمل، بمعنى أنهم موجودون على هامش المجتمع وفي عرضة لمختلف الآفات الاجتماعية كالإجرام و المخدرات و التطرف، فهم بمثابة القنابل الموقوتة التي تهدد المجتمع الجزائري إذا لم يتم التكفل بهم خصوصا إذا علمنا أن هناك ضعف في هياكل الترفيه و الاستقطاب الاجتماعي مما يسهل أيضا من عملية استغلالهم و توجيههم ضد مجتمعهم الذي تخلى عنهم في نظرهم، وهو الأمر الذي يمكن التدليل عليه من خلال قضية الانتحاريين بحيث نجد ان معظمهم شباب ينحدر من الأحياء الشعبية الفقيرة المهمشة، واذا حاولنا اسقاط هذا على احتجاجات جانفي 2011 نجده ينطبق عليه الى حد كبير ففي غياب اية احصائيات رسمية لحد الآن وحسب الملاحظة المباشرة نجد ان غالبية المحتجين هم من هذه الشريحة التي توجد ما بين سن المراهقة و الشباب و التي لا

¹ - منتديات بوابة العرب، وليد الظواهري، أضواء على أحداث الشعب في الجزائر الجزء الأول، من الرابط التالي :

<http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=5293809->

² - أخذت بتاريخ (2012/01/04) من الرابط التالي:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie_algerienne2010.pdf

تتواجد لا في المدرسة و لا في سوق العمل إضافة إلى انتمائها لأحياء شعبية تعرف مشاكل الإجمام و السكن و البطالة ولم تستفد بالشكل المطلوب من عملية التنمية في تحسين واقعها الاجتماعي بالرغم من وقوعها على حدود المدن الكبرى و بالقرب من مؤسسات وادارات كبرى، و بالتالي فالوضع الاجتماعي غالبا ما يساعد في تفسير الحركات الاحتجاجية الكثيرة التي شهدتها الجزائر ما بين سنة 2009 و 2010 في شمال، شرق، غرب، و جنوب البلاد لأسباب متعددة أبرزها البطالة، السكن وارتفاع الأسعار، و المشاكل الأخرى كنقص الخدمات العامة و الرعاية الصحية، و غياب القوانين الأساسية لمختلف القطاعات أو عدم مواكبتها لحركة المجتمع الجزائري كما هو الشأن مع قطاع الجماعات المحلية و الصحة و التعليم و التربية، حيث نظمت فئات اجتماعية عديدة كالأطباء و المعلمين و المحامين عدة إضرابات طالبوا فيها بتحسين أوضاعهم الاجتماعية و إعادة النظر في قيمة الأجور، كما عرفت البلاد عدة احتجاجات أيضا بمناسبة توزيع حصص السكنات بمختلف صيغها بدعوى المحاباة و المحسوبية و الرشوة و عدم الاستحقاق¹.

المطلب الثالث: السياق الدولي

أما الوضع الدولي الذي جاءت فيه احتجاجات الجزائر فأهم ما ميزه تواصل تأثيرات الأزمة المالية التي بدأت في أوت 2008 من الولايات المتحدة الأمريكية، و ظن الخبراء الاقتصاديون أن 2010 ستكون سنة عودة التوازن غير أن الواقع كان عكس ذلك بحيث انتقلت تأثيراتها إلى الدول الأوروبية لتشمل اسبانيا إيطاليا البرتغال و اليونان لاحقا، هذه الأخيرة التي أضحت في 2012 مهددة بالخروج من الاتحاد الأوروبي بسبب وجودها على حافة الإفلاس.

هذه الأزمة المالية كانت لها تداعيات مباشرة على اقتصاد الدول الليبرالية الكبرى، و أخرى غير مباشرة عن طريق الأسواق و البورصات العالمية على الدول التي لا ترتبط مباشرة بعجلة الاقتصاد الرأسمالي مثلما هو الحال مع الجزائر التي تعتمد على الأسواق العالمية في تأمين نسبة معتبرة من غذائها و تجهيزاتها، فقد بدأت بوادر آثار الأزمة في الظهور على الجزائر خلال سنة 2010 خاصة في الثلاثي الأخير من نفس السنة جراء ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية و خصوصا الأوروبية منها التي تعتبر أكبر ممول للسوق الجزائرية و الزيادة مست خاصة الحبوب و السكر و القهوة و الزيوت مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني و أدى إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد²، كما أن الأزمة العالمية أدت إلى تسريح

¹ - أخذت من مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ (2011/08/05) <http://aljazeera.net/NR/exeres/C859E0DD-A12D-4848-9B0E-DB6262FF5665.htm>

² - زايدي أفتيس، حبيبة محمودي، أزمة أوروبا ستفرغ جيوب الجزائريين، جريدة النهار،

العمال من الشركات والبنوك في أمريكا وأوروبا فأثر ذلك على الاقتصاد الأوروبي وقبله الأمريكي وأدى إلى انكماش وركود اقتصادي يهدد بتراجع معدل الطلب على الطاقة التي تعد المورد الأساسي للجزائر، و بالتالي فتركيزنا خلال هذا المبحث كان على الوضع الاقتصادي العالمي الذي طغى على باقي المتغيرات من خلال الأزمة المالية الكبرى التي بدأت في 2008 من أمريكا وامتدت الى باقي بلدان العالم و بالتالي تأثرت الاقتصاد و من ثم تأثرت المجتمعات فتأثرت الأنظمة السياسية، ولعل أبرز دليل على هذا ما شهده العالم من تغيرات منذ بداية هذه الأزمة المالية، فقد شهدت أمريكا البلد الذي بدأت منه الأزمة في 2008 وصول أول أمريكي أسود إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية تحت أمل الحد من آثار الأزمة، ثم ما حدث في دول الربع العربي مع وصول الإسلاميين إلى الحكم ذلك أن العرب اختبروا الاشتراكية و الرأسمالية و لم يبق إلا الإسلاميون، و الآن في أوروبا من خلال وصول الاشتراكيين إلى الحكم في فرنسا و ألمانيا، و بالتالي فكل هذه التحولات ستكون لها آثار و لو بدرجات متفاوتة على مختلف البلدان.

المبحث الثاني: أسباب اندلاع الاحتجاجات

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية

يتفق غالبية المحللون على أن حالة الاحتقان التي توجد في البلاد، سببها سياسات اقتصادية «عرجاء» أفرزت سوء توزيع ريع النفط على الجزائريين. فقد خصصت الدولة للاقتصاد مئات المليارات من الدولارات منذ مجيء الرئيس بوتفليقة إلى الحكم قبل 12 سنة ومع ذلك ما زال الاقتصاد يعاني من تبعية شبه كلية لعائدات النفط، ولم تنعكس النفقات على حالة الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يحقق الإقلاع الاقتصادي المنشود، فسوء استغلال الطفرة المالية التي تشهدها البلاد زاد من تفاقم المشاكل الاجتماعية والسياسية خاصة بعد ظهور طبقة للأثرياء الجدد تسيطر على الاقتصاد الجزائري أو ما يسمى بالبارونات المتحكمة في أهم مفاصل الاقتصاد والتجارة الداخلية منها والخارجية، في مقابل طبقة واسعة من الفقراء والعاطلين عن العمل¹، مما زاد من حالة الاحتقان والغضب الشعبي خصوصا مع قضايا الفساد التي أصبحت تعرض بشكل يومي وعلنا على صفحات الجرائد ومواقع الانترنت، فقضايا الفساد في الجزائر تتعلق بأرقام خيالية ومؤسسات وهيئات رسمية كبرى كما هو الحال مع قضية سوناطراك والطريق السيار شرق غرب، وقضية الاختلاسات في البنوك العمومية هي الأخرى أصبحت شائعة وظاهرة للعيان مما زاد من حالة عدم الرضا العام عن الوضع السائد خصوصا مع محدودية التحرك من الجهات المسؤولة

¹ - زينب مكي، المرجع السابق.

بالشكل المطلوب لمحاصرة الفساد المستشري في الإدارة والمؤسسات الجزائرية بدليل تصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن الدول التي تعاني من انتشار الفساد في تقرير منظمة شفافية دولية (تحتل المرتبة 112 ضمن 180 دولة)¹ والاكتفاء عادة بمستويات معينة من المساءلة دون الوصول إلى مستويات أعلى مما يعطي الانطباع ان هناك حماية وحصانة من بعض الأطراف في السلطة تجاه المتورطين أو ان هناك تواطؤ معهم ويزيد من حالة عدم الرضا لدى أفراد المجتمع.

كما أن ما ميز سنة 2010 هو سعي الحكومة لتوطين الاستثمار في الجزائر و محاولة جذب استثمارات جديدة من خلال توفير الجو الملائم و المشجع و كان ذلك من خلال جملة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري و توفير المناخ الاستثماري و إعطاء الثقة للمستثمر، ولعل أهم هذه الإجراءات هو الإعلان عن إجبارية التعامل بالصفوف بدلاً من المعاملات النقدية العينية في جميع المعاملات التي تفوق قيمتها الخمسين ألف دينار وذلك بداية من مارس 2011 بهدف استيعاب المعاملات التي تتم في إطار السوق الموازي والتصدي لظاهرة التهرب الجبائي، إضافة إلى إقرار مبدأ العمل بالفواتير والتأكيد عليه ضمن التدابير الجديدة المتخذة ضمن قانون المالية 2011.

و قد شهدت سنة 2010 هي الأخرى تفشياً لظاهرة الفساد بشكل كبير و علني و تخلي الدولة عن الأخلاق الجماعية و نقصد ذلك التخلي عن القيم الإنسانية و تبني العنف و النهب و الفساد كوسيلة عادية للمعاملات اليومية و في نشاطات كل القطاعات مما أتى على جزء مهم من الموارد الوطنية²، فانتشار الفساد على نطاق واسع التهم كافة جهود التنمية و أثر سلبا على معيشة المواطن البسيط، وتشير الصحف كصحيفة الشروق الجزائرية الخاصة إلى أن الفساد و الرشوة و التهرب الضريبي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2010 كبد الجزائر أكثر من 30 مليار دولار³.

بالإضافة إلى كل هذا ما تضمنته تقارير وكيليكس حول قضايا الفساد في الجزائر الذي بلغ أعلى هرم السلطة

إذن فالملاحظ هنا أن الحالة المالية المريحة للجزائر من خلال عائدات النفط المرتفعة لم تؤدي إلى تحقيق الإقلاع و بناء اقتصاد حقيقي بل كانت لها نتائج عكسية من خلال انتشار الفساد و الاختلاسات و الرشوة و تبذير الأموال العمومية و تحويلها عن الأهداف التنموية فكانت النتيجة هشاشة النظام الاقتصادي الريعي في الجزائر القائم على مبدأ استيراد أغلبية احتياجات البلد بشكل جعلها رهينة لتقلبات أسعار

¹ - أخذت بتاريخ 2012/01/04 من الرابط: <http://www.ennaharonline.com/ar/national/86309>

² - أحمد بن بيتور، أصبح التغير حتمياً لماذا؟ وكيف؟، من الموقع التالي:

<http://www.cicc-dz.net/docs/aout2011/changAR.pdf>

³ - أخذت بتاريخ 2012/01/04 من الرابط: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/12/10/181803.html>

الأسواق الدولية خصوصا تلك المواد الأساسية كالصوجا والسكر الأبيض ومسحوق الحليب، وهو الأمر الذي حدث مع نهاية 2010 أين كانت تشير التقارير وتصريحات المسؤولين الجزائريين إلى ارتفاع الأسعار في هذه المواد وأخرى مطلع سنة 2011 تحت تأثير ارتفاعها في الأسواق الدولية¹، فالارتفاع كان منتظرا ومعلوما لدى وزارة التجارة لكن أين هي التدابير التي اتخذتها للتعامل معه بالتنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية؟

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية.

العوامل الاجتماعية جاءت كتحصيل حاصل لاجتماع العاملين السياسي والاقتصادي مما نتج عنه تردي الأوضاع المعيشية جراء البطالة وغلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الغذائية، فعدد كبير من الجزائريين يعيشون في الفقر والحرمان بالرغم من الراحة المالية الكبيرة التي تشهدها البلاد جراء عائدات النفط فثروة الجزائر كانت نعمة على الطبقة الحاكمة ونقمة على عامة الشعب².

المطلب الثالث: الأسباب السياسية.

الأسباب السياسية التي كانت وراء احتجاجات 5 جانفي تدور كلها حول نقطة رئيسية وهي **الغلق السياسي والإقصاء** التي تتجلى في الغلق الكامل للساحة السياسية من خلال عدم منح الاعتماد لأحزاب سياسية جديدة بحيث أن عددا من الملفات الموضوعة على مستوى وزارة الداخلية منذ سنوات لم تحصل على الاعتماد، بالإضافة إلى غياب فضاءات التعبير وتمهيش المواطنين من الحياة السياسية، وكذا احتكار وسائل التعبير السياسي والإعلامي ومنع المعارضة من الوصول إليها (خصوصا التلفزيون)، بالإضافة إلى استمرار حالة الطوارئ منذ 1991 وما تنص عليه من تقييد للحريات وتضييق عليها بحيث كانت جميع "المنظمات الشعبية" وعلى رأسها الحركة النقابية القوية تحت القبضة الكاملة للحكومة وغياب الدور الفعال للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في احتواء هذا النوع من الأزمات³. كما أن النظام السياسي الجزائري يعاني من نقص الشرعية بدليل حالة العزوف السياسي التي أصبحت ظاهرة تقلق السلطة السياسية في الجزائر، بحيث أن نظرة حول أرقام وزارة الداخلية الجزائرية حول

1- أخذت من موقع الإذاعة الجزائرية من الرابط :

2- فيرنر روف، خبير ألماني في الشؤون الجزائرية، ثروة الجزائر نعمة على النخبة الحاكمة ونقمة على عامة الشعب، من الموقع

التالي: <http://www.dw-world.de/dw/article/0,,14756815,00.html>

3- الجزيرة، عنصر العياشي، -<http://www.sadi9i.com/news-n3146>

نسبة المشاركة تؤكد أنها بلغت 44.09% في الانتخابات التشريعية الأخيرة في 17 ماي 2007¹، في حين يؤكد محللون على أن نسبة المقاطعة اقتربت من 65% كما يؤكد على ذلك أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر محمد حشماوي².

و هذه الظاهرة دفعت وزارة الداخلية إلى مراسلة أكثر من أربعة ملايين مواطن لاستفسارهم حول أسباب عدم مشاركتهم في الانتخابات التشريعية لسنة 2007³، بالرغم من الجدل الذي ثار آنذاك حول الإجراء.

و بالتالي فالأحزاب السياسية الموجودة عجزت عن إقناع المواطنين ببرامجها الانتخابية مما أفرز امتناعهم عن التصويت بنسبة لم تعرفها الجزائر منذ استعادة الاستقلال، وهو الوضع الذي أدى إلى جمود سياسي عام في الجزائر وتفاقم أزمة مشروعية النظام السياسي إذا أخذنا بعين الاعتبار مشروعية البرلمان المنبثق عن انتخابات 2007 والذي تمتد عهده مدة خمسة سنوات يتولى خلالها مسألة التشريع في مختلف المجالات.

المبحث الثالث: المواقف تجاه الأحداث

نحاول في هذا المبحث التعرف إلى ردود الفعل الآنية تجاه الأحداث من مختلف الفاعلين من حكومة وأحزاب وإعلام ومواطنين.

المطلب الأول: الموقف الرسمي.

1- موقف الحكومة:

ظل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، والوزير الأول أحمد أويحيى يلتزمان الصمت إزاء ما يحدث في البلاد من احتجاجات، فلم تصدر عنهما أية تدخلات أو تعليقات علنية طيلة أيام الاحتجاجات فحتى عندما عقدت الحكومة اجتماعا وزاريا مشترك في 08/01/2011 لاتخاذ تدابير لخفض أسعار السكر والزيوت لم يبيث التلفزيون العمومي هذا الاجتماع، وهذا ما يمكن أن تفسره بحسابات سياسية دقيقة جعلت

¹ - أخذت بتاريخ 2010/11/11 من الرابط:

<http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1861781>

² - أخذت بتاريخ 2011/09/27 من الرابط:

http://www.arab-reform.net/spip.php?page=imprimer_articulo&id_article=913&lang=en

³ - أخذت من الرابط: <http://bilad-13.maktoobblog.com/450252/%D8%B2%D8%B1%D9%87%>

هذين المسؤولين يتخوفان من أي عواقب تضر بمشاريعهما السياسية المستقبلية، أو قد تؤثر بطريقة أو بأخرى على مجرى الأحداث ذاتها.

وصدر أول موقف رسمي للحكومة على لسان وزير التجارة الذي قدم الوضع على أنه مجرد احتجاج على غلاء أسعار المواد الغذائية عبر عنه شبان عاطلون عن العمل، وبلا تأهيل وتنقصهم وسائل الترفيه، ويعانون مشاكل اجتماعية مرتبطة بانتمائهم إلى فئة عمرية محددة¹، فمنذ متى أصبح الشباب البطالون المراهقون في معظمهم على قدر من المسؤولية العائلية التي تؤدي بهم إلى الخروج إلى الشارع للاحتجاج حول غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار؟.

وفي تصريح لوزير الداخلية السيد دحو ولد قابلية خلال الأحداث أكد على أن الاحتجاجات التي حدثت ما هي إلا تصرفات إجرامية قام من خلالها الشباب بالتهجم على البنايات العمومية وسرقة المحلات التجارية وتركت تصريحاته الانطباع بأن العنف الذي مارسه الغاضبون لا يعدو أن يكون ثورة صعاليك وظفتها أطراف أز عجتها إجراءات اتخذتها الحكومة لتطهير الاقتصاد من الطفيليين ولمح الوزير دحو ولد قابلية إلى ذلك بقوله إن هذه الأعمال تتم عن نزعة انتقامية إذ إنه ليس لمرتكبيها - الشباب - أي علاقة بالمشكلات الاقتصادية².

وهنا يمكن قراءة توكيل مهمة التعاطي مع الأحداث لوزير الداخلية على أنه موقف حكومي في حد ذاته على اعتبار المهام الأمنية التي تدخل في صميم عمل وزارة الداخلية و بالتالي فتكليف وزارة الداخلية بهذه المهمة يحجم من الأحداث و يعطي صورة عنها بأنها أعمال شغب و أعمال مراهقة تهدف إلى الإخلال بالنظام العام بشكل يجعلها لا تختلف كثيرا عن أعمال الشغب في الملاعب، و بالتالي فالتعامل معها يجب أن يكون تعامل أمني و هي مهمة وزارة الداخلية، هذا من جهة، و من جهة أخرى يمكن أن تكون السلطة السياسية على علم بالجهات التي حركت الأحداث و لم تشأ إعطاءها أكثر مما تستحقه.

2- موقف الأحزاب السياسية:

- موقف حزب الحرية والعدالة (اعتمد لاحقا): نددت هذه التشكيلة السياسية بأعمال التخريب والنهب التي تعرّضت لها الممتلكات الخاصة والعامة في بعض أحياء والمدن، حيث حملت السلطة مسؤولية هذا الوضع الناجم عن غياب العدالة الاجتماعية وإغلاق الساحة السياسية والإعلامية، مع تفشي الرشوة، بالرغم من الترسنة القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لمحاربة هذه الظاهرة التي نخرت جسد أعلى هيئات الدولة. كما دعا هذا الحزب إلى فتح قنوات الحوار مع كافة الحساسيات السياسية والقوى

¹ - ناصر جابي، المرجع السابق.

² - قناة العربية، نشرة الأخبار، من الموقع التالي: /61140/.../news_all_news/arabic.rt.com

الفاعلة في المجتمع بدون إقصاء أي طرف من أجل إيجاد حل دائم لتفاقم التوتر الاجتماعي. كما وجه محمد السعيد رئيس الحزب غير المعتمد آنذاك نداء إلى الشباب من أجل تجنّب الانزلاق إلى العنف والتعبير عن مطالبهم المشروعة بطريقة متحضّرة لتجنّب الفوضى وعدم الاستقرار¹.

- **موقف الحزب العمال:** ذهب حزب العمال الاشتراكي إلى التأكيد أن السلطة فضلت اتخاذ إجراءات ردعية ضد المواطنين واعتقال العشرات منهم عبر كامل التراب الوطني، بدلا من إجهاد نفسها في البحث عن الحلول للأزمة لتحسين الأوضاع الاجتماعية وكبح غليان هذه الحركات الاحتجاجية معبرا عن مساندته الصريحة للجماهير الشعبية المنذّدة بغلاء الأسعار وتدهور المستوى المعيشي، واعتبر أن هذه الأزمة هي نتيجة حتمية للسياسات الليبرالية التي اعتمدها الدولة منذ بداية الثمانينيات وتلاها تحرير التجارة الخارجية ومعها الأسعار، تخلّتها عن مهامها في توفير الشغل والصحة والسكن، وتراجع دورها في المساهمة في تجسيد المشاريع التنموية، وهو ما سمح ببروز ما أسماه هذا الحزب بلوبيات الاستيراد التي احتكرت عملية توزيع المواد الاستهلاكية الواسعة. ودعا هذا الحزب كل المناضلين التقدميين، من النقابات العمالية والأحزاب السياسية إلى دعم الحركات الاحتجاجية، وتوحيد صفوف المواطنين لأنه الحل الأنسب للدفاع عن حقوقهم المشروعة².

- **موقف حزب الجبهة الوطنية الجزائرية:** أكد الأمين العام للحزب أن هذه الأحداث لن تتوقف إن لم يتم اتخاذ إجراءات لحماية المواطن والاقتصاد الوطني، عن طريق إعادة النظر في الصفقات المبرمة مع الشركات الأجنبية، وهو الحل الأنسب - بحسب موسى تواتي الأمين العام للحزب - للتخفيف من حدة التضخم المالي، واعتبر المتحدث أن الاستهزاء بالمواطن هو الذي دفع به إلى الشارع لتعبير عن تدمّره ورفضه للإجراءات المتخذة في شتى المجالات من طرف السلطة التي فشلت في إحداث التغيير واستبعد رئيس الجبهة الوطنية الجزائري إمكانية استجابة السلطات لمطالب الشارع، لأنها لا يمكنها التراجع بعد إبرام عدة عقود مع المؤسسات الأجنبية³.

- **موقف حركة الإصلاح:** اعتبر حزب حركة الإصلاح في بيانها، أن هذه الاحتجاجات والتحركات تعبّر عن حالة الإحباط والتدمّر والقهر التي تعيشها شرائح واسعة تتم عن رفضهم للسياسات المنتهجة من قبل الحكومة، وأضاف بيان الإصلاح أن استعمل القوة في مواجهات المحتجين لن يكون حلا ناجعا ودعت حركة الإصلاح حكومة أويحيى للبحث عن الأسباب الحقيقية لهذه الوضعية بدلا من اللجوء إلى الحلول

¹ - جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، من الموقع التالي: <http://www.aawsat.com>

² - فريدة م، الأحزاب السياسية تحمّل السلطة مسؤولية الأحداث وتدعوها لاتخاذ إجراءات فورية،

منتديات بليمور القلعة، من الموقع التالي: <http://belimour.ahlamontada.com/t879-topic>

³ - فريدة م، المرجع السابق.

السهلة واستعمال العصا ضد المتظاهرين. وأرجعت حركة الإصلاح الانحرافات والتجاوزات التي عرفتھا المظاهرات، إلى غياب قنوات الحوار واستمرار الانغلاق الإعلامي. ووجه الأمين العام للحزب نداء عاجل للحكومة لاتخاذ إجراءات فورية لنزع فتيل الاحتقان ووضع حد لسياسة الاحتكار والفساد¹.

- موقف حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: من جهته كان يتوقع الحزب هذه الأحداث، وأشار إلى أن سنة 2010 لوحدها سجلت 9000 حركة احتجاجية على المستوى الوطني ووفق هذا التشخيص قال حزب الدكتور سعدي إنه دليل كاف على حالة الإحباط والتذمر التي يعيش فيها المواطن الجزائري، وأضاف البيان الصادر عن الأرسيدي أن السلطة عادة ما تلجأ إلى القمع لمواجهة غضب الشارع من أجل إخفاء حالات الرشوة والتجاوزات التي تعرفها أعلى الهيئات في السلطة، مع اللجوء في كل مرة إلى سياسة تكميم الأفواه وغلق كل قنوات الحوار والتواصل مع التشكيلات السياسية والمجتمع المدني. وبحسب الأرسيدي، فإنه مهما كانت النتائج التي تفضي إليها هذه الأحداث، إلا أنها ستساهم، دون أدنى شك، في توحيد صفوف المواطنين وستؤدي إلى خلق اختلالات في السلطة².

وجدد حزب الدكتور سعدي دعمه لكل الحركات الاحتجاجية للمواطنين، التي أصبحت الوسيلة الوحيدة المتبقية للتعبير عن رفضهم لطريقة تسيير البلاد منذ الاستقلال. وختم الأرسيدي بيانه بتوجيه نداء إلى المواطنين لمواصلة النضال من أجل إرساء مبادئ الديمقراطية ووضع حد لمعاناة عمرها 50 سنة.

- موقف حزب التجمع الوطني الديمقراطي: وإن حملت كل الأحزاب السياسية السلطة مسؤولية ما يعرفه الشارع من احتجاجات، إلا أن حزب أحمد أويحيى قد كان له موقف آخر في هذا الموضوع، حيث أكد الناطق الرسمي للحزب، ميلود شرفي، أن الارتفاع غير المعقول للسلع سببه المضاربة وممارسات بعض اللوبيات التي تعوّدت الاصطياد في المياه العكرة والذين لا يفوتون أدنى فرصة من أجل كسب المال ولو كان ذلك على حساب استقرار البلاد. ودعا شرفي بالمناسبة، المواطنين للتخلي باليقظة وعدم الانسياق وراء الاستفزازات التي تروّج لها هذه الجهات وقطع الطرق أمامها، لأن التخريب لا فائدة ترجى منه³.

- موقف حزب النهضة: عبّرت حركة النهضة عن قلقها لتأزم الأوضاع المعيشية للمواطن الجزائري وتدني قدرته الشرائية بشكل غير مسبوق، وهو السبب الرئيسي الذي أدى - حسبها - إلى الغليان الذي تشهده البلاد، واعتبر حزب فاتح ربيعي، أن تبرير ارتفاع الأسعار بتأثر السوق الوطنية بالسوق الخارجية، هو تهرب للحكومة من تحمّل مسؤولياتها وتبعات قراراتها، خصوصا بسبب عدم تحقيق الإقلاع الاقتصادي رغم الوفرة المالية.

¹ - فريدة م. ، المرجع السابق.

² - فريدة م. ، المرجع السابق.

³ - فريدة م. ، المرجع السابق.

وأضاف بيان النهضة، أن الزيادات الأخيرة في أجور العمال لم يكن لها أثر إيجابي، بما أن الإجراء قد رافقه التهاب في أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، كما ندّدت الحركة بالجشع المفروض من طرف بعض التجار، بسبب الزيادات غير المبررة في أسعار بعض المواد الغذائية حيث تساءل هذا الحزب عن دور الحكومة التي اكتفت بدور المتفرّج بدلا من اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية القدرة الشرائية للمواطن البسيط¹

موقف حزب جبهة القوى الاشتراكية:

جاء على لسان أمينها العام السيد عبد الكريم طابو، وذلك ضمن تدخل له على قناة الجزيرة القطرية في حصة الحصاد المغاربي ليوم 7 جانفي 2011²، أن الأزمة هي أزمة سياسية قبل أن تكون اجتماعية و اقتصادية وبالتالي التعامل مع هذه الاحتجاجات لا بد أن يكون تعامل سياسي، كما عبر أمين عام الحزب عن تضامن حزبه مع عائلات ضحايا الاحتجاجات.

نلاحظ أن معظم الأحزاب بما فيها أحزاب (المعارضة) قد أجمعت على نيل استخدام العنف في الاحتجاج ودعت إلى تغليب لغة الحوار والتواصل والتحضر، كما حملت الأحزاب السلطة السياسية مسؤولية الأحداث جراء السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة فيما عدا بعض الأحزاب كحزب التجمع الوطني وجبهة التحرير الوطني اللذان أرجعاها إلى لوبيات وأطراف داخلية وخارجية تستهدف الجزائر، وهي الردود التي جاءت متأخرة وتعكس الشرخ الكبير بين الأحزاب السياسية والقواعد الشعبية وعدم قدرة الأحزاب على التجاوب والتعبير عن مطالب وتطلعات المجتمع.

موقف الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:

وجاء موقفها على لسان رئيسها الحقوقي والأستاذ بجامعة الحقوق بالعاصمة-(انتخب نائب عن حركة الأفافاس بالعاصمة في تشريعات 10 ماي 2012)- وذلك ضمن تدخل له على قناة الجزيرة القطرية في حصة الحصاد المغاربي ليوم 6 جانفي 2011³، أين كانت رؤيته للأحداث على أنها تكريس للقطيعة الواضحة بين المؤسسات الرسمية و الشعب، كما حمل النظام الجزائري القائم مسؤولية هذه القطيعة نتيجة تقييده للحريات من خلال حالة الطوارئ التي دامت حوالي عشرين سنة، والتي أفرزت لنا جيلا سماه "جيل الطوارئ"، وهم الشباب الذين يتراوح سنهم بين أربعة عشر إلى عشرون سنة نشئوا في جو انعدام

¹ - فاتح ربيعي، جريدة الأجواء يومية إخبارية وطنية، حاورته فوزية طاهر، من الموقع التالي: <http://eladjwaaonline.com>

² - قناة الجزيرة، الحصاد المغاربي، يوم 7 جانفي 2011، اخذت من الرابط التالي: http://www.youtube.com/results?search_query=%E2%80%AB%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%88+%D8%8C+%D8

³ - قناة الجزيرة، نفس الرابط.

الحرية و النقاش و الحوار و بالتالي من الصعب التواصل معهم بدليل أنهم قادوا هذه الاحتجاجات بطريقة غير منظمة وعنيفة، كما أن القضية لا تتعلق بارتفاع أسعار المواد الأساسية فقط ذلك إن الشباب الذي قام بهذه الاحتجاجات ليسوا أرباب عائلات يتأثرون مباشرة بالزيادات في الأسعار مما يحيلنا إلى الوضع الكارثي الاقتصادي و السياسي بالإضافة إلى ظواهر الفساد و الرشوة و المحسوبية، و الحل حسبه يكمن في الانفتاح على المجتمع المدني و على الطبقة السياسية و على النقابات و رفع حالة الطوارئ.

3- موقف الشعب من خلال التلفزيون

في الأيام الأولى للاحتجاجات تجاهلت قنوات التلفزيون الحكومي في نشراتها هذه الأحداث وأذاعت تقارير لمشاريع سكنية و هياكل مختلفة تم أو اقترب إنجازها، ولم تشر إليها إلا بداية من اليوم الثالث عبر تناول سطحي وغير موضوعي من خلال العمل على توجيه الأحداث بطريقة غير مباشرة من خلال عرضها على أنها أعمال تخريب و صعلكة من مراهقي الأحياء، فعرض الأحداث لم يكن كما تقتضيه مهنة الصحفي و الإعلامي من موضوعية و مهنية بل تم اختصار جميع الفنون الصحفية من خبر و مقال و تحقيق في شكل واحد بفعل الذاتية و نقص الموضوعية، في حين أن الأخبار تشترط الحياد و الموضوعية و هو الشيء الذي غاب عن تناول التلفزيون الجزائري لهذه الأحداث عبر محاولة التدخل في توجيه المشاهد الى تبني قراءة معينة للأحداث.

و في مقابل ذلك انتشرت التحليلات و الآراء المنتقدة للجوء الجزائريين إلى قنوات أجنبية للإدلاء بآرائهم وتحليلاتهم كوسيلة ضغط و محاولة لتغطية الفشل متناسين أن اللوم كل اللوم كان يجب أن يوجه بالأساس لوسائل الاتصال الوطنية التي عجزت عن مناقشة قضايا البلد في استوديوهات التلفزيون الجزائري الغائب كعادته عن الأحداث و خصوصا الوطنية منها¹.

فالتلفزيون الجزائري سعى إلى استبعاد الآراء و التصريحات التي كانت مؤيدة لطريقة الاحتجاجات وقابل ذلك تركيز كبير و مقصود على كل الآراء التي استنكرت موجة الاحتجاجات و تم ذلك تحديدا على مستوى قسم التركيب أين حذفت المقاطع التي تعاكس التوجه العام لدى التلفزيون الجزائري و تم التركيز على آراء المحللين و الفئة الشعبية التي عبرت رفضها القاطع لهذه الاحتجاجات حيث عرض التلفزيون التصريحات الشعبية وجاءت على أن الشعب الجزائري عاش أحداث دامية خلال العشرية السوداء وأنه غير مستعد لعيش مثل هذه الأحداث في حين حجبت عن نشر تصريحات الشعبية المؤيدة للأحداث².

¹ - أحمد عظيمي: تلفزيون الأعلام والبرامج العجاف، جريدة الشروق أون لاين، من الموقع التالي:

<http://www.echoroukonline.com/ara/aklam/analyses/adimi/66704.html>

² - بركات رمزي، تقرير التربص الميداني بالمؤسسة العمومية للتلفزيون، السنة الجامعية 2010 - 2011.

4- موقف الغرب

اختلفت مواقف الحكومات الغربية كل حسب نوعية العلاقة التي تربطها بالجزائر.

- الموقف الأمريكي

تباين مع ذلك المعبر عنه تجاه احتجاجات تونس التي بلغت حد استدعاء السفير التونسي في امريكا من طرف الخارجية الامريكية، اما الموقف الأمريكي تجاه الاحتجاجات الجزائرية ففيه الكثير من الاختلاف بحيث لم يتعد تصريحاً لوزيرة الخارجية الأمريكية دعت من خلاله السلطات الجزائرية الى المزيد من ضبط النفس في طريقة تعاملها مع المحتجين وتكريس حق التعبير السلمي¹ ولفهم هذا الموقف الأمريكي المتباين تجاه نفس الوقائع تقريبا نحتاج الى مجموعة من المتغيرات لنتمكن من فهم الموقف الأمريكي تجاه احتجاجات الجزائر، وأول هذه العوامل هي طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين فالولايات المتحدة الأمريكية تعد شريكا أساسيا للجزائر، كما أن الشركات الأمريكية متواجدة بقوة في الجزائر، خصوصا في مجال المحروقات، و كما نعلم فالمصالح المشتركة هي من تتحكم في المواقف و ليس المبادئ لذا نجد أن الموقف الأمريكي من احتجاجات جانفي في الجزائر كان تبعا للمصالح التي تربطه مع السلطات الجزائرية خصوصا إذا أضفنا توظيف جزأ كبير من احتياطي الصرف الجزائري لدى البنك الفدرالي الأمريكي في شكل سندات و بالتالي المصالح تتفوق على المبادئ من خلال الموقف الأمريكي تجاه أحداث تونس و الجزائر كل حسب طبيعة المصلحة.

- الموقف الفرنسي

الموقف الفرنسي هو الآخر تجاه احتجاجات الجزائر كان مختلفا نوعا ما عن ذلك المتخذ تجاه احتجاجات تونس، ففرنسا عبرت من خلال رئيسها نيكولا ساركوزي أن رأي منها تجاه احتجاجات الجزائر سوف تتجر عنه تبعات عديدة وحساسيات نظرا لطبيعة الماضي التاريخي بين البلدين، لكن ذات الماضي تقريبا مع تونس لم يمنع وزيرة الخارجية الفرنسية أليو ماري من إبداء استعداد بلادها لتقديم المساعدة للحكومة التونسية و تحديدا الشرطة التونسية لمواجهة غضب المتظاهرين²، وتم ربط الموقف الفرنسي بوجود علاقات شخصية و مصالح تجارية بين الوزيرة الفرنسية و النظام التونسي، وهو الأمر الذي دفع الى إقالتها لاحقا.

¹- قناة الجزيرة، الرابط السابق.

²- قناة الجزيرة، الرابط نفسه.

غير ان فرنسا لم تغفل أمر التعبير عن موقفها من احتجاجات الجزائر بطريقة غير مباشرة من خلال تحذيرها لرعاياها في الجزائر و المسافرين اليها ودعتهم لتوخي الحذر من احتمال وقوع اضطرابات كبيرة في كبرى المدن الجزائرية¹.

من خلال استعراض الموقف الداخلي من احتجاجات جانفي 2011 نلاحظ أن السلطة و الأحزاب المشاركة معها انصب تركيزها على العوامل الاجتماعية التي حركت الاحتجاجات كما اتهمت جهات غير محددة سمتهم بأعداء الداخل على حد تعبير وزير الداخلية الجزائري في تصريحات للتلفزيون الجزائري (لن يفلح أعداء الوطن بعملياتهم ومحاولتهم ضرب الاستقرار الأمني للبلاد.....)²، أما الموقف الخارجي من الاحتجاجات فكان مهادنا للسلطة خصوصا في بالنسبة لاحتجاجات الجزائر، بالرغم من وجود اختلاف بين الموقف الفرنسي و الأمريكي نوعا ما بفعل وجود تنافس اقتصادي وصراع نفوذ في المنطقة بينهما، و هذا ان دل على شيء انما يدل على تغليب المصالح على المبادئ في العلاقات الدولية و بالتالي فالموقف الغربي من احتجاجات الجزائر كان مطابقا لمصالح الغرب مع السلطة في الجزائر.

¹- قناة الجزيرة، الرابط نفسه.

²- جريدة النهار الجزائرية، تصريح وزير الداخلية الجزائري، يوم 8 جانفي 2011.

الفصل الثالث

انعكاسات احتجاجات جانفي 2011

تمهيد:

إن تزامن احتجاجات جانفي في الجزائر مع أحداث تونس ومصر لاحقا، وسقوط الرئيس التونسي بن علي ثم الرئيس المصري حسني مبارك في إطار ما سمي بثورات الربيع العربي كان له بالغ الأثر في نوعية رد فعل النسق السياسي الجزائري على احتجاجات جانفي 2011، وقد اتسم رد الفعل من جانب النسق السياسي الجزائري بنوع من المرحلية، إذ نلاحظ أن المرحلة الأولى تميزت برد الفعل الفوري والمباشر على الاحتجاجات الذي تمثل في قرارات مجلس الوزراء خلال أسبوع الأحداث والتي تمحورت في مجملها حول قرارات اقتصادية عاجلة لخفض أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع عبر خفض الضرائب بمختلف صيغها على إنتاج وتصنيع هذه المواد، وكذا مواصلة دعم أسعار هذه المواد.

أما المرحلة الثانية من التعامل التي يظهر وأنها كانت كنتيجة لتحالف ظروف بين تبعات احتجاجات جانفي 2011 وبين ما يجري في الدول العربية ضد النسق السياسي الجزائري الذي لم يجد بدا من مسايرة موجة التغيير التي تشهدها المنطقة العربية وذلك بإقرار جملة من القرارات السياسية (إلغاء حالة الطوارئ كخطوة أولى، وكخطوة ثانية إقرار مجموعة من الإصلاحات التي جاءت ضمن خطاب رئيس الجمهورية في أبريل 2011)، وعليه فإن هذا الفصل سيكون مخصصا لتفصيل هذه النقاط مقسمة على ثلاث مباحث أساسية، الأول منها خصصناه لانعكاسات الاحتجاجات على الصعيد الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في جملة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة خلال فترة الاحتجاجات لتطويق الأحداث عبر جملة من القرارات الاقتصادية، وأما المبحث الثاني فمخصص لانعكاسات الأحداث على الصعيد الاجتماعي أو آثار احتجاجات جانفي 2011 على الجبهة الاجتماعية الداخلية، وأما المبحث الثالث فتطرقنا فيه تأثيرات الاحتجاجات في المجال السياسي بالنظر إلى جملة الإصلاحات السياسية التي باشرها النسق السياسي الجزائري بعد انتهاء الأحداث محليا وتسارعها إقليميا.

المبحث الأول: على الصعيد الاقتصادي

لقد سعت مختلف الجهات الرسمية من حكومة وإعلام عمومي وأحزاب سياسية إلى إضفاء الصبغة الاجتماعية للاقتصاد على طبيعة الاحتجاجات وتحديدًا من خلال التسمية التي روج لها "أحداث الزيت والسكر" بشكل يجعل من ارتفاع أسعار المادتين الأساسيتين لدى المجتمع الجزائري السبب الأبرز في الخروج إلى الشارع والاحتجاج.

و بالتالي وفي نفس الإطار قررت الحكومة في إطار اجتماعها غير العادي ليوم السبت 08 جانفي 2011 الخروج بجملة من القرارات الاقتصادية ذات الانعكاس الاجتماعي بحيث أن القرارات المتخذة ستؤثر بطريقة مباشرة في أسعار هاتين المادتين وتؤدي إلى انخفاض أسعارهما وبالتالي ستختفي أسباب الاحتجاجات بعد استجابة النسق السياسي للمطالب العاجلة المرفوعة!

وأبرز ما جاء في هذا الإطار تلك الإجراءات المنبثقة عن اجتماع مجلس الحكومة في 8 جانفي 2011 خلال الأحداث، والاجتماع الذي تلاه لاحقا على مستوى وزارة التجارة بين الوزير من جهة، والمنتجين وكبار الموزعين من جهة أخرى وذلك بهدف تفعيل الإجراءات العاجلة المتخذة من طرف الحكومة، وهي الإجراءات التي وصفها بعض الخبراء بأنها بمثابة مسكنات جاءت لتهدئة الجبهة الاجتماعية الثائرة حتى لا تأخذ نفس المنحى الذي ألت إليه الاحتجاجات في تونس ويمكن استعراض أهم هذه الإجراءات من خلال النقاط التالية:

*تعليق دفع الحقوق الجمركية بنسبة 5% ودفع الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 17% على استيراد السكر الأحمر والمواد الأساسية في إنتاج الزيوت الغذائية من أجل وضع حد لارتفاع أسعار هذه المواد والتصدي لاحتكار مادة السكر في السوق المحلية.

*تعليق دفع الضريبة على أرباح الشركات وكذا تلك المتعلقة بنشاطات الإنتاج واللذان تقدران بـ 19% و 25% على التوالي.

*الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وضبط السوق من خلال تطبيق آلية تثبيت أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية التي تشمل الخضر الجافة علما أن هذه الآلية مطبقة أيضا على القمح وبودرة الحليب تم توسيعها بحيث صارت تشمل كذلك مادتي السكر والزيوت الغذائية.

*تحديد هوامش الأسعار القصوى التي تطبق على هذه المواد ومشتقاتها عند الإنتاج أو الاستيراد وعند مختلف مستويات التوزيع والتجزئة بالتنسيق مع العاملين الاقتصاديين¹. ولهذا الغرض قامت الحكومة بالتشاور مع المتعاملين المعنيين بغية تحديد نظام كفيل بضمان الاستقرار الدائم لأسعار السكر وزيت المائدة قصد التصدي مستقبلا وبصفة مستمرة لأية تقلبات في الأسعار على مستوى السوق الدولية.

1. المساء يومية وطنية إخبارية إخبارية، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، أخذ من الربط:

<http://www.el-massa.com/ar/content/view/43232/38/>

* أرغمت الاحتجاجات الحكومة الجزائرية على التراجع عن قرارات إقتصادية صارمة تبنتها في قانون المالية لسنة 2010 من أبرزها تأجيل تطبيق التدابير المتصلة باعتماد الدفع باللكوك بالنسبة للمبالغ التي تعادل أو تفوق 500.000 دج وكذلك تعميم الفوترة في المعاملات التجارية إلى حين استيفاء الشروط المطلوبة وتعميق التشاور فيما يخص المزايا التي يجنيها الاقتصاد من هذين الإجراءين¹.

لكن هل احتجاجات جانفي 2011 كانت مطالبها متعلقة بهاتين المادتين؟ وهل هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أدت إلى انخفاض أسعارها؟ وهل الحكومة لم تكن لديها المعطيات حول ارتفاع وشيك للمواد الأساسية مع بداية السنة الجديدة 2011؟ ومن المستفيد من هذه الأحداث التي كثرت الإشاعات بأنها مفتعلة وغير حقيقية؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات كفيلا بأن تجعلنا ندرك حقيقة الإجراءات الاقتصادية المتخذة والجدوى منها، غير أن طبيعة الدراسة (الوصف والاستكشاف) والمصادر المعتمدة، وعامل الزمن لا تتيح لنا الإجابة الكاملة على هذه التساؤلات الأساسية في موضوع كهذا باعتباره يتطلب أدوات بحث من نوع آخر كالاستمارة والمقابلة ويحتاج إمكانيات أكبر، وهو الشيء غير المتوفر لنا الآن، لهذا سنكتفي بوصف الواقع كما هو ومحاولة الربط بين الأحداث والمعطيات للتقرب من الإجابة التي تتماشى ومنهجية البحث وأدواته.

إن المتمعن في طبيعة القرارات التي أصدرها مجلس الحكومة والتي تتشكل في غالبيتها من إعفاءات ضريبية لصالح منتجي ومستوردي الزيت والسكر وتعويض ذلك بدعم مباشر من الخزينة العمومية يجد أن المستفيد الأول من القرارات هم المحتكرون لإنتاج مادتي الزيت والسكر الذين استفادوا على مستويين، الأول على مستوى الاستيراد بحيث استفادوا من تخفيضات وإعفاءات جمركية على استيراد المواد الأولية التي تدخل في إنتاج المادتين، والمستوى الثاني كان على مستوى الإنتاج أين استفاد المحتكرون لإنتاج المادتين من إعفاءات ضريبية هامة على نشاطات الإنتاج وكذا على الأرباح مما سيؤدي بشكل مباشر إلى تضاعف أرباح الشركات المنتجة التي تحتكر إنتاج المادتين، وبالتالي نجد أن المنتجين والمستوردين الذين يتحكمون في سوق الزيت والسكر كانوا الطرف المستفيد من هذه القرارات بشكل يجعلنا نعتقد أنهم هم من قاموا بالاحتجاج فسارعت الحكومة إلى تلبية مطالبهم من خلال هذه القرارات.

¹ - ح سليمان، جريدة الخبر اليومي، بوتفليقة يعلن عن قرارات لتهدئة الجبهة الاجتماعية و الطبقة السياسية، أخذت من الرابط:

<http://snte17.alafdal.net/t3081-topic>

كما أنه وبالعودة قليلا إلى ما قبل اندلاع الاحتجاجات نجد أن الحكومة كانت على دراية تامة بالارتفاع الوشيك لأسعار المواد الأساسية بل أكثر من هذا كانت هناك تصريحات لمسؤولين في الحكومة تتحدث عما سيجمله عام 2011 من التهاب جهنمي في أسعار المواد الأساسية مثل تصريحات أحد الخبراء الإقتصاديين والذي يشغل منصب مدير المراجعة والسياسات على مستوى وزارة المالية للإذاعة الوطنية والتي أوردتها عدة صحف مثل: El moudjahid، le Quotidien الناطقتان بالفرنسية ليوم 05 جانفي 2011 أين ربط الخبير سنة 2011 بتسونامي حقيقي والتهاب في الأسعار سيمس المواد الواسعة الاستهلاك بسبب تنامي الطلب الآسيوي على الغذاء مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، وكذا ارتفاع معدل التضخم الوطني¹، وفي مقابل هذا التحذير يتحدث الخبير عما حققه صندوق ضبط الإيرادات الذي بإمكانه تغطية العجز المالي في 2011 دون الحاجة إلى التمويل الخارجي²، وهذا ما يقودنا إلى التساؤل حول الهدف من الحديث عن ارتفاع الأسعار بهذه الصيغة ومقابلته بالوضع المالي المريح الذي تعيشه الخزينة العمومية؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى غياب اقتراح أو مخطط استشرافي لمواجهة هذا الارتفاع في الأسعار وهذا ما يشكل علامة استفهام حول مسؤولية الحكومة التي تخلت عن وظيفتها في تنظيم السوق عن طريق تدابير مسبقة للحد من الارتفاع المرتقب في الأسعار بالرغم من توفرها على كل المعلومات في هذا الشأن، ولماذا لجأت لاحقا بعد الاحتجاجات إلى اتخاذ مثل تلك القرارات؟ فهل كانت تنتظر إيجاد المبرر لتفعيل قرارات المستفيد الأول منها هو القطاع الخاص الذي يحتكر سوق الزيت والسكر في الجزائر استيرادا وإنتاجا؟

صحيح أن أسعار الزيت والسكر قد تم تسقيفها من طرف الحكومة لكن الخزينة العمومية هي التي تدفع الفارق لصالح المنتجين والمستوردين الخواص، لكن هل تم اتخاذ هذه الإجراءات قياسا بالجدوى والنجاعة الاقتصادية؟ فالسكر مثلا يتم استخدامه أيضا في نشاطات إنتاجية أخرى كالمشروبات الغازية والعصائر والحلويات، فهل من الجدوى الاقتصادية أن تتحمل الخزينة العمومية دعم السكر الذي يتم تحويله لصالح هذا النوع من الإنتاج؟

ان الخلاصة التي يمكن الخروج بها أن هذه القرارات المتخذة كانت في صالح القطاع الذي يحتكر استيراد، إنتاج وتوزيع مادتي السكر والزيت بالدرجة الأولى، بمعنى أن الانعكاسات التي أثارها الاحتجاجات على الصعيد الاقتصادي لم ترق إلى مستوى التأثير في السياسات والخيارات الاقتصادية الإستراتيجية للدولة من خلال إعادة النظر في احتكار الخواص الذي حل محل احتكار الدولة أو إعادة دور

¹ - جريدة (لوكونديان) الناطقة بالفرنسية، 2011 ستكون أكثر غلاء-التضخم يعاقب الأسر-، يوم 05 جانفي 2011، ص.3.

² - جريدة المجاهد الناطقة بالفرنسية، الظروف المالية الجيدة، يوم 05 جانفي 2011، ص.3.

الدولة في تنظيم السوق الوطني والتجارة الخارجية مثلا، فالإجراءات المتخذة تم تحديد فترة سريانها إلى غاية 31 أوت 2011 فهي ظرفية فقط لامتصاص الغضب الشعبي الذي كان له تأثير ايجابي على قطاع اقتصادي معين.

المبحث الثاني: على الصعيد الاجتماعي

لقد كان لاحتجاجات جانفي 2011 انعكاسات مباشرة على المستوى الاجتماعي زادت حدة الإجراءات التي اتخذت ضمن إطار مجلس الحكومة ثم مجلس الوزراء لاحقا والتي استفاد منها القطاع الخاص ونصت كذلك على فتح المجال أمام الشباب للاستثمار والاستفادة من صيغ القروض والدعم المختلفة التي توفرها الدولة كصناديق التأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة القرض المصغر، بالإضافة إلى استحداث إجراءات أخرى لفائدة الشباب المتخرج حديثا من الجامعات ومراكز التكوين المهني لإنشاء مشاريعه الخاصة به.

كما أن الاحتجاجات حركت الجبهة الاجتماعية وشجعتها على ممارسة نوع من الابتزاز على النسق السياسي القائم، فالوضع الاجتماعي الداخلي وبتأثير مما يحدث على المستوى الإقليمي من خلال احتجاجات تونس ومصر وسقوط رؤساء هذه الدولة بفعل الاحتجاجات والثورات الشعبية أصبح أكثر هشاشة من ذي قبل ولا يحتمل المزيد من التصعيد لأن من شأن ذلك تفجير الوضع وتهديد بقاء النسق السياسي، وفي هذا الصدد (الإبتزاز) شهدت الجزائر مباشرة بعد احتجاجات جانفي حراكا اجتماعيا مكثفا جراء تصاعد المطالب الاجتماعية لمختلف القطاعات الإنتاجية منها والخدماتية والطلابية أين تضاعف عدد الإضرابات والاعتصامات التي تهدف إلى تلبية مختلف المطالب ذات الصبغة الاجتماعية مثل رفع الأجور وتحسين ظروف العمل بإصدار القوانين الأساسية لمختلف القطاعات، وفي هذا الصدد شهد شهر مارس لوحده حوالي سبعون (70) حركة اجتماعية بين إضراب واعتصام، وفي شتى القطاعات: (الشبه الطبي، متعاقدو الجيش، ضحايا الإرهاب، الأساتذة المتعاقدون، الأطباء المقيمون، أمناء الضبط، الطلبة، الحرس البلدي، صحافيو القطاع العمومي، البطالون)، فقد شهد يوم السابع من شهر مارس 2011 لوحده ما يزيد عن العشرين حركة اجتماعية بين إضراب واعتصام¹ وقد كان مبنى الرئاسة وقصر الحكومة من الوجهات المفضلة للمحتجين والمعتمدين لرفع مطالبهم، وكان الأجهزة الأخرى من بلدية وولاية ووصاية (الوزارات) قد تخلت عن دورها وفقدت ثقة المواطنين الذين لا يعترفون إلا برئاسة الجمهورية أو الوزير الأول مفاوضا وضامنا لتحقيق مطالبهم، وهنا نطرح التساؤل عن الجدوى من وجود هذه

¹ - الخير، عثمان لحياني، الجبهة حركت 141 احتجاج خلال شهر سبتمبر، أخذ من الرابط:

<http://www.elkhabar.com/ar/watan/268485.html>

الهيكل التي من المفروض أنها وجدت لخدمة المواطن وإيجاد الحلول اللازمة لمختلف المشاكل التي يعاني منها وإيصال جملة المطالب إلى قمة النسق السياسي بما لا يجعل من هذا الأخير منعزلا عن بيئته الداخلية أساسا وكذا تلك الخارجية بهدف ضمان استمراره

كما شهدت الفترة التي تلت احتجاجات جانفي ظهور دعوات ما يسمى بالمعارضة إلى مظاهرات تطالب بتغيير النظام التي جعلت من يوم السبت من كل أسبوع موعدا للخروج في مظاهرات احتجاجية تطالب برفع حالة الطوارئ التي رفعت نهاية فيفري، وكذا حرية التجمع والتعبير بما فيها وصول المعارضة إلى الإعلام العمومي¹، وعلى اثر ذلك ظهرت تشكيلات اجتماعية جديدة أبرزها التنسيق الوطنية من أجل التغيير (21 جانفي 2011) في إطار مبادرة جمعوية قادتها شخصيات حقوقية مثل علي يحي عبد النور، مصطفى بوشاشي رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وأحزاب سياسية مثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، و عدة نقابات مستقلة، وكذا عدة جمعيات² لتي مما أدى بالحكومة إلى دخول في مفاوضات مع الجبهة الاجتماعية وتقديم تنازلات عديدة إذ تم فتح ملفات كانت مجمدة منذ سنوات كمكلف رفع الأجور وملف المتقاعدين والأساتذة المستقلين ومن أبرز الإجراءات نجد:

*تحسين أشكال الدعم العمومي للشباب للاستفادة من آلية القروض المصغرة وتوسيع هذه الآلية بحيث شمل إنشاء مكاتب جماعية من قبل حملة الشهادات وخريجي الجامعات وتخفيف الشروط والإجراءات المتصلة بذلك وتفعيل استغلال المحلات المنشأة لصالح الشباب العاطل.

*تمديد فترات صلاحية عقود ما قبل التشغيل السارية من أجل تحسين فعاليتها .

*توسيع الإجراءات المحفزة على تشغيل طالبي العمل من قبل المستثمرين في كافة المجالات حتى المجال الفلاحي.

*زيادة التحفيزات والتشجيعات على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة محدثة لمناصب الشغل مع تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية³.

- السياق الذي وجدت فيه الأحداث وطريقة تعامل السلطة السياسية معها أدى إلى اغتنام الفرصة السانحة للاستفادة من الربيع البترولي إلى أقصى حد، فقد اشتعلت الجبهة الاجتماعية من خلال دخول مختلف

¹ - مغارب كم، رضا شنوف، ثورة السكر و الزيت الجزائرية انطلقت في 2010 و أخدمها المال في 2011، أخذت من الرابط: <http://www.magharib.com/node/20827>

³ - المكان نفسه.

القطاعات العمالية في إضرابات واعتصامات لأجل المطالبة بالرفع من الأجور وتحسين ظروف العمل، وكان المجتمع أدرك حجم الضغوط الدولية والداخلية التي تعانيها السلطة السياسية فوجد أنه من الملائم ابتزازها طالما أنها تملك وسائل شراء السلم الاجتماعي فقرر الاستفادة من هذه الصفة غير المعلنة مع النسق السياسي، وفعلا باشرت الحكومة إجراءات غير مسبوقة في رفع الأجور وبأثر رجعي من 2008 في مختلف القطاعات.

المبحث الثالث: على الصعيد السياسي

لقد حركت احتجاجات جانفي 2011 النظام السياسي الجزائري بحيث سارعت السلطة السياسية في خطوة أولى إلى إلغاء حالة الطوارئ التي استمرت عشرين عاما أي منذ 1992 سنة إلغاء المسار الانتخابي إلى جعل السلطة السياسية في الجزائر تباشر جملة من التدابير التي جاءت خطوطها العريضة ضمن إطار خطاب رئيس الجمهورية في 16 أبريل 2011، والمفارقة أن القرارات التي صدرت في شهر واحد بضغط الاحتجاجات لم تشهدها الجزائر منذ سنة 1999 تاريخ وصول الرئيس إلى الحكم، حيث أعلن الرئيس في خطابه الموجه للأمم الأولى له منذ عامين¹ عن جملة من الإصلاحات التي تعتمزم الحكومة والبرلمان مباشرتها، والتي يمكن حصرها فيما يلي :

أبرز خطوط الإصلاحات التي مست الجانب السياسي هي :

الإعلان عن تعديل مرتقب للدستور ومجموعة القوانين المنظمة للممارسة الديمقراطية بإنشاء لجنة دستورية تشارك فيها التيارات السياسية الفاعلة وخبراء في القانون الدستوري.

رفع حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ 19 عاما، وهي خطوة يرى مراقبون أنها جاءت لتفادي تصعيد احتجاجي مماثل للثورات التي تهب العالم العربي فقد وافق اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على مشروع قرار يلغي المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 6 فيفري 1993 ويقضي بتمديد حالة الطوارئ. (وكانت حالة الطوارئ فرضت بموجب مرسوم أصدره الرئيس الراحل محمد بوضياف في فيفري 1992 إثر إلغاء انتخابات 1991 التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مع صياغة النصوص المواتية التي تتيح للدولة مواصلة مكافحة الإرهاب²).

¹ - اخذت من الرابط: http://www.france24.com/ar/20110416_algeria-bouteflika-speech-legislative-reforms-constitution.

² - فاروق أبو سراج الذهب، قراءة في خطاب الرئيس بوتفليقة: هل تمثل الجزائر الاستثناء في الدول العربية، أخذت من الرابط:

www.hmsalgeria.net/.../bouteflika_disc_reading ، ص 3.

مراجعة قانون الانتخابات بإجراء تعديلات عميقة تستجيب لحقوق المواطنين في ممارسة حقهم الانتخابي في أوفى ظروف الديمقراطية والشفافية في اختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة.

مراجعة قانون الأحزاب من خلال مراجعة دورها ووظيفتها وتنظيمها لجعلها تشارك مشاركة أنجع في مسار التجدد، حيث صادق أعضاء المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية المطلقة يوم الثلاثاء 6 ديسمبر 2011 على مشروع القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية¹.

إصدار القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء ضمن المجالس المنتخبة قبل الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

مراجعة قانون الولاية والبلدية من أجل مضاعفة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة وتمكينها من الوسائل البشرية والمادية اللازمة لممارسة اختصاصها في إطار لامركزية أوسع وأكثر نجاعة²، وتمت المصادقة على مشروع قانون البلدية بتاريخ 25 ماي 2011.

مراجعة قانون الإعلام وهذا من خلال دعم الفضاء السمعي البصري بقنوات موضوعاتية ومتخصصة ومفتوحة لجميع الآراء المتعددة والمتنوعة كما سيأتي القانون الجديد بمعالم أخلاقية تقوم على رفع التجريم عن الجرح الصحفية وتمت المصادقة على هذا القانون بتاريخ 14 ديسمبر 2011. 3.

و بشأن هذه الإصلاحات هناك من وجد أنها استعجالية ظرفية محدودة في الزمن هدفها إنقاذ ماء الوجه⁴. واجتمعت الأحزاب والشخصيات السياسية، في أول رد فعل لها على أن الإجراءات التي أقرها مجلس الوزراء وفي مقدمتها رفع حالة الطوارئ، مجرد حلول ترقيعية مسكنة ومؤقتة، تم اتخاذها بصفة ارتجالية غير مدروسة، ولا ترقى إلى حل الإشكالات الأساسية وتطلعات الشعب وغير كافية كما أنها جاءت لامتصاص غضب الشارع⁵.

¹ - الإذاعة الوطنية، البرلمان يصادق بالأغلبية المطلقة على قانون الأحزاب السياسية، أخذ من الرابط التالي:

[http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12108:2011-12-06-11-14-](http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12108:2011-12-06-11-14-46&catid=56:2010-05-13-10-29-46&Itemid=109)

[46&catid=56:2010-05-13-10-29-46&Itemid=109](http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12108:2011-12-06-11-14-46&catid=56:2010-05-13-10-29-46&Itemid=109)

² - المرجع نفسه.

³ - وزارة الإتصال و الإعلام، التصويت بالأغلبية المطلقة على قانون الإعلام من قبل المجلس الشعبي الوطني، أخذ من الرابط:

http://www.ministerecommunication.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=654

⁴ - الشروق أون لاين، قرارات بوتفليقة تاريخية لكنها بحاجة إلى حكومة جديدة، أخذ من الرابط:

<http://www.echoroukonline.com/ara/economie/69050.html>

⁵ - المكان نفسه.

و على المستوى الدولي ثمنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر وقالت أنها ستعكس بشكل مباشر وإيجابي على الحقل السياسي والديمقراطي للبلاد مؤكدة دعم واشنطن لمسار الإصلاحات السياسة للجزائر.¹

كما أعلن وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبي أن الإصلاحات التي أعلن عنها الرئيس بوتفليقة " تذهب في الاتجاه الصحيح "، خصوصا قرار تعديل الدستور وأشار أنها بداية حسنة ويجب أن تكون هنا تتمة للإصلاحات.²

عبرت أيضا الخارجية البريطانية عن ترحيبها بهذه الإصلاحات وأشادت بالإرادة في إجراء إصلاحات سياسية ويبقى فقط انتظار التجسيد على أرض الواقع.³

بالإضافة إلى هذا فقد تم تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تتولى مهمة التحقيق في أسباب احتجاجات جانفي سميت لجنة التحقيق في أحداث الزيت و السكر و تشكلت من مختلف الأحزاب السياسية وقاطعتها أحزاب أخرى، وقد جاءت نتائج تحقيقها في تقرير مكون من مئة و عشرون صفحة و لم يحدد المسؤوليات بالشكل الكافي.

¹ - الجزائر نيوز، هيلاري كلينتون تشيد بإصلاحات الرئيس و موقف الجزائر من الربيع العربي، أخذ من الرابط:

<http://djairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/33567-2012-01-13-18-38-21.html>

² - الشروق أون لاين، إصلاحات بوتفليقة تذهب في الاتجاه الصحيح، أخذ من الرابط:

<http://www.echoroukonline.com/ara/national/72985.html>

³ - جزايرس: لندن تنتظر تجسيد إجراءات بوتفليقة على أرض الواقع، أخذ من الرابط:

<http://www.djazairss.com/elkhabar/251396>

فلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل ما يمكن قوله هو أن الإصلاحات والإجراءات التي تم إقرارها في الجزائر بعد أحداث جانفي تميزت كميا فقد تم إقرار عدد كبير من القرارات ضمن شتى القطاعات تجاوزت حتى تلك التي تم إقرارها عقب أحداث أكتوبر 1988، الأمر الذي طرح عدة تساؤلات حول ما إذا كانت هاته إصلاحات نابغة عن الإرادة السياسية في التغيير والإصلاح الحقيقي أم كانت لربح الوقت وتفادي عملية الانهيار المفاجئ نتيجة الضغوط الشعبية والخوف من تكرار سيناريو ما حدث في تونس ومصر لاحقا؟ أم الظروف الدولية والإقليمية هي من فرضت حتمية التغيير لتجنب البلاد أية فرصة للتدخل الأجنبي؟

لقد أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة في العاشر من ماي 2012 أن كل القرارات التي تم اتخاذها و الخطابات التي تم ترويجها عن التغيير و الإصلاح كانت موجهة للاستهلاك فقط، فنتائج الانتخابات التي لم تغير من خارطة تموقع الأحزاب و ترتيبها شيئا بحيث بقي حزب جبهة التحرير الوطني القوة السياسية الأولى بفضل حصولها على أكثر من 200 صوت من مجموع 422 مقعد مع فارق شاسع بينها و بين باقي الأحزاب فالحزب الثاني في الترتيب (حزب التجمع الوطني الديمقراطي) حصل على 68 مقعد.

كما أن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات تعد هي الأخرى تعد مؤشرا عن حالة الرفض و عدم الثقة لدى عموم المجتمع الجزائري الذي على ما يبدو لم يقتنع بوعود السلطة و مختلف القرارات التي اتخذت منذ احتجاجات جانفي 2010، فحسب الأرقام الرسمية فقد بلغ عدد الهيئة الناخبة 21 مليون ناخب صوت منهم 9 ملايين منهم مليون ناخب صوتوا بأوراق بيضاء، بينما حصل حزب جبهة التحرير الوطني على مليون و 300 ألف صوت، وهذه النتائج أثارت ردود أفعال كثيرة من الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات 10 ماي، فقد اتهمت السلطة بتزوير الانتخابات و إخلاف الوعود التي أطلقتها السلطة عقب احتجاجات جانفي 2010 بالمضي قدما نحو الإصلاح والتغيير نحو الأفضل تحت ضغط تلك الاحتجاجات و كذا الظروف الجيوسياسية الإقليمية والدولية، و بالتالي نلاحظ من خلال هذه النتائج أن تعامل السلطة السياسية في الجزائر كان تعاملًا أنيا ظرفيا لتسيير أزمة معينة و لم يمتد ليشمل معالجة على المدى المتوسط والطويل بناء على تحديد دقيق للأسباب و النتائج و سبل الوقاية لتجنب تكرار مثل هذه الأحداث.

الفصل الرابع:

السياق الإقليمي لاحتجاجات جانفي بالجزائر

(ثورات الربيع العربي)

تمهيد:

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ندرس احتجاجات جانفي 2011 في الجزائر ومخلفاتها بمعزل عن ما شهده العالم العربي من أحداث و تحولات في الفترة ذاتها، فقد تزامنت احتجاجات الجزائر مع احتجاجات في تونس أدت في الأخير إلى تخلي أو فرار الرئيس بن علي من تونس وانتقلت الاحتجاجات إلى مصر وكانت النتيجة مشابهة بخلع الرئيس المصري حسني مبارك من الرئاسة، وقد اخترنا هذين البلدين نظرا لأسبقيتهما في بلدان الربيع العربي والتقارب الزمني بين احتجاجات الجزائر و تلك التي حدثت في هذين البلدين، إذ سنحاول طرحه من خلال هذا الفصل استعراض أهم مميزات الحالة التونسية و المصرية للوصول إلى خصوصية الوضع الجزائري و اختلافه عن الحالتين التونسية و المصرية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، الأول نتطرق فيه إلى الحالة التونسية من حيث الأسباب و الفواعل و النتائج، والثاني نبرز فيه الحالة المصرية، وفي الثالث نحاول الوصول إلى الخصوصية الجزائرية مقارنة مع تونس و مصر.

في هذا المبحث نستعرض أهم أسباب، فواعل، ونتائج الثورة في تونس في محاولة منا لفهم الحالة التونسية خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن تونس هي مهد ثورات الربيع العربي التي امتدت لتشمل عديد الدول العربية بشكل غير مسبوق، وذلك بتجزئة المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية.

المبحث الأول: الثورة التونسية

تعد الاحتجاجات التي شهدتها تونس شهر ديسمبر من العام 2010 بداية لاحتجاجات أخرى في عديد من الدول العربية في إطار ما سمي لاحقا بالربيع العربي، لكن الأکید أن الاحتجاجات التونسية التي انتقلت عدواها إلى خارج الحدود التونسية كانت لها أسبابها وظروفها الخاصة، وهو ما سيكون موضوع هذا المبحث ضمن ثلاث مطالب، الأول يتعرض إلى أسباب ثورة تونس، والثاني يهتم بأهم فواعلها و الثالث يلخص أهم نتائجها إلى اليوم.

المطلب الأول: خلفيات وأسباب الثورة في تونس

للقوف عند خلفيات¹ ودوافع الثورة التونسية، أو ما اصطلح عليه ب"ثورة الياسمين"، يتوجب علينا التطرق للمناخ السياسي الذي ميّز الحياة السياسية في تونس إلى غاية 14 جانفي 2011 (تاريخ لجوء الرئيس التونسي إلى المملكة العربية السعودية)، وهذا من خلال التعرف على طبيعة النظام السياسي التونسي.

¹ لطفى طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي"، ثورة تونس (الاسباب والسياقات والتحديات)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص.31.

1- النظام التسلطي في تونس:

يعرّف النظام التسلطي على أنه نظام لا تتوافر فيه معايير الديمقراطية، المتمثلة أساسا في المشاركة السياسية، التعددية وتداول السلطة سلميا عن طريق انتخابات حرة، تنافسية وشفافة¹.

ومهما كانت حدود النظام التسلطي، فإنه يمثل على مستوى مناهج البحث صنفا مثاليا بالمفهوم الفيبري (Max Weber)، ذلك أنه يقوم بتوفير بعض الخصائص التي تميزه عن الأنظمة الشمولية والديمقراطية الأخرى، فالنظام التسلطي كصنف يتخذ عدة صيغ حسب درجة انفتاح النظام السياسي وانغلاقه، ودور الأحزاب السياسية ومجال التنافس، ونزاهة الانتخابات التي تفرزها تجارب الدول على أرض الواقع².

ومن صيغ النظام التسلطي نجد أنظمة تسلطية تنافسية، وأنظمة تسلطية انتخابية، وأنظمة تسلطية مترسخة (Autoritarisme consolidé)³، هاته الأخيرة التي يتوجب التوقف عندها لما لها من أهمية في تحديد خصائص النظام السياسي في تونس قبل أحداث 14 جانفي 2011، حيث كانت تونس استثناء في الانتقال الديمقراطي الذي شهدته عدد من الأنظمة التسلطية منذ السبعينات، ويرجع هذا الفشل إلى عدة أسباب ترتبط خصوصا بدرجة النمو الاقتصادي ونمطه، أهمية العائدات النفطية وما توفره من قدرات مالية من شأنها امتصاص الأزمات السياسية والاجتماعية، طبيعة العلاقات السلطوية، المعطى الثقافي (المتأصل في الثقافة العربية أكثر مما هو متأصل في الإسلام، نسبة التمدرس ونسبة النمو الديمغرافي... الخ)⁴، وبالرجوع إلى هذه المؤشرات يتبين أن تونس كانت من ضمن الدول العربية الأكثر تأهيلا لتحقيق انتقالها الديمقراطي، حيث تمتد جذور الفكر الإصلاحى الليبرالي إلى القرن التاسع عشر، متجسدا في أفكار بعض المصلحين من أبرزهم خير الدين، أحمد بن أبي الضياف (سياسي ومؤرخ وإصلاحى)، الطاهر الحداد (مفكر ونقابي وسياسي تونسي)، والذين ينسبون تخلف الدول العربية إلى الانسداد السياسي، والخروج من هذا التخلف يكون بالانخراط في الفكر الدستوري السياسي الديمقراطي التحرري⁵.

تجسدت حركة الإصلاح في تونس بعدد من الإصدارات القانونية، منها أول إعلان لحقوق الإنسان أو ما يعرف "بعهد الأمان" سنة 1857، ودستور 1861 كأول دستور في البلاد العربية، وقيام أول مجلس قومي تأسيسى في 8 أفريل 1956 الذي ألغى النظام الملكى وأعلن قيام الجمهورية في 25 جويلية 1957،

¹- المكان نفسه.

²- المرجع نفسه، ص.33.

³- المرجع نفسه، ص.34.

⁴- المكان نفسه

⁵- لطفي طرشونة، المرجع نفسه، ص.36.

ووضع دستور غرة في جوان 1959 والذي أسس لنظام جمهوري قوامه سيادة الشعب، يعتمد مبدأ تفويض السلطة ويقر بحقوق وحرريات الأفراد¹.

هذا المدّ الإصلاحي لم يتحقق إلا بغلق فضاء المشاركة السياسية والقضاء على التعددية الحزبية، وفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها لخدمة النظام القائم، كما تميزت حقبة بورقيبة بظاهرة الحكم الفردي وشخصنة الرئاسة وظهور حركات الإسلام السياسي، واعتماد العنف والمقاربات الأمنية لمواجهة الحركات الاحتجاجية²، وأمام هذا الوضع السياسي المتأزم تسلم (أو استولى) بن علي زمام السلطة معلنا عن جملة من الإصلاحات السياسية، تم بموجبها تعديل الدستور في عدة مناسبات أهمها سنة 1989، 1997 و 2002، وتهدف هذه الإصلاحات في مجملها حسب الخطاب الرسمي إلى تثبيت مبادئ الجمهورية، ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، تعزيز منظومة حقوق الإنسان، توسيع المشاركة السياسية و تعميق التعددية السياسية³، وبالرغم من هذه الإصلاحات المعلنة إلا أن فترة حكم بن علي تميزت بعدة أزمات، أبرزها أزمة مشاركة سياسية وأزمة شرعية، وأزمة توازن تنموي، هذا كله بسبب الاكتفاء بالمقاربة الأمنية كخيار وحيد للتعامل مع الحركات الإسلامية و الاحتجاجية، حيث أدت كل هذه الأزمات إلى انفجار 14 جانفي 2011 وانهيار نظام بن علي ومنظومة الاستبداد والتسلط التونسية، التي من أهم مرتكزاتها نجد:

* **النظام الرئاسي:** الذي مثل الخيار الأول لواضعي الدستور التونسي سنة 1959، إلا أنه سرعان ما تطور إلى نظام رئاسوي يجمع كل السلطات بيد رئيس الجمهورية ويجعل منه محور النظام السياسي في الدولة، فبجدة الاستقرار السياسي ومتطلبات بناء الدولة الفتية، وتدعيم روابط الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية تمكن الرئيس من إلغاء التعددية الحزبية، وفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وجعلها لخدمة السلطة التنفيذية⁴.

فالنظام الرئاسي الذي وضع على مقاس الحبيب بورقيبة شكل النواة الأولى للتسلط في النظام السياسي التونسي.

* **المركزية الإدارية:** الإدارة هي امتداد للسلطة السياسية التي تتعزز بفعل مركزية الإدارة، إذ لا يتحقق التسلط في أرض الواقع إلا بتضافر وتفاعل البعدين السياسي والإداري⁵، ويتجسد ذلك من

¹ - المكان نفسه.

² - المرجع نفسه، ص. 37.

³ - المرجع نفسه، ص. 38.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 40.

⁵ - لطفى طرشونة، المرجع نفسه، ص. 40.

خلال تعزيز نفوذ رئيس الجمهورية واحتكاره لكل مراكز اتخاذ القرار السياسي والإداري، وبالرجوع إلى الدستور التونسي نجد أن رئيس الجمهورية يجمع بين الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية في الدولة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فالرئيس هو الذي يضبط السياسة العامة للدولة، وهو الذي يحول التصورات إلى نصوص قانونية وهو المكلف بتنفيذها، وهو ما من شأنه أن يعمق مجال الحكم الفردي كخصوصية من خصائص الحكم التسلطي¹.

ومن آليات المركزية الإدارية نجد أيضا امتداد المجال الترابي للتسلط بانتشار الإدارة الجهوية والمحلية ممثلة في الوالي والمجلس الجهوي، فهم ينتمون إلى الحزب الحاكم وموظفون لخدمة برامج وأولويات الدولة على المستوى الجهوي والمحلي².

* الأنظمة التسلطية تسعى للحفاظ على بقائها، ولتحقيق ذلك تلجأ إلى عدة وسائل منها القانونية وغير القانونية، والنظام التسلطي التونسي بدوره يتحكم في منظومتين حساستين لضمان استمراره وهما³:

أ- التحكم في منظومة الإصلاح السياسي

تعود جذور الفكر الإصلاحية التونسي كما ذكرنا أنفا إلى القرن التاسع عشر، حيث اتخذ الحبيب بورقيبة من الإصلاح منهجا يعتمد على المرحلية في تطوير المنظومة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للدولة، وتبنت كذلك النخبة السياسية في عهد بن علي مسألة الإصلاح السياسي، غير أن هذه الإصلاحات المعلن عنها اكتفت فقط بإدخال تعديلات شكلية على البنية الدستورية والإجرائية للنظام السياسي، في حين كانت الغاية الحقيقية من هذه الإصلاحات هو غلق الفضاء السياسي والتحكم في مسار الانفتاح الديمقراطي بما يضمن تحقيق بقاء السلطة واستمرارها⁴.

ب- التحكم في المنظومة الانتخابية

تحتل الانتخابات في تونس مكانة أساسية ضمن آليات النظام التسلطي، فهي تمثل فترة من فترات انفتاح النظام التسلطي غير أن المتمعن في هذه الانتخابات يكتشف ضعف تأثيرها على النظام السياسي، فهي انتخابات غير تنافسية ومبرمجة ولا تتجاوز في أغلبية الحالات عملية تحريك المنظومة القانونية والإجرائية للنظام السياسي مع المحافظة على خصائصه الجوهرية، فغالبا ما تفتح الانتخابات للسلطة المجال لإعادة هيكلة الفضاء السياسي، ومن أمثلة ذلك ما تم إدراجه بمقتضى

¹- المرجع نفسه، ص. 43.

²- المرجع نفسه، ص. 47.

³- المكان نفسه.

⁴- المرجع نفسه، ص. 48.

التعديل الدستوري لسنة 1997 من أحكام مكنت السلطة السياسية من ضبط الأسس الإيديولوجية والتنظيمية للأحزاب التي يسمح لها بالانخراط في العملية السياسية، وإقصاء الأحزاب ذات القاعدة الإسلامية لما تمثله من خطر على استمرارية النظام، وأثبتت التجربة أن العملية الانتخابية غير قادرة على تحقيق التحول الديمقراطي في الوضع التسلسلي التونسي.

2- الخلفية الاقتصادية والاجتماعية

بدأت ثورة تونس الشعبية باحتجاجات ذات طابع اجتماع-اقتصادي، فكانت المطالب الأساسية تتعلق بالتشغيل، وتحسين المستوى المعيشي ومقاومة الفساد، لتشمل في الأخير مطلب تغيير النظام السياسي برمته!

لقد كان للخلفية الاقتصادية والاجتماعية تأثير كبير في انطلاق الأحداث بتونس، فقد كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هشّة في السنوات الأخيرة، في ظل انتشار الفقر، البطالة والعمل الموازي الهشّ، والتي لعبت دورا فعّالا في تأجيج حركة الغليان الشعبي²، لكن تجدر الإشارة أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لم تكن الصانع الوحيد للثورة.

طرحّت الثورة التونسية من حيث تطور المطالب الاقتصادية والاجتماعية الى مطالب سياسية إشكالية تتعلق بالفجوة التي تعمقت تدريجيا بين طموحات الشعب التونسي اقتصاديا واجتماعيا من جهة، ونتائج السياسات الرسمية من جهة أخرى طوال العقود الماضية (الهوة بين نسبة التوقع ودرجة الاستجابة) حيث اتسمت الشعارات التي رفعها التونسيون منذ بداية الثورة بالربط المباشر بين الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي، وقد مثّلت الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية، فالاستبداد والانغلاق السياسي الذي عاشته تونس في العقود الماضية من جهة، ومستويات النمو الاقتصادي التي كثيرا ما كانت محل إشادة الأطراف الدولية من جهة أخرى، إلا أن الثورة انطلقت باحتجاجات اقتصادية-اجتماعية في المناطق الداخلية، ولم تنطلق بخلفيات سياسية، لكنها سرعان ما اكتست طابعا سياسيا مما يجعل تحليل الخلفيات الاقتصادية-اجتماعية ذا أهمية بالغة في فهم الثورة التونسية وأبعادها³.

* مفارقة النمو بلا تنمية " المعجزة الاقتصادية "

عملت السلطة في تونس منذ التغيير السياسي الحاصل عام 1987 على انتهاج نموذج تنمية، هدفه إرساء أوسع لآليات اقتصاد السوق وإعادة الاعتبار للجداى الاقتصادية، وطوّرت الأطر القانونية

¹- وليد حدّق، مرجع سابق، ص.87.

²- عائشة التاييب، مرجع سابق، ص.57.

³- وليد حدّوق، مرجع سابق، ص.63.

والتشريعية لتحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية من القيود الإدارية والجبائية، والاتجاه نحو تخفيف الضغط على المؤسسات الاقتصادية، مع السعي لتطوير الجهاز البنكي والسوق المالية بهدف دفع الاستثمار والمبادرة الخاصة¹.

شهدت هذه الفترة إدماج الاقتصاد التونسي في الدورة العالمية، خاصة بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والدخول في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف إرساء مناطق للتبادل الحر مع جهات مختلفة مع إبرام اتفاقيات دولية، وقد حقق الاقتصاد التونسي تبعا لذلك نسبة نمو تجاوزت 4,6% خلال الفترة الممتدة 1987-2006²، و تمكن من الحفاظ على توازنه العام خاصة فيما يتعلق بالمدىونية الخارجية.

لكن السياسة التنموية المنتهجة جعلت تونس أكثر عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي في بداية القرن الواحد والعشرين، لتجد تونس نفسها أمام جملة من التحديات نتيجة سياسات الانفتاح والتحرر، فعلى قدر ما أفرزت سياسة الاقتصاد التنافسي واتفاقيات التبادل الحر تحسنا ملحوظا في الأرقام والمؤشرات العامة للنمو، طرحت على الاقتصاد التونسي في نفس الوقت جملة من الضغوط المتزايدة على سوق العمل وعلى التوازن بين الجهات والمناطق، وتضخمت معه الضرائب الاجتماعية، لذلك يبقى ارتفاع مؤشرات البطالة و عدم وضوح عملية قياس الفقر، احد أهم البراهين المؤكدة لواقع مجتمعي حضر فيه النمو وغابت عنه التنمية³.

وإذا ما تناولنا واقع البطالة، فإن عدد العاطلين عن العمل يبقى مرتفعا بتونس حيث قدر منتصف 2008 نحو 522,4 ألف عاطل من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق، اي بنسبة 14,2% ، حيث تسجل معدلات بطالة ارتفاعا بارزا لدى حملة الشهادات العليا و الذين ارتفع عددهم خلال الفترة 2007-2008 ليبلغ 127,9 ألف عام 2008 مقابل 102,3 ألف عام 2007⁴، وقد وجهت أصابع الاتهام الأولى إلى نماذج للتنمية المتبعة للتأكيد على عجزها على استيعاب فوائض اليد العاملة من حملة الشهادات الجامعية.

وفي تحليل ظاهرة الفقر في تونس، نجد أن الإحصاءات الرسمية أكدت ارتفاع الدخل الفردي الى ما فوق 4000 دينار عام 2006 مقابل 960 دينار عام 1986، وقد أشار المعهد الوطني للإحصاء ان مظاهر الفقر تراجعت، فلم تعد تشمل سوى 3,8% من مجموع السكان عام 2007 مقابل 7,7% عام 1986، وقد توسعت بذلك دائرة الطبقة المتوسطة في المجتمع التونسي بحسب الإحصائيات نفسها لتبلغ

1- وليد حدوق، مرجع سابق، ص.58.

2- المرجع نفسه، ص.59.

3- عائشة التايب، مرجع سابق، ص.60.

4- المرجع نفسه، ص.61.

رابة 80%¹، وكان الخطاب الرسمي يتقنن في استثمار تلك المعطيات، للتأكيد على نجاح السياسة الاجتماعية في تونس لاحتواء الفقر، لكن الفقر كان يتجلى كمعطي هيكل يبرز بوضوح في الواقع الاجتماعي المعاش للعديد من المناطق الداخلية.

وعليه فان هذا ما جعل من عملية قياس نسب الفقر في تونس محل انقاد من طرف بعض الهيئات الأممية، رغم التقدم الحاصل في مستوى بعض المؤشرات العامة للنمو الاقتصادي، إلا أن تونس ظلت تقيس الفقر بمقاييس تقليدية لا تتلاءم مع ارتفاع مستويات النمو²، فالحقيقة ان البطالة كانت موجودة بقوة، والفقر المدقع كذلك، و انعدام التنمية المتوازنة بين المناطق، فكل هذه تعد شواهد تعبر بقوة عن واقع اقتصادي واجتماعي مزمري لتونس كان له التأثير الكبير على اندلاع الثورة.

*جغرافية التمرد وخلفية الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية

لاشك ان المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في محافظة سيدي بوزيد ومنطقة الوسط الغربي عموما تطرح إشكالية التفاوت وعدم التوازن التنموي بين المناطق في تونس، إذ تجدر الإشارة إلى واقع الاختلال الجهوي الذي افرز خارطة تنموية خدمت أكثر مناطق الساحل والشمال على حساب مناطق معدومة في الوسط والداخل³، و هو ما يعتبر إرثا استعماريًا قديمًا تم من خلاله تركيز الاستثمارات في العاصمة والساحل، وهو ما اعتادت مختلف السياسات التنموية للدولة الوطنية إنتاجه بأشكال متقاربة على مدى خمسة عقود، وهو ما أدركه سكان الوسط والمدن الداخلية من اختلا غير مبرر مقارنة بمدن الساحل والشمال، و هو ما كان من ابرز عوامل تنمية الإحساس بالإهمال من طرف السلطة المركزية، فعدم تغيير الأوضاع وفشل الدولة في تلبية ما ينتظر منها المواطنون جعلهم إحساس هو السائد وهو ما اتخذ شكل أزمة فعندما تزيد السياسات التنموية المنتهجة من حده الفوارق الاجتماعية، فان المشاعر بالحرمان والإهمال الاجتماعيين يجعل من مناطق الوسط الغربي إلى جانب بعض المدن الداخلية، أكثر تهيؤًا وقابلية للهزات الاجتماعية ولعدم الاستقرار والانتفاضات في تونس، وقد كان الاستعداد الحاضر للتمرد خاصية راسمة في كل محافظات الوسط الغربي لتونس، سواء في أحداث 1984، أحداث 2008 أو أحداث 2011⁴.

¹ - المرجع نفسه، ص.65.

² - عائشة التايب، مرجع سابق، ص.65.

³ - عائشة التايب، مرجع سابق، ص.71.

⁴ - المرجع نفسه، ص.76.

3- الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية

ييزت الثورة التونسية بالطابع المدني السلمي، وانخراط عدد من الفئات الاجتماعية فيها وهو ما جعلها حذ طابعا شعبيا واسعا، وأكسبها شرعية فرضت نفسها أخلاقيا على أغلب الأوساط السياسية في الداخل لخارج¹ بحيث اقتدى بها الشعب المصري و اليميني في احتجاجاتهما، ونقصد بالطابع المدني السلمي ثورة أن حركة الاحتجاجات التي فجرتها لم تكن مسلحة، كما أن المنخرطين فيها لم يكونوا يحملون أي تر يدعو الى استعمال السلاح كأداة رئيسية لتحقيق المطالب السياسية، وواجهوا القمع بأيديهم، بالإضافة الى انهم لم يلجؤوا الى تحطيم الممتلكات و المنشآت العمومية و الخاصة كما لم يثيروا الفوضى بل عملوا الى ترسيخ تصرفات حضارية لإعطاء صور مثالية عن حراكهم الاجتماعي من خلال تنظيم حملات نظيف للشوارع و الساحات مثلا، ثم إن هذا المنحى السلمي للثورة يعكس تحولات اجتماعية-ثقافية اقتصادية-سياسية مدّت السيرورة العميقة التي ولدت هذا الحدث ذو الطابع الشعبي².

* مشروع سياسي تحديثي قديم في تونس "الاحتكام الى ميثاق ومجلس مشورة بدلا من التحارب".
 لكي نفهم الطابع السلمي الذي اتخذته الثورة التونسية، لا بد من العودة الى مسألة هامة بادر الفكر الأوروبي الحديث بإعادة طرحها و حلّها بشكل جديد بداية من القرن 17، وهي مسألة: هل هناك طريقة لبر التحارب يمكن للناس أن يحدّوا بها مشاكل الموارد ومخاطر الاستبداد السياسي التي يواجهونها باستمرار، بعدما تحرروا من الروابط الجماعية، المادية والأخلاقية، التي اعتمدها لزم من طويل في حلّ هذه المشاكل وفي الاحتماء من تلك الأخطار؟³

م تصل البلدان الأوروبية التي اقتربت بدرجات متفاوتة من تحقيق النموذج العام للنظرية السياسية حديثة، إلى النتيجة ذاتها من دون ان يستخدم الناس العنف بعضهم ضد بعض، لكنها خلصت في النهاية الى إعطاء الأفراد وسائل مؤسساتية يعبرون بها عن مصالحهم من دون الحاجة إلى السلاح.

ند دخل التونسيون هكذا مسار منذ النصف الثاني من القرن 19، وذلك عندما قاموا سنة 1857 بأول محاولة في العالم الإسلامي، من وضع اجتماعي تدار فيه الأزمات السياسية عن طريق القوة الحربية الغلبة، إلى وضع يحتكم فيه إلى ميثاق "عهد أمان"، لكن هذا المشروع الذي سعى ولو بشكل غير واضح الى إحلال مبادئ ومعايير سيادة القانون محل مبادئ ومعايير سيادة القوة، من خلال ترتيب العلاقة بين

¹- المولدي الاحمر، مرجع سابق، ص.117.

²- مرجع نفسه، ص.118.

³- المكان نفسه.

راد والمجموعات والدولة لكنه آل إلى الفشل بعد إعادة صياغته من خلال دستور 1861، خاصة بعد
ضفة سكان الدواخل بقيادة البدو عام 1864، وحلول الاستعمار الفرنسي في تونس 1881¹.

تداء من نهاية الحرب العالمية الأولى انخرطت معظم النخب التونسية في الحركة الوطنية، و عملت
تحقيق نفس الهدف، ألا وهو تجريد السكان من السلاح، وإخضاع تصرفاتهم لمتطلبات القانون
ضوء، مع السماح لهم بتنظيم حياتهم السياسية داخل اطر جديدة كالأحزاب والنقابات.

يكن العمل السياسي وحده من يدفع باتجاه نزع وسائل الحرب من السكان، لكن كان هناك أيضا النشاط
موي الاقتصادي، وبعدهما ظهرت ملامح الزبانية والتسلطية للنمط السياسي الجديد، لم يلجأ
ضطهدون إلى السلاح كوسيلة للتصدي للاضطهاد، بل أكد الجميع على المبادئ الحديثة للفعل السياسي
اختيار الحلّ السلمي في العمل السياسي ورفضه للعنف.

* جماهير الثورة "شباب فقير وعاطل عن العمل ومهضوم الحقوق المدنية".

لم تكن الثورة التونسية المرة الأولى التي ينتفض فيها التونسيون ضد الظلم وكبت الحريات، لكن هذه
ورة اتسمت بجملة من الخصائص ميّزتها عن غيرها من الانتفاضات، ونقصد جماهيريتها و عفوية
للاقتها في عدة مناطق داخلية بشكل يكاد يكون متزامنا، إلى أن عمت كل أرجاء تونس.

✓ جماهير الثورة لم يكونوا ينتمون إلى اتجاه إيديولوجي معين، فالمتظاهرون لم يحملوا شعارات
عمالية أو فلاحية أو دينية أو جهوية (فئوية)، بل انخرط فيها كل المواطنين للمطالبة بالحق في
العمل، الحرية، العدل... وأهدافها لم تتضمن أي برنامج محدد و دقيق.

✓ ثورة المناطق الداخلية التي تعاني تهميشا كبيرا، ويظهر ذلك من خلال الهشاشة الاجتماعية
والبطالة في المناطق الداخلية التي انطلقت منها أحداث الثورة.

✓ تقاطع البطالة والثقافة الريفية وضعف مؤسسات التأطير الحديثة، إذ كان الشباب ذوي الثقافة
الريفية المتصلة بالتاريخ البدوي المحلي، والمحرومين من ابسط الامتيازات ومن وسائل
التفاعل الايجابي مع مقتضيات الحياة الحضرية، وقودا للثورة بتونس (من الفواعل الرئيسية).



* من عفوية الأيام الأولى إلى العمل السياسي المنظم.

كل المراقبين قالوا بان الثورة انطلقت بشكل عفوي، وبأن المعارضة لم تؤدي أي دور لتفجيرها، لكن هذا لا يعني أن الثورة لم تفتح أبواب حرية الحركة لقوى المعارضة التي تتسابق على السلطة، فانتفاضة المناطق الداخلية ما كان لها أن تأخذ ذلك المنعرج لولا قوى المعارضة السياسية و النقابية والجمعواتية¹.

وإذا ما اخترنا وقائع الأحداث يمكننا القول ان الثورة مرت بأربع مراحل، تمثلت المرحلة الأولى في الاحتجاجات التي اندلعت في مناطق قفصة، و في أقصى الجنوب وظهر من خلالها هشاشة الأداء السياسي للنظام السابق، ثم المرحلة الثانية و التي تفجرت فيها الأحداث بسيدي بوزيد لتمرّ إلى مناطق الوسط الغربي، لتأتي بعدها المرحلة الثالثة و التي دخلت فيها المدن الساحلية الكبرى الاحتجاجات كصفاقص، سوسة، بنزرت... لتدخل تونس الكبرى في خضم الأحداث انطلاقا من الأحياء الفقيرة.

صنفت الاحتجاجات بتونس في البداية على أنها ذات طابع اجتماعي، وساد الاعتقاد انه يمكن معالجتها من خلال بعث برامج تنموية جريئة في الأفكار والاعتمادات المالية، لكنها بمجرد أن انتقلت إلى المدن الكبرى في سواحل البلاد، حيث تتركز الطاقات النقابية والسياسية والجمعوية والثقافية، فان هذه الاحتجاجات تحولت بسرعة إلى حركة سياسية ترفع شعارات واضحة تطالب بإسقاط الحكومة ثم إسقاط النظام السياسي بأكمله، فنزل المحامون و النقابيون و الأطباء، ولم تلبث الجماهير بكل أصنافها الاجتماعية، موظفين، عمال، فقراء وفي مقدمتهم الشباب أن تنزل إلى الساحات العامة تقودها نخب سياسية، و نقابية وثقافية على الفعل السياسي العلني والسري، وهو ما قلب المعادلة رأسا على عقب².

4- الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس

في بداية سنة 2011 انفجرت في البلاد التونسية انتفاضة شعبية نتيجة تفاعل بين الفئات المهمشة والفئات الوسطى، وقد كان لهذه الأخيرة دور فعال في هذه الانتفاضة خصوصا في الساحات الحاسمة، هذه الفئة الاجتماعية التي تم بناؤها في أواسط السبعينات إلى أواسط الثمانينات، ومن أسباب انحياز الطبقة الوسطى للثائرين تأكلها المتصاعد خلال العقدين الماضيين(من أواسط الثمانينات إلى غاية اليوم)، ولاجتئاب انتفاضات شعبية أخرى في السنين المقبلة وجب إرساء ميثاق اجتماعي يحمي الطبقة الوسطى من الاندثار³.

¹ - المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص.134.

² - المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص.136.

³ - حسين الديماسي، مرجع سابق، ص.161.

من النظر عما حدث في تونس إن كان انتفاضة أو ثورة ، من خلال سقوط النظام السياسي واقتحام مجتمع التونسي مرحلة الانتقال الديمقراطي، فإن المقاربة السببية تظل قاصرة عن تفسير ما حدث، لأن ما حدث كان ملائماً لحدوث ما حدث والتوقيت كان قاتلاً، فما كانت الفئات الاجتماعية المحتجة ستكسب ركة وفق منطق الأهداف المسبقة، والسيناريوهات المعدة سلفاً، إذ ولدت الثورة في تونس في فوضى

طلب الثاني: فواعل الثورة التونسية

تعد الثورة التونسية ظاهرة متعددة الأبعاد، مترابطة الوجوه لا يمكن فهمها باختزالها في طرف واحد، همت فيها فواعل كثيرة ممثلة في القوى السياسية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة فاعلة ميدانياً، إضافة إلى الإعلام الجديد باعتباره من أبرز وجوهها، خصوصاً في ظل الحركة الاجتماعية الجديدة التي أبدعت في استخدام وسائط الإعلام الجديدة التي تحول فيها المواطنون العاديون إلى مراسلين صحافيين كل في منطقتهم أدواتهم في ذلك كاميرات هواتفهم المحمولة.

- دور الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية في الثورة

عادت الثورة التونسية الاعتبار للأحزاب السياسية، والتي وجدت نفسها في صدارة الواجهة على اثر إقرار الرئيس "بن علي" فمن غير المنصف إنكار الدور الذي لعبته الأحزاب والتنظيمات السياسية في تحريك الثورة التونسية، فبالرغم من الحصار الذي كان سائداً في البلاد إلا أن نشاط تلك الأطراف ظل واضراً بل وفعالاً بأشكال مختلفة، فلا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي إلا عبر أحزاب قوية وممثلة²، كان بقدر ما وفرت الثورة فرصة للأحزاب السياسية، فإن هذه الأخيرة قد وجدت نفسها تواجه تحدياً آخر، ذلك بسبب حالة الضعف الذي بقيت تشكو منه، نتيجة لمرحلة الاستبدادية التي مرت بها تونس في العهد البورقيبي، وازدادت اتساعاً مع نظام بن علي، وللحديث عن دور هذه الأحزاب السياسية كفاعل رئيسي في الأحداث نجد أنه تم التمييز بين اتجاهين من الأحزاب: اتجاه جذري وآخر إصلاحية³.

الاتجاه الجذري تزعمه حزبين رئيسيين وهما حزب " المؤتمر من أجل الجمهورية "، وحزب " العمال الشيوعي التونسي "، فكانا من أول الأحزاب التي دعت إلى القطيعة مع نظام بن علي ورفع شعار " الحرية والعدالة والكرامة " الذي رددته فيما بعد جماهير سيدي بوزيد وباقي مناطق البلاد فيما بعد، ومع تطور الأحداث دعا رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية قوات الجيش

¹ - مهدي مبروك، مرجع سابق، ص.179.

² - صلاح الدين القروشي، "المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة"، ثورة تونس، ص.249.

³ - عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص.218.

شرطة بعدم الانصياع لأوامر إطلاق النار، ووجه نداء لكافة الشباب والقوى الحية لأجل تكثيف الاحتجاجات السلمية لأجل الهدف المنشود، والمتمثل في رحيل الدكتاتور¹ ورموز النظام.

كما واكب حزب العمال الشيوعي التونسي تصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي في البلاد منذ شهر نوفمبر 2010، ونبه إلى إمكانية تطور الأحداث وانفجارها في أي لحظة من اللحظات، وبعد اندلاع أحداث وتطورها في سيدي بوزيد توجه الحزب ببيان إلى كل الأحزاب والقوى السياسية والنقابية الحقوقية لتوحيد الصفوف، لإيجاد بديل مشترك لنظام الاستبداد، استجابة لإرادة الشعب ورغبته حتى لا ذهاب تضحياته سدى، كما أكد الحزب في بيان آخر أنه مع الشعب بعمّاله وكادحيه وفلاحيه ونسائه وشبابه، في رغبتهم في التغيير الذي لا نراه إلا برحيل بن علي عن السلطة وحل مؤسسات الحكم.

أما الاتجاه الإصلاحية ممثلاً في الحزب " الديمقراطي التقدمي " وحزب " حركة التجديد " ساند بدوره الثورة، حيث استقطب حزب الديمقراطي التقدمي نخبة شبابية هامة، ومواقفه كانت واضحة ضد نظام بن علي، وتواجدت عناصره في بعض النقابات القطاعية وعملوا على تفعيل الاحتجاجات الشعبية، وتعرض لكثير منهم للاعتقال والسجن، فمنذ بداية الأحداث طالب مناضلو الحزب الحكومة بسحب قوات الأمن وإطلاق سراح المعتقلين والوقف الفوري لإطلاق النار²، ولم تختلف مواقف حزب التجديد عن الحزب الديمقراطي التقدمي الذي طلب بدوره بفك الحصار الأمني وإطلاق سراح المعتقلين وضرورة إعادة النظر في السياسة المتبعة و وضع حد للتصعيد الخطير³، ومع تطور الأحداث فتحت الحركة مقرّها المركزي بتونس العاصمة ليجتمع فيه الديمقراطيون والحزبيون لنقاش الأوضاع⁴.

ومن الفواعل التي لعبت دوراً هاماً في الثورة، هناك المنظمات الوطنية التي تضم بدورها المنظمات المهنية التي كان دورها محورياً خلال الأحداث، حيث أصدر الإتحاد التونسي للشغل بياناً يوم 21 ديسمبر 2011 أكد فيه أن الشغل حق مشروع⁵، وضرورة تجنب الحلول الأمنية في تطويق ردود الفعل العفوية في مواجهة البطالة، ودفعت بعض قيادات النقابات القطاعية لاتخاذ مواقف مساندة لشباب الجهات المنتفضة، في حين تمكنت بعض النقابات القطاعية مثل نقابتي التعليم الأساسي والثانوي من تنظيم العمّال العاطلين عن العمل ومن بينهم الكثير من حاملي الشهادات العليا⁶ للتجمع أمام المقر الرئيس للإتحاد في

¹ - المرجع نفسه، ص. 220.

² - عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص. 227 .

³ - المرجع نفسه، ص. 229.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 231.

⁵ - عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص. 231.

⁶ - المرجع نفسه، ص. 233.

ديسمبر 2010 بحضور مكثف للشرطة¹، وأعلن الإتحاد إضرابا جهويا عاما احتجاجا على ما يجري البلاد يوم 12 جانفي 2011، ثم سرعان ما التحقت باقي الاتحادات الجهوية بالإضراب العام².

ما لعبت الهيئة الوطنية للمحامين دورا متميزا في الانتفاضة التي اندلعت بالبلاد، ففي منطقة سيدي بوعبد الحميد تضامن المحامون مع المحتجين وتظاهروا معهم في الشارع، كما نظّموا يوم 31 ديسمبر 2010 مظاهرة احتجاجية في كامل المحاكم التونسية تعرضوا خلالها للتعنيف من قبل أجهزة الأمن باللباس المدني، مع ذلك أصرت هيئة المحامين على تنفيذ إضرابها بالرغم من خطاب بن علي.

الاتحاد العام التونسي للشغل "جدلية السياسي والاجتماعي".

تعتبر الحركة النقابية من اعرق التنظيمات الاجتماعية في الوطن العربي، حيث عرف التونسيون تنظيم النقابي منذ أواخر القرن 19، أي منذ ظهور التنظيمات النقابية الفرنسية الأولى، ومنذ نشأ الحركة النقابية التونسية كانت معنية بالشأن السياسي إذ كان هناك تلازم بين الفعل السياسي والنضال الاجتماعي، يمكن القول أن التنظيم النقابي والتنظيم الحزبي قد ظهرا على الساحة في الفترة ذاتها (عشرينيات القرن العشرين)، وقد كانت حصيلة الدور الذي اضطلع به الزعماء والناشطون في الحزب الدستوري في تأسيس التنظيمات النقابية الوطنية ان استطاع هذا الحزب التحكم في سياستها وتوجيهها في غالب الأحيان وجهة السياسية التي تخدمها، غير أن هذا التقليد انقلب في بعض المناسبات عندما استطاع الاتحاد العام التونسي للشغل، توجيه الحكومة نحو اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية معينة، أريد منها خدمة مصالح طبقات الضعيفة³.

طوال تاريخ التنظيم النقابي بتونس كانت العلاقة بين الاجتماعي والسياسي جدلية، حيث وجدت المنظمة نقابية ان الدفاع عن مصالح منخرطيه لا يتناقض مع القيام بادوار سياسية، وهو ما يفسر الدور الذي أدته في بناء دولة الاستقلال وكذلك في صياغة البدائل التنموية، وينتظر أن يزيد الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل أهمية في المرحلة القادمة سواء كمنظمة وطنية ضخمة أو عبر حزب سياسي قد نخرط فيه عدد كبير من النقابيين.

¹- المرجع نفسه، ص. 234.

²- المرجع نفسه، ص. 235.

³- عدنان المنصر، مرجع سابق، ص ص. 295-296.

3- الإعلام في ثورة الشعب في تونس

لعب الإعلام دورا بارزا في الثورة التونسية، ويساعد فهمه على فهم أبعاد أخرى لهذا الحدث الخاص، و من ابرز وجوه الخصوصية للثورة التونسية طريقتها المميزة في التعاطي مع ما أتاحتها لها ثورة الاتصالات من تكنولوجيات ووسائط إعلامية حديثة، لكن السؤال الذي يطرح بشدة هو عن موقع الإعلام في نظريات التحول الديمقراطي، وما إذا كانت هذه النظريات تولي أي دور له في إحداث التغيير أو إعاقته.

يمكن للإعلام بطبيعته التواصلية ووسائحه المختلفة، لاسيما مع الانتشار الواسع لاستخدام التكنولوجيات الحديثة، أن يؤدي دورا فعّالا في بناء وتطوير ثقافة سياسية مدنية كإحدى دعائم المجتمع الديمقراطي، غير أن ذلك لا يحدث فجأة، فالثقافة من حيث هي إنتاج وتداول وتمثل الأفكار والقيم وأنماط السلوك، تحتاج إلى عقود وربما أجيال لترسخ وتتحول إلى نمط حياة، لكن الدور الذي أداه الإعلام في ثورة الشعب بتونس في مقاربات التحول الديمقراطي دشّن طريقا جديدا للانتقال نحو الديمقراطية، ما أدى إلى وضع نظريات التحول الديمقراطي التقليدية ذات المنشأ الغربي في مأزق بسبب إن مقاربات التحول الديمقراطي تتخذ دائما من جهاز الدولة محورا لها، إذ لا تولي اهتماما كافيا بالديناميكيات الاجتماعية التحتية و بحركة ووعي الشعب وإرادتهم في إحداث التغيير، لاسيما في ظل تكنولوجيات الإعلام و ما إتاحتها من قدرة على التواصل و الارتباط بعالم المعلومات التي ليس لها حدود¹.

إن تهميش دور الإعلام في التغيير الديمقراطي يكمن فيما يمكن وصفه بهيمنة ثقافة ما قبل الثورة الاتصالية، ومن ابرز ملامح تلك الثقافة أنها تربط ربطا ميكانيكيا نسقيا بين طبيعة النظم السياسية ووظيفة المنظومة الإعلامية التي تعمل ضمنها²، ومن شأن تلك الثقافة فضلا عن كونها أصبحت متجاوزة بحكم التطورات الهائلة في الحقل الإعلامي ممارسة وتنظيرا، إن تجرد الإعلام من أي دور تغييري ولا ترى فيه أكثر من آلية من آليات السلطة السياسية القائمة³.

حسب فريديريك سيبرت فان الإعلام يتخذ دائما شكل ولون البنى الاجتماعية والسياسية التي يتحرك في إطارها، وكما تتعارض الديمقراطية والاستبدادية على مستوى النظام السياسي تتعارض المنظومتان الإعلاميتان المرتبطتان بهما، ففي ظل النظام اللبرالي الديمقراطي تنشأ منظومة حرة منفتحة ومستقلة

¹ - عز الدين عبد المولى، مرجع سابق، ص. 304.

² - المرجع نفسه، ص. 305.

³ - المكان نفسه.

وتقوم بدور الناقد للسلطة والرقيب عليها، فيتحول الإعلام بدوره إلى سلطة رابعة، و هي سلطة يحسب لها ألف حساب من قبل السياسيين.

أما النظام السياسي الاستبدادي، وبحكم طبيعته التسلطية، فإنه يقتضي أن تكون وظائف الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزءا من الوظيفة العامة للنظام، مع خدمة تلك الهيئات مصلحة النظام باعتبارها مصلحة عامة، مع توافق أهدافها مع أهدافه كما تفهمها وتحددها حكومته او حزبه الحاكم، فالأنظمة الاستبدادية مغلقة وتتحصر وظيفتها في تلميع صورة النظام السياسي وتبرير سياسته في الداخل والخارج¹.

ولقد أبرزت لنا التغطية الإعلامية للثورة التونسية اختلافا جوهريا بين منظومتي الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، وربما تساعدنا المقاربة النسقية لعلاقة النظام السياسي بالمنظومة الإعلامية، لفهم النهج الذي سلكته المؤسسات الإعلامية التقليدية في التعاطي مع يوميات الثورة.

الإعلام في تونس قبل الثورة سواء المرئي منه أو الإذاعي أو المطبوع أو الإلكتروني، كان خاضعا كليا لسياسة الحكومة وتوجيهاتها المستمرة، إذ كانت ملكية وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها تتوزع بين الدولة والحزب الحاكم وعائلة الرئيس والمقربين منه، وهو ما افقد هذه الوسائل ثقة الناس وسلبها قدرا كبيرا من المصداقية، فكان ارتباط هذه الوسائل الإعلامية بالنظام الحاكم و التزامها بأجندة سياسية معينة متجاهلا للثورة تجاهلا كاملا، ويضاف للعامل السياسي ودوره البارز في تجاهل الأحداث والعجز عن مواكبة الثورة ضعف الأداء و غياب الحرفية ومحدودية خبرتها الفنية في التغطيات الميدانية².

أما فيما يتعلق بالإعلام المستقل فتمثل في عدد محدد من الصحف التابعة لأحزاب المعارضة، التي كان يقاؤها رهنا بمجهودات مناضلي تلك الأحزاب، باعتبارهم الممولون والمحرون والموزعون، وباعتبارها لم تكن تابعة للمنظومة السياسية، فقد كانت محرومة من الدعم الحكومي ومن التمويل العمومي بمختلف أشكاله كما كانت عرضة للتوقيف المتكرر أو السحب من أكشاك التوزيع³، كلما اعتبرت الحكومة ان ما نشر نقد لها، ولم تكن المواقع الإلكترونية لتلك الصحف بمنأى عن تلك الملاحقات الرقابية، لذلك لم يكن حضور الإعلام المستقل في مرحلة ما قبل الثورة بارزا ولم يكن تأثيره يتجاوز دوائر ضيقة من النخب و ناشطي منظمات المجتمع المدني.

¹ - عز الدين عبد المولى، مرجع سابق، ص.306.

² - المرجع نفسه، ص.308-309.

³ - المكان نفسه.

قابل التعظيم المنهجي والمقصود من قبل وسائل الإعلام الحكومية و الملحقة بها، وأمام محدودية تأثير الإعلام المستقل والمعارض، إلا أن الثورة التونسية وجدت طريقها للإعلام العالمي، وقد انطلقت التغطية الإعلامية متزامنة وفي تكامل واضح بين الإعلام الإلكتروني وقنوات التلفزيون الفضائية، حيث كانت بيرة أولى القنوات التلفزيونية التي واكبت الثورة منذ يومها الأول، إلى جانب قناة فرانس 24 و التي دورا مشهودا في توسيع دائرة التغطية، فقد كان حضور الإعلام الجديد لافتا في مسار هذا التحول وسي الكبير، إذ يؤكد ذلك تفوق أداء الإعلام الجديد بشكله الإلكتروني والفضائي على الإعلام التقليدي في المكبل سياسيا وأخلاقيا ومهنيا، ففي الوقت الذي نجح الإعلام الجديد في نقل أحداث الثورة إلى مع الشرائح الاجتماعية وتعميمها داخليا وخارجيا، اخفق الثاني في مواكبتها ، وعلى الرغم من التباين واضح في أداء الإعلام بين قديمه وجديدة، فقد أبرزت الثورة التونسية وجها جديدا لهذه العلاقة أبرزها جة المتبادلة و التكامل فيما بينهما.

تجدر الإشارة أن الإعلام الجديد له قدرة كبيرة على الوصول الى اكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع، فشبكات الاتصال الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر وغيرها لم تعد مجرد وسائط إعلامية تبتدأ وتنقل المعلومة وتربط الأفراد بعضهم ببعض، فالتغيير على مستوى الدور السياسي والاجتماعي زائد الذي باتت تلعبه هذه الشبكات حمل معه تغييرا في طبيعتها وأضاف إلى طابعها الإعلامي اصلي، طابعا آخر يتعلق بقدرتها التعبوية والتأطيرية والتنظيمية، وهو ما أدركه شباب الثورة جموه عمليا في ساحات التظاهر في تونس¹.

دور الجيش في الثورة التونسي

احد العناصر الأكثر أهمية في التسلسل الحالي للاحتجاجات في بلدان مختلفة من العالم العربي، والتي ذت شكل انتفاضات تطورت في مرحلة لاحقة إلى ثورات في اغلبها سلمية، هي مجموعة التفاعلات ذات الأفعال التي جاءت من أطراف متعددة من بينها قوات الأمن الداخلي بمختلف فروعها و كيالاتها، من شرطة وقوات شبه عسكرية وميليشيات وامن رئاسي واستخبارات، لفهم قدرة الأنظمة على سمود باستخدام درجات متفاوتة من العنف في قمع هذه الثورات، ولتسليط الضوء على الدور المميز لأساسي الذي أدته القوات المسلحة في التعجيل بسقوط رؤوس هذه الأنظمة وأركانها².

1- عز الدين عبد المولى، مرجع سابق، ص.313.

2- نور الدين جبنون، دور الجيش في الثورة التونسي، ثورة تونس، مرجع سابق، ص.325.

الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت في 17 ديسمبر 2011 بسيدي بوزيد، تحولت على مدى ثلاثة أسابيع إلى ثورة شعبية عارمة، نجحت في تحويل مطالبها الاجتماعية إلى مطالب سياسية تتمثل في إبعاد الشعب لكرامته، وسيادته التي سلبت منه على مدى خمسة عقود مضت، وقد ساهم الجيش بدور لنجاح هذه الثورة، فأمام التدهور الأمني الذي شهدته تونس على مدى ثلاثة أسابيع، توالت فيها أحداث بوتيرة سريعة، تم استدعاء الجيش بسبب فشل قوات الأمن الداخلي في السيطرة على الشارع، تم نشر الجيش لأول مرة في كل من سيدي بوزيد والقصرين، غير أن القمع من قبل قوات الأمن في المناطق أدى إلى مناوشات بين الجيش وقوات مكافحة الشغب¹.

انهيار المنظومة الأمنية قام الجيش بالتعاون مع لجان إحياء محلية في استرجاع الأمن تدريجياً، خاصة بعد المواجهات التي امتدت عدة أيام بين القوات الخاصة للجيش وبقايا الحرس الرئاسي، لكن لثورة تونس ما بعد الثورة لا تكمن في الدور الذي ستضطلع به المؤسسة العسكرية بقدر ما تكمن في المستقبل للأجهزة الأمنية التي اقترنت وظيفتها في وقت سابق بالقمع والعنف².

الطلب الثالث: أهم نتائج الثورة التونسية

الثورة التونسية كان لها نتائج كثيرة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، حيث شملت هذه الثورة راءاً من فضاءات المدن والقرى في أغلب البلدان العربية، يتمثل أولها في كون الحدث المذكور أعاد اعتبار المادي والرمزي للسياسة والعمل السياسي، وقد ترتب عن الحراك السياسي اليوم في الشارع العربي، جدل سياسي حول موضوع الإصلاح³.

الثورة التونسية والغليان الذي عرفته الشوارع المختلفة، أدى إلى التوجه نحو الحديث عن ضرورة تحديث تعاقبات سياسية جديدة، تقوم على دعم المشروع الإصلاحي الديمقراطي المجدد والمعطل في أغلب بلدان العربية، كما أعادت هذه الانتفاضات ديناميكية التظاهر في المدن والقرى التونسية، وهي المظاهر التي كانت قد توارت عن المشهد السياسي العربي.

حدثت مبادرة الخروج إلى الشارع في المدن التونسية كل سمات الفعل السياسي المدني المتمسم بالجرأة وشجاعة، ومنحت العمل السياسي المناهض للاستبداد آفاقاً جديدة للتحرك الهادف إلى الدفع بمشروع إصلاح سياسي إلى حدوده القصوى.

المرجع نفسه، ص. 343.

نور الدين جينون، مرجع سابق، ص. 346-347.

كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص. 355.

من إلى ما وقع في تونس إلى تطور أشكال الاحتجاج الاجتماعي في المجتمعات العربية، ففي المغرب سجلنا بالمغرب عام 1998 بروز ظواهر جديدة في مواجهة النظام المغربي، لكن الفعل الاحتجاجي بالمغرب ظل مسموحا به بحكم نوع التعددية السياسية، لكن هذا الأمر لم يكن مسموحا به في تونس، في تميز الفعل الاحتجاجي فيها بكثير من التقييد لنظام بن علي الأمني¹.

الحدث التونسي في سياق الإصلاح السياسي العربي

رج الحدث بكل زخمه وأفعاله الصانعة للتحول السياسي في تونس، ضمن أفق إصلاحي سياسي عربي، ما جرى في تونس و يجري اليوم بشكل متلاحق في ساحات عربية عديدة، ينبغي أن يفهم في إطار انتفاض على بؤس العمل السياسي العربي في العقد الأخيرين²، كما يمكن أن يفهم كجهد لإيقاف مبيع السياسي في ثقافتنا، والحدث لا يخرج عن مشروع إتمام المشاريع الإصلاحية العربية.

الحدث لحظة فاصلة في تاريخ مواجهة دولة التسلط العربية

الثورة التونسية وما يحدث اليوم في الوطن العربي أنجز عملية تحول في الثقافة السياسية الإصلاحية سائدة وكشف عن شيخوختها، وعدم قدرتها على استيعاب دروس التحول المعرفي والتكنولوجي الجديد.

الحدث والتوزيع العربي العادل للاستبداد

إذا كنا نعتبر الأنظمة العربية السياسية متشابهة، وأن هناك أنظمة قليلة عربية تسير نحو الإصلاح، فإن ما حدث في تونس قابل للحصول في أي قطر عربي، وفي مظاهر التحركات التي عرفتها شوارع عربية أخرى بعد ثورة تونس لدليل على ذلك. صحيح أن التحرك الحاصل في تونس ومصر والمغرب، ونمط التحرك القائم في ليبيا واليمن وسوريا يختلف في جوانب معينة، لكن هناك قاسم مشترك وهو الاستبداد والفساد الذي عرفته أنظمة هذه البلدان، لذلك يمكن فهم ما حدث انطلاقا من جملة من العوامل و التي تتمثل في: الطغيان والرفع من أساليب التضيق على الحريات، ومحاصرة مختلف أشكال المعارضة.

إن الحدث الذي انطلق من تونس، ثم شمل المحيط العربي أدى دورا مركزيا في عملية خلخلة أركان النظام التونسي التسلطية، وأيقظ بجرأة فعله الفاعلين السياسيين، ويقدم الحدث كفعل سياسي تاريخي حيث عزز الحدث في تونس مسار تشكل فعل المواطنة كفعل سياسي، ومكن من انجاز دفعة قوية في مسار تشكل قيم المواطنة القائمة على المبادرة بالفعل والمبادرة في إعلان مواقفهم الراضية للتسلط، كما أن

¹ - المرجع نفسه، ص.360.

² - المرجع نفسه، ص.362.

حدث عزز بصورة قوية فعل المواطنة ومهد الطريق بكثير من القوة لكسر الحواجز النفسية والاجتماعية، التي سدت أمام المجتمع العربي كل الطرق المؤدية إلى مغالبة أنظمة الاستبداد¹.

لا يمكن تصور اليقظة التي تبلورت في الثورة التونسية، غافلة عن صعوبات تحقيق المراد السياسي، مثلاً في الإصلاح الديمقراطي فما حدث في تونس يمكن أن يحتضن ليشكل تمهيدا سلميا للخروج من كل أشكال التسلط والفساد التي استقرت في العقدين الأخيرين، لبناء لفق يسمح ببناء المؤسسات والقوانين التي يهيئ الشروع في توطين آليات الإصلاح الديمقراطي، لذلك و بناء على ما سبق يصعب إعلان بعض مواقف الايجابية المطلقة، من كل ما حدث في تونس ومصر، ذلك انه بجوار الفعل التاريخي تبقى جوانب عديدة مليئة بالألغاز².

كما حظيت المسألة الدستورية بمكانة خاصة في سياق الانتفاضة التي انطلقت بتونس في ديسمبر 2010، و توجت بسقوط النظام السياسي، وكانت اولى القضايا التي فتحت باب النقاش الدستوري في تونس هي مسألة التكييف القانوني الواجب ترجيحه لملى الفراغ الناتج عن رئيس الجمهورية، إذ يتعلق الأمر بإعادة تأسيس شرعية جديدة³، بمتطلبات دستورية وقانونية وسياسية مغايرة، وهو ما أوضحته طبيعة الثورة الحاصلة في تونس.

تخللت النقاشات الدستورية والسياسية التي أعقبت سقوط النظام في تونس آراء يمكن محورتها بين من يطالب بنظام برلماني، و من يدعو للعودة للنظام الرئاسي كما تم إرساؤه في وثيقة 1909، قبل أن تحوله التعديلات اللاحقة إلى نظام رئاسوي، ولاسيما منذ حكم رئيس الوزراء الأسبق "الهادي نويرة"⁴.

بعد الثورة التونسية كان هناك إجماع لدى النخبة السياسية والاجتماعية والإعلامية ، لإحداث قطيعة مع النظام القديم و السعي إلى تأسيس نظام جديد قوامه التحرر الذي جعل من النظام الرئاسوي الغير متوازن إلى نظام مغلق، ومع ذلك بقيت وجهات النظر موزعة بين القطيعة مع النظام الرئاسوي جملة و تفصيلا، في حين يدافع آخرون على العودة إلى النظام الرئاسوي كما تكونت أصوله عام 1909، مع نزع الطابع الغير متوازن.

شكلت عملية الدسترة بعد الثورة من خلال اللجنة الاستشارية الخاصة بالإصلاحات الدستورية والسياسية، قضية بالغة الأهمية فيما يمكن أن يحصل من تطور بتونس في المستقبل، فالدسترة بحسبها

¹ - كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص. 370-371.

² - كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص. 373-374.

³ - محمد مالكي، مرجع سابق، ص. 377.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 379.

ضبطا للسلطة من حيث تنظيمها، وممارستها وانتقالها من فريق سياسي إلى آخر ، تستلزم حوارا مجتمعيا عميقا، لذلك فإن أول خطوة على طريق انجاز عملية الدسترة ، هي ان يستوفي الحوار مداه في إنضاج لتوافق عن النظام المرتقب، الممكن والملائم لحال تونس وأوضاعها العامة¹.

أكثر ما لفت الانتباه عن الثورة التونسية، تلك المحاولات التي شابهت بينها وبين الثورة السودانية التي أطاحت بالحكم العسكري سنة 1964، و الثورة الإيرانية التي أطاحت بدكتاتورية الشاه سنة 1979، ومبعث الانتباه ليس التشابه بين هذه الثورات، لكن دليل على أن مصير الثورات الشعبية ليس محسوم سلفا، خصوصا بعد انقسام السودان و قمع المعارضة الشديد لسلطة الرئيس وولاية الفقيه في ايران، اذ انه مرهون باتخاذ القرارات المناسبة للأفق الانتقالي المنشود.

المبحث الثاني: الثورة المصرية

في هذا المبحث نتطرق إلى العوامل الأولى التي يرجع الباحثون الاجتماعيون سبب ثورة الشعب المصري إليها، بالإضافة إلى أهم الفاعلين في الثورة المصرية مع ذكر بعض من أهم نتائجها، وذلك من خلال ثلاث مطالب أساسية.

المطلب الأول: عوامل إطلاق الثورة المصرية

يعتبر أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة علي ليلة أن هناك متغيرات متعددة أدت إلى انفجار ثورة ميدان التحرير، وأولها هو وجود نخبة حاكمة فاسدة أشبه بالعصابة، والتي عملت على نهب خيرات و ثروات مصر منذ ما يربو عن الثلاثة عقود مما أضر بالقدرات الوطنية وجعل مصر رهينة القروض و الإعانات الدولية مما انعكس سلبا على المجتمع المصري وأدى إلى تراجع عن الكثير من الأدوار الهامة التي كان يضطلع بها سواء محليا، قاريا، وإقليميا²، وحذا بأفراده إلى الهروب من هذا الواقع المتردي اللجوء إلى العالم الافتراضي للتفيس و التعبير و متابعة ما يجري في العالم من خلال مواقع الانترنت و شبكات التواصل الاجتماعي، وفي خضم ذلك اندلعت ثورة تونس التي ثمنت الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام الجديد في حياة المجتمعات فكانت بداية الإعداد و التخطيط لثورة مماثلة في مصر مع توفر ظروفها من غضب ورفض شعبي لمشاريع التوريث وازدياد ضحايا التعذيب في أقسام الشرطة المصرية، غير أن هناك عوامل تاريخية، اجتماعية، اقتصادية وأخرى سياسية متداخلة يمكن الاعتماد عليها لتفسير ثورة الشعب المصري الأخيرة، فالشعب المصري ذو طبيعة ثورية ذلك انه قام بخمس ثورات كبرى خلال

¹ - المرجع نفسه، ص 395.

² - محمود عبد الفضيل، "الثورة المصرية (الدوافع والاتجاهات والتحيزات)"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2012، ص 26.

القرنين الأخيرين، أي ثورة كل أربعين عاما في المتوسط، وقد تميزت هذه الثورات بوجود تحالف-أو على الأقل عدم تناقض-بين الجيش و الشعب، كما غلب عليها الطابع الوطني السياسي و ليس المطلبي¹ هذا تاريخيا، أما على المستوى الاجتماعي فاتسم الوضع بضعف منظومة القيم والأخلاق في المجتمع- والتي يتحمل الإعلام مسؤوليتها بشكل كبير مما أدى إلى الفوضى و العشوائية-، و اختلال النسيج الاجتماعي الأخلاقي وارتفاع معدلات الجريمة كنتيجة حتمية لاعتماد العصا الأمنية كآلية ضبط اجتماعي بحيث تمحور الاهتمام حول امن النظام السياسي عوضا عن امن المجتمع، مع ملاحظة معارضي النظام و التضيق عليهم²

دون أن نسي تردي الأوضاع الاقتصادية و اتساع حيز الفقر وتفشي البطالة وانخفاض الدخول مقابل ارتفاع الأسعار، وتدني مستوى الخدمات الأساسية كالسكن، الصحة، التعليم، و بعض المواد الضرورية (كالخبز و الغاز)، هذا الواقع المصري المعاش كانت تقابله أرقام الجهات الرسمية حول ارتفاع معدلات النمو في تناقض واضح أفقد ثقة الفرد في مسؤوليه المشكوك في جزء كبير من شرعيتهم على خلفية تزوير انتخابات مجلس الشعب الأخيرة قبل الثورة (أكتوبر 2010)، ضف إلى ذلك ضعف القرارات السياسية (قرار بيع الغاز المصري لإسرائيل بأسعار منخفضة سنة 2004 حتى 2030 بالرغم من حاجة مصر إليه، الموقف المصري من حصار غزة و حرب لبنان 2006)، وكذا احتكار الرئاسة لعملية صنع و اتخاذ القرار عن طريق الاستعانة بالحزب الوطني لتبرير القرار و الجهاز الأمني لفرضه بالقوة و قمع المعارضة في ظل انحراف خطير للنخب المصرية التي تخلت عن دورها الإبداعي و النقدي البناء لصالح ادوار الفساد و استنزاف القدرات الوطنية وكذا استبعاد النخب الحقيقية و تعويضها بأخرى فاسدة أو لديها قابلية للفساد³، كما أن حالة الغلق السياسي و استمرار العمل بنظام الطوارئ الذي أتاح للشرطة اعتقال المواطنين و استجوابهم وحتى تعذيبهم (حالة خالد سعيد في 2010، وحالة سيد بلال في 2011 بعد تفجيرات كنيسة الإسكندرية)

بالإضافة إلى هذا لا يمكن إغفال الحديث عن الدور التراكمي للاحتجاجات الشعبية المختلفة التي سبقت ثورة 25 جانفي في مصر⁴، فمصر عرفت عدة حركات احتجاجية شعبية متكررة و لم تلقى استجابة لدى النظام السياسي، فالفترة الممتدة مابين 2005 و 2010 عرفت حوالي خمسة آلاف احتجاج نظمته مختلف

¹ - علي ليلة، مرجع سابق، ص 27.

² - المرجع نفسه، ص 49.

³ - المرجع نفسه، ص 44، 45.

⁴ - جمال علي زهران، "الاتجاهات المنطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر"، الثورة المصرية (الدوافع والاتجاهات والتحديات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 138.

الحركات الاجتماعية كحركة "كفاية" في 2008، وحركة "7 أبريل" في 2008، وحركة "كلنا خالد سعيد" في 2010¹ وهي احتجاجات فنوية في غالبيتها كان مصيرها التجاهل و التسوية، وأخرى ذات دلالات سياسية على قلتها تم تسخير القوى الأمنية للتعامل معها عن طريق القمع، فهذه الطريقة في التعامل هي التي كان لها انعكاس مباشر على مسار هذه الحركات مع مرور الزمن، فبفعل التراكم والاستمرارية تحولت هذه الاحتجاجات البسيطة و الفئوية إلى احتجاجات شاملة في شكل ثورة شعبية تفجرت شرارتها يوم 25 جانفي 2010.

إن فشل النظام السياسي المصري في استيعاب هذه الاحتجاجات و المطالب وطريقته في التعامل معها و التي غالبا ما تكون سطحية المعالجة حيناً، والتعامل القمعي في أحيان كثيرة يؤدي بالضرورة إلى تعاضم المشاكل و اتساعها، و بالمقابل ترتفع درجة الاحتقان والغضب الاجتماعي إلى أن يتوفر العامل المفجر أو الفتيل الذي يشعل الوضع الاجتماعي و حينها تكون وسائل التدخل محدودة لدى صانع القرار و يكون الوقت قد فات للتدارك، وهو الأمر الملاحظ خلال الثورة التونسية و المصرية على حد سواء بحيث بعد اندلاع الاحتجاجات و وصولها إلى ذروتها لم تفلح الوعود و الخطب الجديدة التي تبناها رئيسا البلدين في إعادة الثقة بينهم وبين الشعب، بل ازدادت الشعوب قناعة أن الوقت قد فات والأنظمة تحاول ربح الوقت فقط.

وعليه فإن هذه الظروف مجتمعة مهدت كلها لظهور الاحتجاجات الاجتماعية قبل ثورة 2011 بمختلف أشكالها (العمالية، والسياسية)، وازدادت كثافة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة و تسبب ذلك في إنهاك القوى الأمنية التي تخلت في أحيان كثيرة عن قمع المحتجين الشيء الذي ساهم في انتشار أوسع لثقافة الاحتجاج الاجتماعي في أوساط المجتمع المصري، ضف إلى هذا كله السبب الرئيسي الذي فجر الوضع في مصر هو الثورة التونسية التي نجحت في دفع الرئيس التونسي إلى التخلي عن الحكم و الفرار إلى المملكة العربية السعودية مما ساهم بشكل واضح في تفجير ثورة 25 يناير بمصر².

وكان يوم عيد الشرطة المصرية اليوم الذي تم تحديده للخروج في مظاهرات ضد الوضع القائم، غير أن أهم تحول في مجريات الأحداث ومطالب المحتجين (منعرج الأحداث) كان بسبب طريقة تعامل النظام المصري مع الاحتجاجات في يومها الثالث (يوم 28 جانفي 2010)، والتي انطلقت من مختلف المحافظات مباشرة بعد صلاة الجمعة تجاه ميدان التحرير والميادين الرئيسية لعواصم المحافظات، بحيث أن استخدام

¹ - المرجع نفسه، ص. 139.

² - علي ليلة، المرجع السابق، ص ص 26-30.

قوات الأمن المصرية للقوة المفرطة خلال سبع ساعات متواصلة يوم الجمعة 25 يناير لمنع المتظاهرين من الوصول إلى الميادين العامة¹ كان له أثر عكسي على مجرى الأحداث بحيث ازداد المتظاهرون إصرارا على الوصول إلى هدفهم وازدادوا قناعة بفشل هذا النظام في التعامل مع مطالبهم وأدركوا أنهم وصلوا إلى لحظة اللارجوع خصوصا مع سقوط المزيد من القتلى، وفي هذا اليوم "جمعة الغضب" ظهرت لأول مرة شعارات وهتافات "الشعب يريد إسقاط النظام" المستمد من شعار التونسيين و شعارات أخرى تدور في مجملها حول إسقاط نظام الرئيس مبارك بأكمله.

المطلب الثاني: فواعل الثورة المصرية

لعل أهم ما ميز ثورة مصر هو مخالفتها لجميع التوقعات و النظريات الاجتماعية التي تقول بأن الفاعل الثوري غالبا ما يكون من السياقات الاجتماعية التي تعاني الحرمان و الفقر و غياب العدالة، وان الطبقات المترفة يستحيل أن تفرز ثورة²، لكن الثورة المصرية خالفت كل التوقعات بأن تكون العشوائيات-التي تحيط بكبريات المدن المصرية-، أو الشرائح الوسطى للطبقة الوسطى-التي تضررت كثيرا من الواقع الليبرالي المشوه³ الذي تعيشه مصر منذ بداية التسعينيات- هي الفاعل الرئيسي في أي ثورة اجتماعية محتملة، بحيث جاء الفاعل الثوري الأساسي من الشرائح العليا للطبقة الوسطى و التي تميزت بإتقانها لغة العصر(الانترنت) التي ساعدتها في الإطلاع على ما جرى في تونس والتفاعل معه و من ثمة مقارنة واقع مجتمعهم و أقرانهم من الشباب مع ما حدث في تونس فوجدوا أن الخوف فقط هو ما يمنعهم من الثورة ضد الواقع المتردي الذي يعيشه الشباب المصري فتبلور لديهم الطموح للقضاء على هذا الحرمان النسبي من الكرامة و الحرية، وهو ما أعطى الطابع الإصلاحى لمبادراتهم في البداية التي سرعان ما تحولت إلى مطالب ثورية من معاقبة المعتدين على خالد سعيد إلى إقالة وزير الداخلية نظرا لطبيعة تعامل قوات الأمن معهم في أولى تجمعاتهم في ميدان التحرير للمطالبة بمعاقبة المعتدين على خالد سعيد الشاب المصري الذي توفي تحت تعذيب قوات الأمن المصرية، ثم سرعان ما ارتفعت حدة المطالب الى حل مجلسي الشعب و الشورى، ثم تنحي رأس النظام السياسي و محاكمته، والتحققت باقي شرائح الطبقة المتوسطة بميدان التحرير في منحنى تصاعدي للفواعل و للمطالب في تأثر واضح بالثورة التونسية⁴، وعليه فان الفاعل الثوري في مصر تشكل تدريجيا بداية من القضاء الافتراضي (صفحة كلنا خالد سعيد) و الذي

¹ - المرجع نفسه، ص. 143.

² - المرجع نفسه، ص. 50.

³ - المرجع نفسه، ص. 51.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 53، 54.

انتقل إلى الواقع في شكل احتجاج تلقائي محدود ضد سطو الأجهزة الأمنية لكنه سرعان ما توسع و ارتفع سقف المطالب إلى أن وصل إلى إسقاط النظام ومحاكمته.

و الملاحظ أن فئات الشعب المختلفة التحقت تباعا بميادين التحرير عبر أنحاء مصر و ضمت مختلف الشرائح الاجتماعية والإيديولوجيات بمعنى أن الفاعل في الثورة المصرية تشكل تدريجيا من الجماهير ثم التحقت به النخب السياسية و الثقافية، فشاباب الفيسبوك هم الذين شكلوا النواة الأولى للثورة المصرية عبر شبكات التواصل الاجتماعي (صفحة كلنا خالد سعيد أو لا)، ثم نقلوها إلى الميادين العامة أين التحقت فئات الشعب المختلفة بشكل نفي طابع الفئوية أو الطبقية عن الثورة المصرية، وهو ما يعد من مميزات الثورة المصرية و يتضح ذلك أكثر من خلال إبداعها لما يعرف بالمليونيات التي تكون على شكل مظاهرات مليونية كل جمعة تطرح فيها مطالب الشعب في الميادين العامة¹، عبر اللافتات والشعارات و الهتافات في انعكاس لدرجة وعي الشباب المصري، و إضافة إلى هذا الفاعل الرئيسي هناك فاعل آخر هام جدا و هو الجيش المصري الذي ساند الشعب في ثورته² مؤكدا عقيدته التاريخية في وقوفه دوما إلى جانب الشعب و تجلى ذلك منذ البداية عندما رفض إطلاق الرصاص ومواجهة المتظاهرين، بل اكتفى عند نزوله إلى الشارع بحماية المظاهرات و الحفاظ على الممتلكات بخلاف دور الشرطة المصرية التي دخلت في مواجهات دامية مع المتظاهرين بالرغم من أن الثورة المصرية تميزت بطابعها السلمي و الابتعاد عن العنف و العنف المضاد مما اكسبها تأييدا واسعا محليا و دوليا.

و عليه فان الفاعل في الثورة المصرية اختلف عن ما هو متعارف عليه في التنظيم الثوري و الاجتماعي، بحيث أنها لم تنتسب لأي تيار فكري و لا تنظيم حزبي و لا طبقة معينة بل كانت تعبر عن انسجام مختلف مكونات المجتمع المصري و فئاته (ثورة وطنية شعبية) دون أن تقدم أية جهة أو تنظيم أو حزب على الاستحواذ على هذه الثورة و ذلك راجع بالأساس إلى التنظيم المحكم الذي ميزها من خلال إقامة اللجان الشعبية لتنظيم المظاهرات والاعتصامات بهدف حمايتها من الاستدراج نحو العنف، وأيضا من خلال المستشفيات الميدانية لمعالجة المصابين، والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في نقل الوقائع و التواصل بين شباب الثورة لقطع الطريق أمام أي محاولة تضليل أو اختراق أو استيلاء، فهذا التنظيم المحكم للثورة وفر لها حماية و حصانة زادت من عوامل نجاحها.

¹ - المرجع نفسه، ص. 56.

² - المرجع نفسه، ص. 60.

وعليه فإن أهم فواعل الثورة المصرية تمثلت في الشباب المصري الواعي والذي أحسن استخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة (الفيديو و التويتتر) اقتداءا بشباب الثورة التونسي.

المطلب الثالث: أهم النتائج:

إن من أهم نتائج الثورة المصرية أنها أسقطت الرئيس مبارك الذي حكم لما يزيد عن الثلاثين عاما و أفشلت مشروع توريث الحكم الذي كان مخططا له لصالح ابنه جمال مبارك، وكان ذلك في يوم الجمعة 11 فيفري 2011 أين أعلن نائب الرئيس-الذي عين أيام الاحتجاجات- أن الرئيس المصري قد انسحب من منصبه و تسلمت القوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، كما تم حل الحزب الوطني بقرار من المحكمة الإدارية العليا كما هو الشأن مع تونس التي حل حزب التجمع الحاكم فيها بقرار قضائي، بالإضافة الى إحالة قيادات الحزب إلى المحاكمة بتهم الفساد وقتل المحتجين بما في ذلك رئيس الجمهورية و عائلته و وزرائه.

وعاشت مصر حالة من الفوضى و الانفلات الأمني خلال الثورة برزت فيها أحداث "موقعة الجمل" في فيفري 2011 في ميدان التحرير، وكذا أحداث "مباراة بور سعيد" في فيفري 2012(ذكرى أحداث موقعة الجمل) كأبرز أحداث العنف و الفوضى في مصر بعد الثورة، و التي لا زالت نتائج التحقيق فيها لم تظهر إلى اليوم إلى جانب قضية قتلى الثورة المصرية التي لم تتقبل أسرهم حكم المؤبد الذي صدر يوم 2 جوان 2012 في حق الرئيس المصري و وزير داخلية.

كما أن الثورة المصرية أحدثت حركية كبيرة في المشهد السياسي المصري بحيث ظهر عدد معتبر من الأحزاب في تنافس كبير للأفكار والبرامج في وضع يختلف تماما عن ذلك الذي كان قبل الثورة، كما تم تعيين ثلاثة حكومات وتنظيم انتخابات تشريعية أفرزت مجلس شعب جديد مكون في غالبيته من حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين، وهو المجلس الذي تولى تنصيب لجنة لاستقبال ملفات مرشحي رئاسة الجمهورية، وتم تنظيم الانتخابات الرئاسية في 25 ماي 2012 في دورها الأول و التي عرفت تقدم مرشح الإخوان و رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق دون الحصول على الأغلبية التي تسمح لأحدهما بتقلد منصب الرئيس، وهو ما يستدعي تنظيم دور ثاني من الانتخابات بين المترشحين للتعرف على الرئيس المصري الجديد.

خلاصة الفصل الرابع

ان نجاح الثورة التونسية في إسقاط الرئيس زين العابدين بن علي كان له امتدادات و ارتدادات على مستوى الدول المجاورة، وكانت مصر أولى هذه الدول التي تأثر شعبها بالثورة التونسية و سار على نهجها.

وتقف مجموعة من الأسباب-التي تكاد تكون نفسها في البلدين و في غالبية البلدان العربية- وراء هذه الانتفاضات التي سرعان ما تحولت إلى ثورات بحيث تدور في مجملها حول الحرية و العدالة بدليل أن الشعارات الرئيسية في البلدين ارتكزت على هذين المطلبين.

وقد كان للشباب سواءا التونسي أو المصري الدور الرئيسي في هاتين الثورتين، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة (الإعلام الجديد) غير انه بالرغم من نجاح الشعبين في إجبار رئيسيهما على التنحي إلا أن هذا لا يعني التخلص من نظامها بصفة كلية، بحيث مازالت بقايا الأنظمة السابقة موجودة و قوية بفعل مكوناتها الطويل في الحكم و بالتالي استئصالها عملية صعبة ومعقدة.

غير أن أهم عامل حاسم في تحول مسار الأحداث في الثورتين التونسية و المصرية كان طريقة التعامل، فتجاهل المطالب والسطحية في المعالجة، بالإضافة إلى التعامل الأمني مع احتجاجات ذات طبيعة اجتماعية اقتصادية حولها إلى احتجاجات سياسية تطالب بإسقاط النظام، و هو الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال طبيعة النظام في البلدين الذي يعتمد في عملية الضبط الاجتماعي على المقاربة الأمنية القمعية بصفة أساسية، بينما في دول أخرى مثل السعودية و الجزائر عملية الضبط الاجتماعي تحكمها عوامل عديدة أخرى كموارد المحروقات مثلا(الريع البترولي)، وربما هو السبب الذي مكن مثل هذه الدول من تجاوز ارتدادات الثورات العربية إلى الآن، بالإضافة إلى الدروس المستخلصة من تجارب سابقة (الجزائر) استبعدت الخيار القمعي كإستراتيجية تعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية حتى لا يقع لها مثلما وقع في تونس و مصر.

خاتمة

خاتمة:

إن المنتبغ لأحداث جانفي 2012 يلاحظ طابعها العنيف والذي كان في كثير من الأحيان غير مبرر من خلال التعرض للممتلكات العامة و الخاصة على حد سواء، فالاحتجاجات الاجتماعية هي التي تحمل مطالب واضحة والجهة التي تقف خلفها واضحة و تستخدم الوسائل المتعارف عليها كالإضرابات و الاعتصامات و المظاهرات إلى أن نصل إلى العصيان المدني، لكن ان تنفجر الاحتجاجات بفعل شائعات وأخبار حول وجود نية لدى الدولة لإزالة التجارة الفوضوية نهائيا وتهديم السكنات الهشة و الفوضوية فهنا نطرح مشكل آخر يتعلق بغياب منظومة اتصالية على مستوى الدولة على حد تعبير الباحث علي الكنز¹، وهو الغياب الذي يشجع على ان تكون الإشاعة عنصر فعال و مؤثر في المجتمع الجزائري مع ما ينجر عن ذلك من خطورة وتهديد لأمن و سلامة المجتمع، هذا عن المحرك لهذه الاحتجاجات التي كان يمكن أن يكون لها انعكاسات أخرى خصوصا في ظل الظرف الإقليمي الذي جاءت فيه (الربيع العربي)، أما عن الجهات التي تقف وراء هذه الاحتجاجات أو وراء الإشاعات التي أشعلت فتيل الاحتجاجات فيمكن الوصول لها من خلال بعض المؤشرات.

أهم هذه المؤشرات هو الطرف المستفيد من هذه الاحتجاجات: فبعد اندلاع الاحتجاجات قام مجلس الوزراء بإقرار مجموعة من التدابير العاجلة هدفها خفض أسعار بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع كان المستفيد الأول منها هم المتعاملون التجاريون لمادتي الزيت و السكر و بدرجة أقل متعاملوا الفريضة من خلال استفادتهم من الإعفاءات الضريبية و الدعم الكبير الذي خصصته الدولة لمنتجاتي و مستوردي هذه المواد، هذا من جهة و من جهة أخرى تم تجميد كل الإجراءات التي كان من المقرر دخولها حيز التنفيذ في سنة 2011 على غرار الفوترة و التعامل بالصكوك، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ان الجهات التي تسيطر على سوق هذه المواد هي التي حركت جزءا من الشارع الجزائري لتحقيق تنازلات من الحكومة التي اتخذت تدابير تهدد مصالح هؤلاء المتعاملين الإقتصاديين مما يعني اننا أمام لوبيات اقتصادية متحكمة في السوق الوطنية و بإمكانها حتى التدخل في القرارات السياسية التي لا تخدم مصالحها و لو كان ذلك على حساب الأمن.

كما ان تزامن الاحتجاجات مع الوضعية المالية المريحة للجزائر باحتياطي صرف يقارب المئة و خمسين مليار دولار و التراجع الكبير في المديونية والحركية الكبيرة في انجاز المشاريع يجعل من فرضية ارتباط الاحتجاجات بانخفاض نسبة النمو غير صالحة في الحالة الجزائرية خصوصا اذا علمنا ان نسبة النمو

¹ - Ali El Kenz, Ordre et Desordre Informationnels, El Watan, :http://www.elwatan.com/contributions/chronique-ali-el-kenz/ordre-et-desordre-informationnels-29-05-2010-80044_239.php

خلال سنة 2010 قاربت 3،9% حسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2010¹، ولكن هل نسبة النمو تعكس وجود تنمية؟ التنمية تختلف عن النمو والنمو الذي تشهده الجزائر مرتبط بالمشاريع المنجزة من عائدات البترول، فالتنمية مرتبطة بالاقتصاد المنتج الذي يخلق الثروة ومناصب العمل الدائمة والتنمية المستدامة.

كما ان المتتبع لطريقة تعامل السلطة في الجزائر مع احتجاجات جانفي 2011 يجد انها لم تقع في خطأ النظامين التونسي و المصري باعتماد المقاربة الأمنية القمعية أمام الاحتجاجات بل اعتمدت اسلوب ضبط النفس و تجنب مواجهة المحتجين الا في الحالات القصوى حتى لا تتطور الاحتجاجات، هذا من جهة و من جهة أخرى فقد لجأت السلطة السياسية الى توظيف العائدات المالية التي تحوزها لامتناس الغضب الشعبي و ذلك من خلال تخصيص أغلفة مالية لدعم أسعار المواد الأساسية و خفض أسعارها و كذا تقديم قروض و إعانات للشباب الراغب في إقامة مشاريع و مؤسسات مصغرة، بالإضافة الى رفع اجور عمال و موظفي مختلف القطاعات كنوع من أنواع التهذنة و المسكنات الاجتماعية و هو حل لجأت اليها دول أخرى كالسعودية.

بصفة عامة ما ميز احتجاجات 5 جانفي 2011 على وجه الخصوص هو غياب مطالب واضحة من قبل المتظاهرين كما غابت عنها الشعارات السياسية عكس ما حدث في تونس و مصر لاحقا فهذه الخصوصية أخرجت الجزائر من مد الربيع العربي الذي طال فيما بعد ليبيا واليمن وسوريا، كما أن الاحتجاجات في الجزائر متجددة بصفة مستمرة وفقا لقاعدة نفس الأسباب تؤدي لنفس النتائج، ذلك أن التعامل معها في كل مرة يتم بطريقة سطحية دون الوصول إلى معالجة جذرية مما يؤدي إلى تكرار سيناريو الاحتجاجات، لكن الجديد في الوقت الحالي هو أن الاحتجاجات في بلد ما قد تؤدي إلى عدوى لدى بلدان مجاورة تجمعها معها ظروف مشابهة مثلما حصل في مختلف الدول العربية، بل قد تقود حتى الى تهديد السيادة والى تدخل في الشؤون الداخلية للبلد وهو الخطر الذي يجب أن تدركه السلطة السياسية في الجزائر من خلال البحث عن حلول حقيقية لمختلف المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الجزائر من خلال اغتنام الطرف المالي المريح للجزائر لتحقيق الإقلاع الاقتصادي و ضمان التنمية المستدامة لأن طبيعة النظام الريعي الزبائني في الجزائر هو أكبر خطر يهدد المجتمع و الدولة الجزائرية، فليس من الممكن الاستمرار في شراء السلم الاجتماعي اعتمادا على عائدات المحروقات بل الحل يكمن في إيجاد الاقتصاد البديل المنتج للثروة وذلك بفتح المجال أمام المبادرات الفردية و الجماعية و القضاء على احتكار الأفراد حتى لا تتكرر أحداث جانفي 2011 و لا تصبح السلطة السياسية رهينة جماعات الضغط و المصالح الى

¹ يحي ر، البنك العالمي يتوقع ارتفاعا في نسبة نمو الإقتصاد الجزائري ال 3.9 بالمئة خلال العام الجاري، جريدة الجزائر نيوز، أخذت من الرابط التالي يوم 2011-05-12 من الرابط التالي: <http://www.djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/9153>-----39-----html

الدرجة التي تهدد استقرار و سلامة المجتمع، و عليه فان احتجاجات جانفي 2011 ليست إلا إحدى صور التسيير غير السليم الذي يعاني منه اقتصادنا(الاحتكار و المضاربة) و نتيجة لتحكم لوبيات تجارية في مفاصل الإقتصاد على حد تعبير الوزير الأول الجزائري¹.

¹محمد مسلم، أويحي: "أزعج البعض و أرفض أن أكون مجرد واجهة"، جريدة الشروق اليومي، الرابط التالي:
<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/130990.html>

قائمة المراجع

- عبد ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، الجزائر: منشورات الشهاب، 2008.
- علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقارنة سوسيولوجية، عنابة: مختبر
بيية، الانحراف والجريمة في المجتمع، 2006.
- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.
- محمود عبد الفضيل، "الثورة المصرية (الدوافع والاتجاهات والتحديات)"، المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2012..
- لطفى طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي"، ثورة تونس (الاسباب
سياقات والتحديات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
- جمال علي زهران، "الاتجاهات المنطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر"،
ثورة المصرية (الدوافع والاتجاهات والتحديات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
بيروت، 2012.

- 01- Didier le Saout et Marguerite Rollinde, **Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb**, Paris: éditions Karthala, 1999.
- 02- Eric Neveu, **Sociologie des mouvements sociaux**, Paris: éditions la Découverte, 2000.
- 03- IZEDAREN Fayçal, **Les étudiants face au pouvoir politique en Algérie**, « Analyse socio-historique, de l'action étudiante », Paris VIII: Doctorant en sociologie.
- 04- Lardjane Omar, **Elites et société dans le monde arabe-le cas de l'Algérie et l'Egypte-**, (Actes de Colloque scientifique, Timimoune, 23, 24, 25 mars 2002), Alger: éditions Casbah, 2007.
- 05- Philippe Braud, **Sociologie politique**, (9em édit), Paris: éditions l'Extenso, 2008.
- 06- Salim chena, **l'Algérie dans le printemps arabe «Entre espoirs, initiatives, et blocages** », *Confluences Méditerranée*, Distribution électronique Cairn.info pour L'Harmattan, pour consultation électronique: <http://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2011-2-page-105.htm>

07- Samir Larabi, **Algérie: impuissance des mouvements populaires:**

<http://www.cetri.be/spip.php?article1468>

الالات منشورة على شبكة الانترنت :

" أصحاب البنوك أفرغوا البنوك من الأموال."

<http://www.fkirina.com/spip.php?article1377>

"الجزائر تستجيب للاحتجاجات وتخفف أسعار السلع الغذائية."

<http://www.algareda.com/?p=807>

"بوتفليقة يعلن عن قرارات لتهدئة الجبهة الإجتماعية والطبقة السياسية."

<http://snte17.alafdal.net/t3081-topic>

"ويكيليكس خفايا وأسرار السياسة العالمية."

http://wikileaks-a.blogspot.com/2010/12/blog-post_2780.html

"أحمد بن بيتور،" أصبح التغيير حتميا لماذا وكيف؟"

<http://www.cicc-dz.net/docs/aout2011/changAR.pdf>

<http://www.alarabiya.net/articles/2011/12/10/181803.htm>

arabic.rt.com/news_all_news/.../61140/

"أحمد عظيمي،" تلفزيون الأعلام والبرامج العجاف."

<http://www.echoroukonline.com/ara/aklam/analyses/adimi/66704.html>

الإذاعة الوطنية، البرلمان يصادق بالأغلبية المطلقة على قانون الأحزاب السياسية.

http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12108

[11-12-06-11-14-46&catid=56:2010-05-13-10-29-46&Itemid=109](http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12108)

أنباء إنفو: موقع تحليلي إخباري

<http://www.anbaa.info/spip.php?article7318>

بوعلام بوغمراسة، " الجزائر.. احتجاجات ينقصها الزخم."

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=11784&article=610850&feature>

جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط:

<http://www.aawsat.com>

الجزائر نيوز، هيلاري كلينتون، تشيد بإصلاحات الرئيس وموقف الجزائر من الربيع العربي.

<http://djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/33567-2012-01-13-18-38->

[21.html](http://djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/33567-2012-01-13-18-38-21.html)

جزايرس، لندن تنتظر تجسيد إجراءات بوتفليقة على أرض الواقع.

<http://www.djazairnews.com/elkhabar/251396>

حبيبة محمودي، "أزمة أوروبا ستفرغ جيوب الجزائريين."

<http://www.ennaharonline.com/ar/national/86309>

حسين عبد العزيز، «الثورات العربية تملل اجتماعي يلامس السياسي»، قراءات العرب،
[www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab Daily/2011/03/03/21-03/P06.pdf](http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab%20Daily/2011/03/03/21-03/P06.pdf)

الخبر، عثمان لحياني، "الجبهة حركت 141 احتجاج خلال شهر سبتمبر"

<http://www.elkhabar.com/ar/watan/268485.html>

زينب مكي، "فضيحة سوناپراك تعيد فتح ملفات الفساد في الجزائر".

<http://www.moheet.com/2010/02/09/%D9%81%D8%B6%D>

سي السعيد، وكالة سولا برس، "الإستثمارات الأجنبية في الجزائر".

<http://arabsolaa.com/articles/view/7870>

الشروق أون لاين، إصلاحات بوتفليقة تذهب في الاتجاه الصحيح.

<http://www.echoroukonline.com/ara/national/72985.html>

الشروق أون لاين، قرارات بوتفليقة تاريخية لكنها بحاجة إلى حكومة جديدة.

<http://www.echoroukonline.com/ara/economie/69050.html>

عبد الله بن علي، "احتياطات الصرف الجزائرية بلغت 155 مليار دولار مع نهاية 2010".

http://www.darelabhath.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&d=72:-1552010-&catid=27:finnance&Itemid=72

العربي زيتوت، قناة الحوار

<http://www.youtube.com/watch?v=TKvVtFubRJs&feature=related-video&catid=236:qq2010&Itemid=59>

عروس زبير، الانتفاضة العسية: الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/1679/%D9%85%>

العايشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر. الجزيرة: 11 فيفري 2011.

<http://www.sadi9i.com/news>

فاتح ربيعي

<http://eladjwaaonline.com>

فاروق أبو سراج الذهب، "قراءة في خطاب الرئيس بوتفليقة: هل تمثل الجزائر الاستثناء في

الدول العربية."

[www.hmsalgeria.net/.../bouteflika_disc_reading.](http://www.hmsalgeria.net/.../bouteflika_disc_reading)

فريدة م، "الأحزاب السياسية تحمّل السلطة مسؤولية الأحداث وتدعوها

لاتخاذ إجراءات فورية."

<http://belimour.ahlamontada.com/t879-topic>

فيرنر روف، " ثروة الجزائر نعمة على النخبة الحاكمة ونقمة على عامة الشعب. "

<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,14756815,00.html>

محمد مسلم، " أوامر بمطاردة تجار الأرصفة والأسواق الفوضوية. "

<http://www.echoroukonline.com/ara/national/50956.html>

محمد مسلم، أويحي: "أزعج البعض و أرفض أن أكون مجرد واجهة"، جريدة الشروق اليومي، الرابط التالي:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/130990.html>

مركز الجزيرة للدراسات:

<http://aljazeera.net/NR/exeres/C859E0DD-A12D-4848-9B0E--20DB6262FF5665.htm>

المساء يومية وطنية إخبارية إخبارية، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين.

<http://www.el-massa.com/ar/content/view/43232/38/>

مشروعات توريث الحكم في ست دول عربية تبخرت في عام واحد".

http://alazma.com/site/index.php?option=com_content&view=article&id=31019

موقع المعرفة، إحتجاجات الجزائر 2010-2011.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A%D8%B1_2010-2011

موقع نماء، " أدعاءات إقتصادية جيدة للجزائر خلال سنة 2010".

<http://echo.hmsalgeria.net/article417.html>

ناصر جابي، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية. "

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df946cf-90a0-d92cbb5dd3e4/e62cf0d7-b405-4d61-92d3-5bddcd207e50>

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/e62cf0d7-b405-4d61-92d3-5bd>

ناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/e62cf0d7-b405-4d61-92d3-5bd>

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/e62cf0d7-b405-4d61-92d3-5bd>

وزارة الإتصال والإعلام، التصويت بالأغلبية المطلقة على قانون الإعلام من قبل المجلس

الشعبي الوطني.

http://www.ministerecommunication.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&d=654

وليد الظواهري، "أضواء على أحداث الشغب في الجزائر الجزء الأول،

<http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=5293809> -

جم:

إحسان محمد الحسن، موسوعة العلوم الاجتماعية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1982.

جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

معجم المعاني، "إحتجاج".

<http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang> -

مجلات:

أحمد سعدي، "في مفهوم الإحتجاج"، مجلة عدالة، العدد:6، نوفمبر 2004.

شريفة ماشطي، المشاركة الديمقراطية أساس الفعل الاجتماعي، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة

ري بقسنطينة، الجزائر، 2010.

مجلة الباحث الاجتماعي، عبد الحليم مهور باشة، الدولة وتهميش الشباب في الجزائر، جامعة

بف: عدد 10، 10 سبتمبر 2010.

مسابقات منشورة:

- مروة شبل عجيزة، معالجة الصحافة المصرية ومواقع الإحتجاجات على شبكة الإنترنت، دراسة

ببلية مقارنة، القاهرة.

مؤتمرات جامعية:

سنة رزيق، عملية الترسخ الديمقراطي وإشكاليات النظام الدولاتي المشكلات والأفاق: مذكرة لنيل

درة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2008/2009.

أبحاث:

- بركات رمزي، تقرير التربص الميداني بالمؤسسة العمومية للتلفزيون، السنة الجامعية 2010 -

2010.

جرائد:

0- جريدة (لوكوتيديان) الناطقة بالفرنسية، 2011 ستكون أكثر غلاء- التضخم يعاقب الأسر يوم 05

انفي 2011.

0 - جريدة المجاهد الناطقة بالفرنسية، الظروف المالية الجيدة، يوم 05 جانفي 2011.

0- يحي ر، جريدة الجزائر نيوز ، البنك العالمي يتوقع ارتفاعا في نسبة نمو الإقتصاد الجزائري ال 3.9 بالمنة خلال العام

جاري أخذت من الرابط التالي يوم 2011-05-12 من الرابط التالي:

<http://www.djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/9153-----39-----.html>

